

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

إشكالية المردودية المالية في المؤسسة

العمومية الاقتصادية

دراسة حالة ملبنة سيدي خالد - تيارت -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

الأستاذ المشرف:

حري خليفة

إعداد الطالبين:

- بن سونة خيرة

- فاطمي سكيينة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2015-2016

سورة التوبة

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم.

إن أول الشكر والثناء إلى الله سبحانه وتعالى الذي انعم علينا من جزيل فضله

وعظيم عطائه وهداني بهديه إلى طريق العلم والمعرفة .

واعترافا بالفضل نتقدم بالشكر والتقدير لأستاذ الموقر "حري خليفة" لتفضله

بقبول الإشراف على هذا البحث ولتوجيهاته القيمة والجهد المضاعف الذي بذله

معنا.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات

من درر أساتذتنا الكرام الذين قدموا الكثيرشكرا لهم على كل الجهود المبذولة

طيلة مشوارنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يدا العون ولن ننسى موظف

وإطارات ملبنة سيدي خالد لمساندتهم و دعمهم لنا في هذا البحث المتواضع

وأخيرا كل التقدير والاحترام والشكر إلى جميع الطلبة وخاصة تخصص علوم

مالية دفعة هذه السنة.

الملخص:

يعتبر موضوع المردودية المالية احد أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرينو الباحثين على حد سواء ، وذلك لكون المردودية المالية من أهم النسب التي تقيم على أساسها أي مؤسسة.

وفي الحقيقة أن البحث عن المردودية المالية و محاولة تحسينها يمثل المحور الأساسي و الدافع الرئيسي إلى تطور و ازدهار المؤسسة العمومية الاقتصادية و التي عرفت تحولات عميقة عبر مرحلتين بارزتين ما قبل الثمانينات و ما بعدها ، وأصبحت الان تعد مرحلة هامة للمرور إلى التنمية الاقتصادية ، بحيث تسعى كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة إلى تحقيق مردودية مالية تتمكنها من فرض وجودها في السوق و الحفاظ على استمراريته و نموها ، و ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار محدداتها والمتمثلة في النتيجة و الأموال الخاصة ، و هذا ما حاولنا ترجمته على ارض الواقع من خلال دراستنا التطبيقية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العمومية الاقتصادية ، المردودية ، المردودية المالية عتبة المردودية ، النتيجة ، الأموال الخاصة.

Résumé :

La rentabilité financière de entreprise constitue l'une des thématique la plus abusée par les chercheurs dans ce domaine , compte tenu de son importance dans la suivie et prurits de l'entreprise , en effet la rentabilité financière constitue un élément clé dans l'évaluation de la performance de l'elle et un outil incontournable dans le calcul et le élaboration des différent ration utiles dans les analyse de l'efficacité et de l'efficience des objectifs financière et économiques de l'elle , c'est un outil important également , dans le tableau de bord du gestionnaire ; il lui permet de pendue la donne décision ou moment opportun et à monder couts , celui dit , et compte des spécificités de la pratique managerais les au Deir de l'elle alyenenne et une les limites des compétences de se dirigeants , le calcul et l'usage d'un tel outil est loin d'être appliqué par les gestionnaires forait d'un formation fiables et disponible et compte tueur du rôle ambré à l'entreprise publies lyrisme qui démence , stimulée par une logique dociale qu'économique.

Mots clés : rentabilité financier ,ration financier, entreprises, objectifs, analyse financier.

المحتويات

المحتويات

الشكر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

1	مقدمة
7	الفصل الأول :دراسة نظرية حول المؤسسة العمومية الاقتصادية
8	المبحث الأول : عموميات حول المؤسسة الاقتصادية
8	المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية و أهميتها
11	المطلب الثاني : أنواع ودور المؤسسة الاقتصادية
18	المطلب الثالث : وظائف و أهداف المؤسسة الاقتصادية
25	المبحث الثاني : وواقع المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر
25	المطلب الأول : تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر
33	المطلب الثاني : ظاهرة اتساع المؤسسة العمومية في الجزائر و أسباب انتشارها
34	المطلب الثالث : محيط المؤسسة العمومية الاقتصادية
44	المبحث الثالث : مصادر تمويل المؤسسة العمومية الاقتصادية
44	المطلب الأول : ماهية التمويل
47	المطلب الثاني : مصادر التمويل طويل الأجل
58	المطلب الثالث : مصادر التمويل قصير الأجل
65	الفصل الثاني : المردودية
67	المبحث الأول : مدخل إلى مردودية المؤسسة
67	المطلب الأول : مفهوم المردودية
70	المطلب الثاني : مكونات و متطلبات المردودية
73	المطلب الثالث : أنواع المردودية
77	المبحث الثاني : إطار عام حول المردودية المالية
77	المطلب الأول : تعريف المردودية المالية و محدداتها
83	المطلب الثاني : طرق تقييم المردودية المالية

87	المطلب الثالث : أهمية المردودية المالية و آليات التحكم فيها
90	المبحث الثالث : دراسة عتبة المردودية
90	المطلب الأول : مفهوم عتبة المردودية
91	المطلب الثاني : مكونات عتبة المردودية و استخداماتها
96	المطلب الثالث : حساب عتبة المردودية
103	الفصل الثالث : دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالد - تيارت
105	المبحث الأول : عرض عام حول المؤسسة محل الدراسة
105	المطلب الأول : نبذة تاريخية عن ملبنة سيدي خالد بتيارت
106	المطلب الثاني : التعريف بملبنة سيدي خالد
109	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة واهم أهدافها
112	المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
112	المطلب الأول : عرض القوائم المالية للمؤسسة
123	المطلب الثاني : تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي
127	المطلب الثالث : التحليل عن طريق مؤشرات السيولة و المردودية
131	المبحث الثالث : دراسة و تحليل المردودية المالية
131	المطلب الأول : قياس و تحليل المردودية المالية
132	المطلب الثاني : المردودية المالية و علاقتها بالمردودية الاقتصادية
135	المطلب الثالث : العراقيل و التوصيات
140	خاتمة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

فلمة الجاؤل والأسكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
76	تقييم معدلات المردودية الاقتصادية	الجدول(01-02)
80	حسابات النتائج	الجدول(02-02)
109	كميات الإنتاج	الجدول(01-03)
113	الميزانية المالية من جانب الأصول لفترة (2014-2012)	الجدول(02-03)
114	الميزانية المالية من جانب الخصوم لفترة (2014-2012)	الجدول(03-03)
116	الميزانية حسب التحليل المالي لسنوات (2014 - 2012)	الجدول(04-03)
117	الميزانية المالية المختصرة لفترة (2014-2012) جانب الأصول	الجدول(05-03)
118	الميزانية المالية المختصرة لفترة (2014-2012) جانب الخصوم	الجدول(06-03)
120	حسابات النتائج لسنوات (2014-2013-2012)	الجدول(07-03)
121	دراسة تغيرات الأرصدة الوسطية	الجدول(08-03)
123	حساب رأس المال العامل الدائم	الجدول(09-03)
124	حساب رأس المال العامل الخاص	الجدول(10-03)
124	حساب رأس المال الإجمالي	الجدول(11-03)
125	حساب رأس المال العامل الأجنبي	الجدول(12-03)
126	حساب احتياجات رأس المال العامل	الجدول(13-03)
127	حساب الخزينة	الجدول(14-03)
127	حساب نسبة السيولة العامة	الجدول(15-03)
128	حساب السيولة المختصرة	الجدول(16-03)
129	حساب الخزينة الفورية	الجدول(17-03)
129	حساب نسبة المردودية النشاط	الجدول(18-03)
130	حساب المردودية الاقتصادية	الجدول(19-03)
131	حساب المردودية المالية	الجدول(20-03)
134	دراسة أثر الرفع المالي	الجدول(21-03)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
12	تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني	الشكل (01-01)
41	محيط المؤسسة الاقتصادية	الشكل (02-01)
47	أنواع مصادر الأموال	الشكل (03-01)
92	منحنى التكاليف الثابتة بدلالة وحدات الإنتاج	الشكل (01-02)
92	منحنى التكاليف الثابتة بدلالة وحدات النشاط	الشكل (02-02)
93	منحنى التكاليف المتغيرة بدلالة وحدات الإنتاج	الشكل (03-02)
94	منحنى العلاقة بين حجم النشاط و تكلفة الوحدة من التكاليف المتغيرة	الشكل (04-02)
98	منحنى عتبة المردودية وفق معادلة رقم الأعمال و إجمالي التكاليف	الشكل (05-02)
99	منحنى عتبة المردودية وفق معادلة التكلفة الثابتة و الهامش على التكلفة المتغيرة	الشكل (06-02)
100	منحنى رقم الأعمال عتبة المردودية	الشكل (07-02)
132	منحنى اتجاه المردودية المالية	الشكل (01-03)
135	منحنى أثر الرافعة المالية	الشكل (02-03)

مفلمه

مقدمة:

إن المؤسسة الاقتصادية تمثل أداة في إحداث التنمية وتقدم أي اقتصاد كان، فهي قبل كل شيء خلية إنتاج يتم فيها تجميع وتوليف بعض العناصر الاقتصادية إضافة إلى ذلك تعتبر موجود وظيفي للتعبير عن القدرات الفكرية والتصورية والإبداعية في ميدان إنتاج السلع والخدمات، فالمؤسسة الوطنية بصفة عامة مهما كانت طبيعة نشاطها تجارية أو صناعية أو مزدوجة تلعب دورا هاما في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني وعليه فإن تحقيق أي تطور اقتصادي يتطلب رفع القدرات الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي تحقيق نسبة من المردودية.

كما نعلم أن الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منذ الاستقلال، وكانت كل مرحلة تتميز بخصائص معينة وظروف خاصة ومشاكل وعقبات كثيرة، وذلك بسبب ما خلفه الاستعمار من عراقيل و أوضاع اقتصادية واجتماعية منهارة، حيث أن القطاع الذي سيطر على الاقتصاد في الجزائر ولسنوات عديدة هو القطاع العام، ومنذ الاستقلال كانت اهتمامات الدولة تصب في مجملها على جعل المؤسسات الاقتصادية الموروثة مع قلتها تسير بصفة عادية من جهة، وخلق جهاز إداري اقتصادي قادر على مواجهة الصعوبات من جهة أخرى، لكن مع مرور الوقت تدهورت الوضعية الاقتصادية للبلاد بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة إذ كانت تعاني من مشاكل ومتاعب عديدة، منها ما يرجع إلى خصائصها ومنها ما يعود إلى البيئة والمحيط.

وعليه فإن النظرة السياسية والاجتماعية للمؤسسة العمومية الاقتصادية أثرت سلبا ولسنوات عديدة على مردوديتها وكفاءتها إذ وجدت نفسها تتساءل عن مصير اقتصادها ومستقبل مؤسساتها لان الأزمة التي تمر بها أزمة نظام اقتصادي في مجمله، بينما الرؤية الاشتراكية الضيقة للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية وأهداف الاجتماعية والسياسية التي طلبت منا تحقيقها أثرت عليها إذ تخلت بذلك عن أهدافها الحقيقية والمتمثلة في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي و باعتبارها مؤسسة اقتصادية نواة كل اقتصاد ومحرك كل نهضة اقتصادية، فقد أخذت الاهتمام الأكبر من السلطات والقائمين على شؤون الاقتصاد لذلك فقد كزان الإصلاح ضرورة حتمية فرضتها التغيرات الداخلية والتوجهات العالمية الجديدة.

واستجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تشكوا من ضعف التسيير والتنظيم وكذا جهاز إنتاجي عاجز عن تلبية حاجات المجتمع ذو التكاليف العالية جدا. غير انه في مرحلة متقدمة من حياة المؤسسة العمومية الاقتصادية تغيرت النظرة وأصبح معتقد الكثير انه من أجل تحقيق التوازنات العامة ومن اجل تحقيق توازن في ميزانية الدولة يجب إيجاد سبل أخرى عن طريق المؤسسة العمومية والقطاع العام وعليه فقد تغيرت النظرة إليها من نواة الاقتصاد إلى سبب تدني الاقتصاد وتدهوره، فحالة المؤسسة العمومية الاقتصادية من جهة ورؤية جديدة لها من جهة أخرى

سارعت لإدخال إصلاحات عليها وعبر مراحل متعددة لإخراجها من وضعيتها المتدهورة وبالتالي تهيئتها للدخول في نمط جديد من التسيير لم يسبق لها أن شهدته.

فإن هذا التحول الذي طرأ على المؤسسات العمومية الاقتصادية لاعتبار هذه الأخيرة تسعى بالدرجة الأولى لتحقيق الأهداف العامة، وقد يتجلى هذا من خلال الاهتمام والمراقبة أهم عنصرين في حسابات المؤسسة وهما النتيجة والأموال الخاصة، واللذان يشكلان نسبة مالية هامة الا وهي المردودية المالية لأنها تمثل قوة في أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية وتزيد من قيمتها نتيجة قدراتها على خلق ثروة وتراكمها وكذا الاستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية والمالية والمادية.

ولهذا سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على تقييم المردودية المالية في المؤسسات العمومية الاقتصادية وذلك من خلال تعريفنا للمردودية المالية وحسابنا والعناصر المكونة لها.

وبناء على ما سبق تتضح الإشكالية الذي نحن بصدد دراستها والمتمثلة في السؤال الجوهرى التالي:

ما هو واقع المردودية المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من التساؤلات نذكر منها:

- ما مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية وما أبرز اهدافها؟
- ما هي مختلف مراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر؟
- ماذا نقصد بالمردودية المالية وما هي محدداتها وما مدى أهميتها في المؤسسة؟
- هل يمكن اعتبار المردودية المالية مقياسا أو معيارا كليا لفاعلية أنشطة المؤسسات العمومية الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

و للإجابة عن التساؤلات السابقة ننتقل من الفرضيات التالية:

- تهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح، بمعنى تحقيق أقصى إنتاج من اجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة.
- تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية حلقة كبيرة لأي نشاط اقتصادي و يتوقف نمو و تطور هذه الأخيرة على كفاءة إدارتها، وقد تكون أول مرحلة عرفتتها من تطورها هي مرحلة التسيير الذاتي ليليه التسيير الاشتراكي.

- تتجلى أهمية المردودية المالية من خلال الهدف الأسمى للمؤسسات العمومية الاقتصادية ألا وهو تحقيق الربح وخلق المنفعة العامة.

- يمكن اعتبار المردودية المالية المقياس الوحيد او المعيار الكلي لفعالية أنشطة المؤسسة الاقتصادية العمومية فقد تكون هناك عدة مقاييس من أجل الحكم على الأداء المالي لهذه المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث في تبيان الدور الذي تلعبه المؤسسات العمومية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري اضافة إلى أهمية تقييم المردودية المالية لهذه المؤسسات.

أهداف الدراسة:

- بالإضافة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية فإن هذه الدراسة تهدف إلى:
- تحسين المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات العمومية بصفة خاصة بضرورة تحقيق المردودية المالية وتعظيمها من اجل النجاح والاستمرار من خلال اكتساب المهارات وكفاءات وتطبيق استراتيجيات النجاح.
 - التعرف على المردودية بمفهومها الشامل والتأكيد على المردودية المالية ومؤشراتها من خلال تحليل مكوناتها ودراسة مؤشراتها.

أسباب اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها:
- اعتبار الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة، ومحط اهتمام أغلب الباحثين والمسيرين.
 - قلة الدراسات التي تناولت موضوع المردودية المالية في المؤسسات، وهذا سبب قوي لأن أقوم بهذه المساهمة المتواضعة لإضافة مرجع جديد للمكتبة نقدم من خلاله خدمة ومساعدة الطلبة والباحثين في هذا المجال.
 - كوننا متخصصين في المالية، إذ أن لهذا الموضوع علاقة وثيقة بطبيعة التخصص.
 - الرغبة في فهم وحساب المردودية المالية وكذا طرق تقييمها من قبل المؤسسة.

حدود الدراسة:

الحدود النظرية للدراسة تتمثل في :

-حصر المفاهيم العامة للمؤسسة الاقتصادية

-التركيز على المؤسسة العمومية و تطورها

-التطرق لأهم التعاريف المتعلقة بالمرودودية المالية و محدداتها و كذا طرق تقييمها

الحدود التطبيقية للدراسة: تمثلت في

الحدود المكانية: لقد تمت الدراسة في ملبنة سيدي خالد بتيارت .

الحدود الزمنية: حددت المدة بشهرين ابتداء من مارس الى غاية أواخر افريل 2016.

المنهج المتبع:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة، إتباع المنهج الوصفي لاستعراض الدراسة النظرية والتحليلية لحساب المرودودية المالية، إضافة لمنهج دراسة حالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات النظرية بإحدى المؤسسات العمومية ألا وهي ملبنة سيدي خالد بولاية تيارت.

أدوات الدراسة السابقة:

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من الكتب و الرسائل الجامعية و الملتقيات و المجلات العلمية ، بالإضافة الى القوائم المالية لمبنة سيدي خالد لولاية تيارت (الميزانيات-جدول حسابات النتائج) من اجل الدراسة التطبيقية.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث:

- فبما يخص المراجع فهناك نقص في الكتب المتعلقة بموضوع المرودودية المالية.

- ضيق الوقت الممنوح لأعداد هذا البحث .

تقسيمات الموضوع :

من خلال ما سبق يتضح لنا من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى جزئين يخصص الجزء الأول إلى الجانب النظري والذي يتضمن:

- الفصل الأول دراسة نظرية حول المؤسسة العمومية الاقتصادية الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث: الأول تطرقنا فيه إلى عموميات حول المؤسسة الاقتصادية بحيث حاولنا من خلاله إعطاء مفهوم للمؤسسة الاقتصادية أهميتها ومن ثمة تعرضنا إلى أنواعها مع تبيان وظائفها وأهدافها، وفي المبحث الثاني منه فقد تطرقنا على واقع المؤسسة العمومية في الجزائر وذلك بالتعرف إلى ظاهرة اتساع قطاع الاقتصادي في الجزائر ومن ثمة تطورها في الجزائر وانتقالنا فيما بعد إلى محيطها، أما المبحث الثالث فقد تناول موضوع مصادر تمويل المؤسسة العمومية الاقتصادية من خلال التعرف إلى ماهية التمويل ثم التطرق إلى مصادر التمويل طويل الأجل وبعدها مصادر التمويل قصير الأجل.

- الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان المردودية المالية فقد تناولنا في المبحث الأول منه مفهوم المردودية ثم ذكر مكوناتها ومتطلباتها ليتم التطرق أخيرا إلى أنواع المردودية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى المردودية المالية وطرق تقييمها والذي تناول تعريف المردودية المالية ومحدداتها ثم أهميتها وآلية التحكم فيها بالإضافة إلى استعراض طرق تقييمها، ثم المبحث الثالث الذي تناولنا فيه ماهية عتبة المردودية من خلال تقديم مفهوم لعتبة المردودية ثم التطرق إلى عناصرها ختاماً بطرق حسابنا.

أما الجزء التطبيقي يتناول دراسة حالة المردودية المالية للمبنة سيدي خالد لولاية تيارت، فقد حاولنا من خلاله إسقاط دراستنا النظرية عليها ، وهذا لكي تتمكن من فهم واستيعاب الجانب النظري.

الأول الفصل

تمهيد:

تسعى جميع المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق أكبر عائد ممكن عن طريق استغلال مواردها المحددة أفضل استغلال، وذلك يكون من خلال تشغيل طاقاتها الإنتاجية المتاحة بأقصى ما يمكن وتخفيض كلف إنتاجها إلى أقل ما يمكن، والعناية بنوعية الإنتاج وجودته بغية جذب المستهلكين إليه والاهتمام بتنمية عناصر الإنتاج والسعي لرفع قدرتها الإنتاجية.

كما تنهض المؤسسات الاقتصادية العمومية بمسؤوليات أخرى إضافة إلى تحقيق الإنتاج الأعلى بالتكاليف الأقل و بالنوعية الأفضل، ومن هذه المسؤوليات تحقيق أهداف اجتماعية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

ولضمان استمراريتها ونموها وتحقيق إستراتيجيتها لابد عليها من توفير مصادر التمويل التي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية لها، فتعمل المؤسسة جاهدة على تغطية احتياجاتها المالية عن طريق مواردها الداخلية فعدم كفاية هذه الموارد يحتم عليها اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

وعليه سيتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية: المبحث الأول سيتضمن فيه إدراج عموميات حول المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى مفهوما وأهميتها و أنواعها ومن ثم وظائفها وأهدافها، أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى واقع المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر من خلال التطرق إلى ظاهرة اتساع المؤسسات ثم يليه تطورها في الجزائر و من ثم محيطها أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى مصادر تمويل المؤسسة العمومية الاقتصادية من حيث ماهية التمويل ثم مصادر التمويل طويل الأجل و في الأخير مصادر التمويل قصير الأجل .

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

إن المؤسسة تعتبر النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذا أصبح من الضروري إلقاء الضوء على المفهوم الدقيق للمؤسسات الاقتصادية والتطرق إلى مختلف تصنيفاتها، مبرزين أهم أهدافها ووظائفها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهميتها.

تعبر المؤسسة الاقتصادية عن علاقات اجتماعية، لأن نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية من جهة أخرى، وسنحاول من خلال هذا المطلب البحث في ماهية المؤسسة الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة تعاريف متعددة نذكر منها:

1- المؤسسة هي وحدة اجتماعية، اقتصادية وكذا وحدة لاتخاذ القرار ولها مصادر وموارد حسب طبيعة ونوع المؤسسة، كما لها أهداف تطمح إلى تحقيقها وأهم هدف هو تحقيق الربح وكذا المحافظة على الوجود الدائم والمستمر للمؤسسة.

2- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي¹.

3- المؤسسة هي منظمة اقتصادية و اجتماعية مستقلة نوعاً ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني².

4- المؤسسة منظمة تختص في إنتاج، تبادل، توزيع السلع والخدمات التي تحتوي على إمكانيات مادية، مالية، بشرية بحيث تعمل من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله³.

¹ - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 24.

² - عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 28.

³ - ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية- معهد العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، غير منشورة)، البويرة 2004، ص: 03.

كما تعرف المؤسسة على أنها جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية، إنتاجية، بشرية، مادية، مالية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية⁴.

ومن جهتنا يمكن إعطاء تعريف للمؤسسة، وهو تعريف تتلاقى فيه وجهات نظر العديد من الاقتصاديين والذي يعتبر المؤسسة نظام مفتوح يضم مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها قصد تحقيق هدف معين.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية:

- 1- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- 2- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- 3- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.... الخ.
- 4- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عمليتها ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو جمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف⁵.
- 5- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

⁴ -ركيبي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص: 04 .

⁵ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 25 - 26 .

6- لا بد أن تكون المؤسسة موالية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة موالية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.

7- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

8- تتعرض المؤسسة لعنصر المخاطرة المرتبط بحالة عدم التأكد⁶.

9- تمثل المؤسسة وجود ذمة وتعتبر مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وتمتلك القدرة على الإنتاج حيث تنسق بين عوامل الإنتاج وتختار السلع التي ترغب في إنتاجها.

ثالثا: أهمية المؤسسة الاقتصادية

المؤسسات لها تأثير كبير و واسع في حياتنا، سواء كان ذلك بإرادتها أو للضرورة الاجتماعية نظرا للأهمية التي تلعبها والمتمثلة فيما يلي:

1- تخلق الظروف والأجواء والقواعد والأسس التي تعيش فيها وتعمل من خلالها وبالتالي فإنها تمثل العنصر الأساسي في بقاء مجتمعاتنا و استمرارها.

2- المؤسسة هي الوحدة التطورية الأساسية في إثراء وتقدم البشرية ، كونها المستخدم والموزع للمصادر والموارد والاختراعات شكل يؤدي إلى إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية بشكل واسع ومتطور.

3- تمثل الوعاء الرئيسي للعديد من العمليات والفعاليات الاجتماعية الأساسية مثل: التحضر، الاتصال، التدرج الاجتماعي، تكوين المفاهيم والعادات، ممارسة السلطة، تحقيق أهداف المجتمع... إلخ.

4- تعتبر الوسيلة التي يتم من خلالها تخطيط وترشيد وتعديل وتطوير مختلف جوانب الحياة.

5- المؤسسة هي الوسيط الذي يمارس من خلالها الأفراد أعمالهم في المجتمع ذلك لأنها توفر وتضمن الوظيفة للعاملين باعتبارها مصدر الدخل والمعيشة.

⁶ - أحلام مخبي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 19.

6- تمثل القيادات الرائدة في المجتمعات وبذلك فإنها تتحمل مسؤولية الرقابة والتوجيه للمجتمعات المختلفة وقيادتها في متاهات ومجاهل المستقبل، بما يوفر الأمان الاقتصادي والاجتماعي للبشرية والإنسان.

المطلب الثاني: أنواع ودور المؤسسة الاقتصادية.

أولاً: أنواع المؤسسة الاقتصادية

تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى عدة أنواع يمكن إيجازها كالتالي:

-التقسيم حسب النشاط الاقتصادي.

-التقسيم حسب الشكل القانوني.

-التقسيم حسب معيار الحجم.

1- التقسيم حسب النشاط الاقتصادي: ويتفرع إلى ما يلي:

أ- المؤسسات الصناعية: تنقسم هذه المؤسسات بدورها، تبعاً للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

- مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الإستخراجية: كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات⁷، ما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة، كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.

- مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة: كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود... إلخ.

ب- المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

ج- المؤسسات التجارية: وتختص في المتاجرة بالسلع والخدمات فهي تشتري وتبيع سواء في الأسواق المحلية أو في التعامل مع العالم الخارجي، مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية.

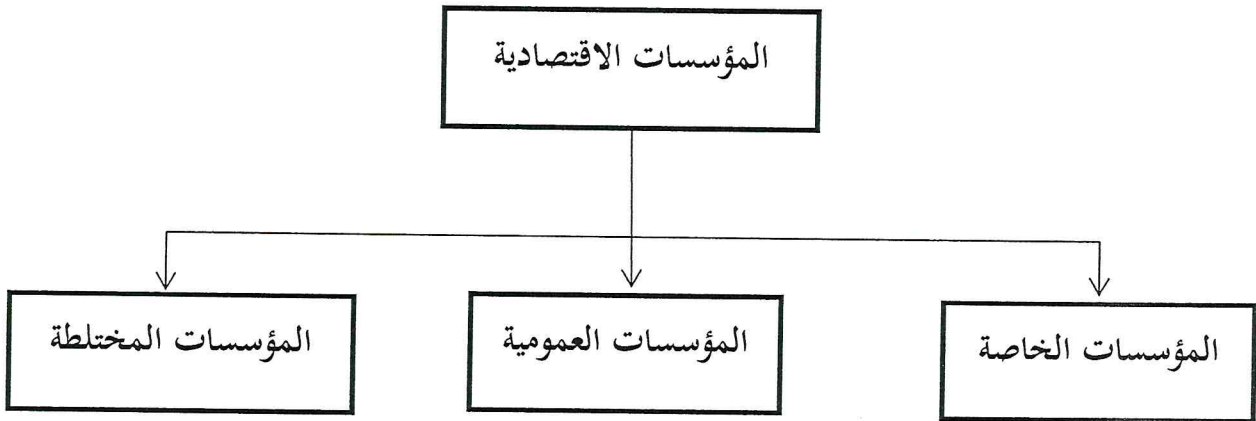
د- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي... إلخ.

⁷ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

هـ- مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة: كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية... إلخ.

2- التقسيم حسب الشكل القانوني

الشكل رقم (01-01): تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

أ- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتفرع إلى نوعين⁸:

- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد، يعتبر صاحب رأس المال فيقوم بنفسه بإدارة المؤسسة، تنظيمها، تسييرها، و اتخاذ القرارات المناسبة فيها، هذا ما يجعله المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعماله ولهذا النوع من المؤسسات مزايا نذكر منها:

- السهولة في التنظيم والإنشاء.

- صاحب المؤسسة كون المسؤول الأول والأخير على نتائج أعمال المؤسسة، وهذا ما يكون له كدافع العمل بكفاءة وجدد لتحقيق أكبر ربح.

أما عيوب هذا النوع من المؤسسات فتتمثل في ما يلي:

⁸ - زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- جامعة بومرداس)، 2008، ص: 25.

- نقص رأس المال مادام أن صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر المال.
- صعوبة الحصول على قرض من المؤسسات المالية بسبب قلة الضمان.
- قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

-الشركات: وتعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، ويلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر⁹، ويكفي معرفة نوع الشركة حتى يستطيع كل من يتعامل معها أن يعرف الأحكام السارية عليها، ومدى مسؤولية الشركاء فيها دون الحاجة للاطلاع على عقد تأسيسها، كما يجب توفير بعض الشروط عن إنشائها طبقا للقانون التجاري مثل: توفير الرضا بين الشركاء، الأهلية، المحل، السبب.

حيث تقسم الشركات بشكل عام وحسب القانون التجاري الجزائري إلى قسمين رئيسيين هما:

- **شركات الأشخاص:** يمكن اعتبارها كإعادة اندماج لعدد معين من المؤسسات الفردية، حيث تجمع رؤوس أموال أكبر وبالتالي احتلال أكبر مجال للنشاط الاقتصادي وتنقسم هذه الشركات حسب القانون التجاري الجزائري إلى:

***شركات التضامن:** وهي من أهم شركات الأشخاص، إذ يقدم فيها الشركاء حصة نقدية عينية أو حصة عمل قد تتساوى قيمتها، وقد تختلف من شريك إلى آخر، وللشركاء صفة التاجر وهم مسؤولين من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة، يتكون عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء أو بعضهم¹⁰.

***شركات التوصية البسيطة:** وتشمل فئتين من الشركاء، شركاء متضامنون يمكنهم إدارة الشركة وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون، إضافة إلى حصصهم في رأس المال، وكذلك شركاء موصون أي تتحدد مسؤولياتهم بقدر حصصهم إذ لا يمكنهم أن يقوموا بإدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة¹¹.

⁹ - سكساف صباح وآخرون، إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية وظاهرة تسريح العمال، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة)، تيارت، 2003، ص: 5.

¹⁰ - زواوي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

¹¹ - زواوي فضيلة، نفس المرجع أعلاه، ص: 25.

*شركات المحاصة: هي نوع خاص من الشركات رغم توفر الشروط الأساسية للشركة، فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية ولا رأس مال ولا عنوان، ويرى أن أهم خاصية تتميز بها هذه الشركة أنها مؤقتة أي تتميز بقصر المدة لأنها تنشأ للقيام بعمل واحد أو عدة أعمال تجارية، فهي تنتهز فرصة الربح، لذا أطلق عليها الفقهاء الفرنسيين القدامى تسمية الشركة المؤقتة¹²، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو عدة أشخاص بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية، أو عمل بهدف إقسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو خسائر دون أن تشتت أو تكون معلومة للغير، وبهذا فإنها تنظم تنظيمًا خاصًا على أساس الذمة المالية للشركاء، فإن كان أحدهم مديرًا فإنه يتعامل باسمه كما لو كان يعمل لحسابه الخاص حيث يقتصر الآخرون على توظيف أموالهم في أعمال الشركة، في حين يمكن أن تدار الشركة من طرف مجموعة الشركاء أو من طرف شخص خارجي عنهم، وفي هذه الحالات يتعامل المدراء كأنهم يعملون لحسابهم الخاص ولا يذكرون أسماء الشركاء الآخرين¹³.

● **شركات الأموال:** وهي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي كشركات الأشخاص، بل تقوم على الاعتبار المالي بحيث يستطيع كل شخص المساهمة في رأس مالها، بمعنى أن اهتمام الشركة يوجه إلى جمع رأس المال اللازم لها دون بحث في شخصية الشريك، وهي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصًا في رأس مالها على شكل أسهم وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول ويكتسبها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام، والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها، ويتقاضون مقابل أسهمهم أرباح موزعة، وقد ظهر هذا النوع بسبب عدم استطاعة شركات الأشخاص تأمين المبالغ الضخمة خاصة تلك التي تنفق على الاستثمارات الكبرى¹⁴، وتنقسم هذه الشركات إلى ما يلي:

***الشركات ذات المسؤولية المحدودة:** وهي شركة تتألف من شخصين أو أكثر، بحيث عدد الشركاء يكون محدد فيها وعلى اعتبار أن يقسم إلى حصص متساوية، بحيث الحد الأدنى لكل حصة محدد أيضًا مع أن تلك الحصص غير قابلة للتداول، أما إدارة الشركة فيمكن أن تسند لأحد الشركاء أو أكثر ويمكن أن يكلف بها طرف أجنبي، وكما أن الشركاء يتحملون الخسارة إذا تحققت في حدود نسبة مساهمة كل واحد منهم في رأس مال الشركة، وحسب القانون التجاري الجزائري فإن رأس مال الشركة

¹² - شريان وحيدة، التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-جامعة بومرداس، غير منشورة)، 2009، الجزائر، ص: 75.

¹³ - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط 02، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 56.

¹⁴ - زواوي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

ذات المسؤولية المحدودة لا يقل عن 100.000 دج ويقسم إلى حصص متساوية لا تقل كل واحدة منها عن 1000 دج، كما لا يسمح أن يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع من الشركات عشرون شخصا، وإذا تجاوز عدد الشركاء هذا العدد وجب تحويلها إلى شركة مساهمة في أجل لا يتعدى سنة واحدة.

*شركات المساهمة أو ذات أسهم: وهي الشركات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية مالكيها الذين ساهموا في رأس مالها بذلك أصبح بإمكان هذه الشركات ممارسة نشاطها بصورة مستقلة عن نشاط المالكين أي باسمها التجاري الذي تحمله¹⁵، ويتم تداولها في السوق الثانوية، ويكون كل شريك مسؤول عن ديون الشركة بمقدار ما يملكه من الأسهم وحسب القانون التجاري الجزائري يجب أن يفوق رأس مالها 5000.000 دج.

*شركة التوصية بالأسهم: تتكون من فئتين من الشركاء، المتضامنون والموصون ويقسم رأس مال هذه الشركة إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول، ويكون الشركاء فيها مسؤولون مسؤولية بالتضامن في كافة الأموال وديون الشركة، والمساهمون يدعون بموصون وهم مساهمون يتقاسمون الأرباح و الخسائر بقدر حصتهم في رأس المال، و يعاملون معاملة المساهمون في شركات المساهمة وتعنون الشركة باسم واحد أو أكثر من شركاء¹⁶.

*الشركة ذات الشخص الوحيد: تتأسس هذه الشركة من شخص واحد، يمارس الشريك الواحد جميع السلطات المخولة عاديا لجمعية الشركاء وهو ما ينص عليه القانون التجاري الجزائري.

لقد تبني المشرع الجزائري شركة الشخص الواحد في الأمر 96-27 المؤرخ في 28 رجب 1417 هـ الموافق ل 09 ديسمبر 1996 م المعدل والمتمم للقانون التجاري، وأطلق عليها نفس التسمية وذلك في المادة 564 التي نصت على: " تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو من عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص"¹⁷، إذا كانت الشركة لا تضم إلا شخصا واحدا " كشريك واحد"، تسمى هذه الشركة " مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة".

¹⁵ - مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

¹⁶ - زاوي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

¹⁷ - شربان وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 77 - 78.

ب- المؤسسات العمومية: هي المؤسسات التي يكون رأس مالها تابع للدولة بكامله ولا يحق للمسؤولين بيعها أو التصرف فيها إلا بموافقة الدولة، حيث أن رأس مالها 100% ملك للدولة أو الجماعات المحلية، وعليه تقسم هذه المؤسسات إلى:

- مؤسسات عمومية تابعة للوزارة: تسمى بالمؤسسات الوطنية تكون أحجامها عموماً كبيرة، تدير مركزياً من طرف الوزارة التي أنشأتها اعتماداً على مسؤول تعينه للقيام بذلك على أن يقدم تقارير دورية للجهة الوصية عن نشاطها.

- مؤسسات عمومية تابعة للجماعات المحلية: تنشأ من طرف البلدية أو الولاية أو تكون مشتركة فيما بينهما، تخضع في إدارتها للجهة التي أنشأتها وغالباً ما تكون متوسطة وصغيرة الحجم.

ج- المؤسسات المختلطة: ويمكن تعريفها على أنها " المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص"¹⁸، وتعود أسباب إنشاء هذه المؤسسات إلى محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية والتحكم فيها من طرف الدولة حيث تتكون من طرفين كما ورد في التعريف، الطرف الأول هو الدولة والممثل في الوزارة أو المؤسسة العمومية والثاني يتمثل في القطاع الخاص، ويتم إنشاء هذه المؤسسات بطريقتين¹⁹:

- الإنشاء من العدم: أي الاتفاق بين الطرفين للقيام بمشروع اقتصادي معين يتم تحديد أهدافه، حجمه، شروطه ومدة حياته ويتم المساهمة في رأس ماله من الطرفين وغالباً ما تكون نسبة مساهمة الطرف العمومي في رأس المال أكبر لأن القرارات تؤخذ على أساس عدد الأصوات، والتي تقدر بدورها بعدد الأسهم في رأس المال، لكي تبقى المؤسسة المختلطة تدير طبقاً للأهداف العامة والصالح العام، إلا أن قاعدة المساهمة في رأس المال بأكثر من النصف من طرف الدولة ليست نهائية نظراً لأن الدولة بوزنها الاقتصادي والقانوني تستطيع التحكم في تسيير هذه المؤسسة دون بلوغ حصتها النصف في رأس المال إذ بإمكانها إصدار قوانين ومراسيم بموجبها تخضع لها المؤسسة المختلطة، وهو ما نجده في عدة دول.

- طريقة التأميم: بموجب هذه العملية تستطيع الدولة حيازة جزء من رأس مال مؤسسة خاصة، ويتم غالباً تعويضه للجانب الخاص، وتخضع هذه الطريقة لنفي القاعدة نسبة امتلاك رأس المال ولنفس الأسباب.

¹⁸ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

¹⁹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 60 - 61.

3-التقسيم حسب معيار الحجم: توجد عدة مؤشرات تستخدم لتصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم، من بينها حجم الأرض أو المحل، رأس المال ومؤشرات عدد العمال في المؤسسة والذي يعد المؤشر الأكثر اعتمادا عليه في تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم، فهو الذي تصف على أساسه المؤسسة الاقتصادية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات كبيرة كما يلي:

أ-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لهذا النوع من المؤسسات ميزة أساسية في بساطة البنية الهيكلية، كما أن طرق تسييرها غير معقدة، إضافة إلى قلة العاملين فيها، حيث لا يوجد مقياس متفق عليه لتعريف هاته المؤسسات فالأمر يختلف من بلد إلى آخر، فحسب البنك الدولي للاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي يكون فيها عدد العمال أقل من 500 عامل، وتكون المساهمة في رأس مالها من طرف أعوان خارجية للمؤسسة لا تتجاوز 30%.

وحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج للسلع والخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص .
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دج.
- تستوفي بالاستقلالية.

ب-المؤسسات الكبيرة: هي ذات استعمال ليد عاملة أكثر من 500 شخص، وهي ذات دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني أو على مستوى السوق الدولية في شكل فروع لها.

ثانيا: دور المؤسسة الاقتصادية²⁰.

للمؤسسة الاقتصادية أربع ادوار تعتبر أساسية اتجاه عدة أطراف مختلفة داخل المؤسسة وخارجها و تتميز هذه الأدوار فيما يلي:

1-اتجاه أصحاب الملكية: يتمثل دور المؤسسة اتجاه هذه الشريحة من خلال البحث المستمر والمتواصل من أجل تحسين مردودية المؤسسة عن طريق تعظيم الأرباح والفائدة والمنتجات.

²⁰ - إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 14.

- 2- اتجاه المستخدمين: يهدف هؤلاء للقيام بنشاط يبرز قدراتهم وكفاءتهم وهذا يدخل في مجال المراقبة لضمان العمل، ويكمن دور المؤسسة اتجاه المستخدمين في الترقية الداخلية بالتدريب وزيادة الأجور.
- 3- اتجاه المستهلك: يبرر دور المؤسسة اتجاه المستهلك في قيامها بعملية الإنتاج طبقا لرغبات وحاجيات المستهلكين، ويكمن هنا دورها الاقتصادي في محاولة الموازنة بين شيئين رئيسيين المتمثلين في أهداف قيامها ومتطلبات هؤلاء (المستهلكين).
- 4- دور تكوين العمال وتدريبهم: يتمثل هذا الدور في قيام المؤسسة بتربصات من أجل رفع كفاءة العمال وخصرتهم مما يجعل أو يساهم في عملية زيادة النشاط ويخلق الحماس والقوة لدى العمال، وبالتالي يسمح للمؤسسة زيادة طاقتها الإنتاجية والقدرة على المنافسة.
- المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية.
- إن مختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية ترتبط ببعضها البعض من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، ويزداد هذا الترابط حسب طبيعة وحجم المؤسسة.
- أولا: وظائف المؤسسة الاقتصادية.
- للمؤسسة مجموعة من الوظائف التي تكتسي أهمية بالغة للقيام بنشاطها، حيث تتلقى مدخلات من المحيط في شكل مواد أولية، طاقة، معلومات..... الخ، ثم تحويلها إلى اخراجات في شكل منتجات مادية وخدمات موجهة للسوق، ومن وظائف المؤسسة نذكر ما يلي:
- 1- الوظيفة الإدارية: تسعى الإدارة العليا للمؤسسة للوصول إلى الأهداف المسطرة، ولبلوغ هذه الأهداف يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التوجيه والرقابة والعمل على التنسيق الأمثل بين هذه المستويات، وهذا مل يؤدي حتما إلى تحقيق النجاح لها.
- تعمل الوظيفة الإدارية في المؤسسة على وضع أهداف معقولة قادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة، وهذا ما يعكس بشكل أو بآخر قدرة المؤسسة على التخطيط.

الفصل الأول دراسة نظرية حول المؤسسة العمومية الاقتصادية

2-وظيفة إدارة الموارد البشرية: أي أن المؤسسة سواء كانت عمومية أو خاصة فإنها لا تخلوا من قسم يمارس وظيفة إدارة الأفراد، وهي تمارس وظائف تتعلق بالحصول على القوة العاملة في المؤسسة وجعلها قادرة وراضية ومتعاونة على تنفيذ الأعمال، يستلزم ذلك القيام بأنشطة مختلفة منها²¹:

- تعيين العاملين وتدريبهم وكذا تحفيزهم وترقيتهم.
- الاعتناء بكافة الخدمات الاجتماعية اللازمة لعمال المؤسسة.
- الحفاظ على علاقة طيبة بين المنشأة والعاملين فيها.

3-وظيفة الإنتاج: هي الوظيفة المكلفة بتصنيع المنتجات المطلوبة في السوق كما يتطابق مع المواصفات والشروط التي حددتها إدارة هندسة الإنتاج، ويتمثل هذا النشاط في كميتين أساسيتين هما:

أ-الصنع: هو تحويل المواد الأولية بغرض الحصول على منتجات جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال.

ب-التركيب: هو ضم القطع النصف مصنعة للحصول على منتجات أخرى للاستهلاك.

ومن الجهة الاقتصادية يمكن اعتبار الإنتاج على أنه عملية تحويل المدخلات المادية إلى مخرجات صناعية بهدف الاستعمال المباشر وغير مباشر.

4- وظيفة التمويل:

التمويل من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات وأنشطة المؤسسة والتمويل كمجموعة من المهام والعمليات يعني العمل على توفير عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة أساسا بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج المؤسسة وخططها، وهذا يعني أن التوفير بالشراء أو الاحتياط بعناصر المخزون من أجل تنفيذ البرامج الخاصة بنشاط المؤسسة سواء البيعية أو الإنتاجية في إطار متناسق وفي الوقت المناسب، وتكمن مهام هذه الوظيفة في:

- اختيار الموارد المناسبة.
- تحديد طريقة الشراء أو التوريد المناسب.
- تقييم الطلبات للموردين ومتابعتها.

²¹- ركيبي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

5- وظيفة التسويق: يلقي موضوع التسويق في الوقت الحاضر اهتماما متزايدا من المؤسسات فيعتبر مدخل لتنشيط المبيعات، أو فلسفة تجارية لخدمة الحاجات الإنسانية أو عملية ذهنية لحل المشاكل، وأصبح من موضوعات حديث الساعة في عدد هائل من المنشآت والمجتمعات الجديدة، ويراعي التسويق كل من للمنتوج والأسعار واختيار منافذ التوزيع وتحديد سياسة البيع وتوزيع المبيعات والإعلان وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن تشكل أساسا وظيفية التسويق.

6- الوظيفة المالية: الوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، وفي إطار محيطها المالي بعد تحديد الحاجات التي نريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وهذا باختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق نشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الإنتاج و التوزيع، وتقوم الوظيفة المالية بالسهر على اختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة أو تمويل ذاتي أو ديون بمختلف استحقاقاتها والذي يحقق لها أحسن مردود وبأقل تكاليف ممكنة.

إذن فالوظيفة المالية هي البحث عن الأموال بكمية مناسبة وفي وقت مناسب والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة وينحصر دور هذه الوظيفة في عدد دوائر أساسية:

-دائرة الدراسات المالية والإحصائية.

-دائرة الحسابات المالية.

-دائرة الحسابات التكاليف.

-دائرة المرتبات²².

7- الوظيفة المحاسبية²³: هذه الوظيفة تختلف تماما عن الوظيفة المالية، حيث يتم تجميع ومعالجة وتلخيص حركات الأموال الناتجة عن التعاملات المختلفة للمؤسسة، وذلك يوميا مع مراعاة تخصص كل قسم وتنقسم هذه الوظيفة إلى قسمين، الأول يتضمن المحاسبة العامة والتي تهدف إلى جمع وتلخيص المعطيات المعبر عنها بالوحدات النقدية وتوضح لنا وضعية المؤسسة اتجاه تعاملها، أما الثاني يتضمن المحاسبة

²² - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

²³ - بن شهية أحمد وآخرون، المؤسسة الاقتصادية والتحويلات الإستراتيجية الكبرى، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية- جامعة ابن خلدون) ، تيارت، 2000، ص: 8.

التحليلية التي تهدف إلى تحليل النتائج ومعرفة السلع التي تكون أكثر ربحاً للوصول إلى الهدف المسطر، وكذا معرفة التكاليف المباشرة والغير مباشرة.

8- وظيفة الأمن: تحتوي على أمن الأشخاص والممتلكات، فهي مسؤولة عن الأمن داخل المؤسسة والوقاية من الأخطار، وتعتبر عامل فعال وواجب اجتماعي، فكل مسؤول في المؤسسة عليه أن يحسن تعليمات الأمن ويعمل على أن تحترم من قبل الجميع.

9- وظيفة التخزين²⁴: تقوم المؤسسة بوظيفة التخزين من أجل المحافظة على مستلزمات ومتطلبات الإنتاج والمواد الأولية و المنتج النهائي، وعملية التخزين في المؤسسة متنوعة ومختلفة بحسب نوع المادة المخزنة وحجمها ونوعها وشكلها، ووظيفة التخزين تعني الاحتفاظ بالمواد لفترة زمنية والمحافظة عليها وتوفيرها وقت الحاجة لها.

10- وظيفة العلاقات العامة تقوم المؤسسة بوظيفة العلاقات العامة من أجل إقامة علاقات جيدة ومستمرة مع الجماهير التي تتعامل معها المؤسسة وكذلك من أجل معرفة رأي المجتمع عن المؤسسة، كما تعرف على أنها فن وعلم يبحث في كيفية إقامة علاقات طيبة بين المؤسسات من ناحية والأفراد والجمهور من ناحية أخرى.

ثانياً: أهداف المؤسسة الاقتصادية .

تسعى المؤسسة العمومية الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف مختلفة باعتبار أن الهدف هو أول ركيزة للمؤسسة فلا يمكن إقامة مؤسسة بدون وضع أهداف لكي تتطرق إلى تحقيقها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية وتمثل هذه الأهداف في:

أ- تحقيق متطلبات المجتمع: حتى تقوم المؤسسة بتحقيق ما تريده عليها أن تقوم بإنتاج وتصريف وبيع المنتجات التي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به سواء على المستوى المحلي والدولي²⁵، أي أن الهدف

²⁴ - بوداوي مريم وأخرون، دور بحوث التسويق في تفعيل علاقة المؤسسة بمحيطها، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر - جامعة البويرة، غير منشورة)، الجزائر، 2011، ص: 24 .

²⁵ - بوداوي مريم وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 18 .

الجوهري للمؤسسة العمومية الاقتصادية إشباع رغبات المستهلكين من سلع وخدمات هذا من جهة وتحقيق وتعظيم الأرباح من جهة أخرى.

ب- تحقيق الربح إن استمرار المؤسسة في الوجود ثم نموها وتوسعها لا يمكن أن يتحقق إلا من تحقيق حد أدنى من الأرباح يضمن لها تجديد وتطوير تجهيزات ومستلزمات النشاط، وهذا ما يجعلها قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأخرى.

ج- عقلنة الإنتاج: وذلك عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، رفع الإنتاجية، التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، وكذا مراقبة عملية تنفيذ الخطط والبرامج، وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى²⁶، إذ في حالة وقوع المؤسسة في الإفلاس الناتج عن سوء استعمال عوامل الإنتاج أو عن سوء تخطيطها فيتكلف المجتمع عدم تلبية رغباته، وحتى عند إعادة تمويلها من طرف الدولة إذا كانت مؤسسة عمومية، فإن المجتمع يتحمل هذه التكلفة.

2- الأهداف الاجتماعية: لا يقتصر دور المؤسسة العمومية الاقتصادية على تحقيق أهداف اقتصادية فقط، بل هناك أهداف أخرى ذات طابع اجتماعي تسعى إلى تحقيقها، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- ضمان مستوى مقبول من الأجور: أكبر مستفيد من نشاط المؤسسة هم العمال بحيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الانخفاض والارتفاع وهذا حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة في المجتمع، حركة سوق العمل وغيرها من العوامل²⁷، فالأجر له دور هام في تلبية حاجات العاملين ورغبتهم وكذلك تحفيزهم على البقاء والعطاء في إطار مصلحة المؤسسة.

ب- تحسين مستوى معيشة العمال: التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي جعل العمال في حاجة إلى تلبية رغبات تزايد باستمرار، وهذا بظهور منتوجات جديدة ونتيجة التطور الحضاري

²⁶ - بن الموفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-جامعة قسنطينة، غير منشورة)، الجزائر، 2005، ص: 9.

²⁷ - بن موقوف سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 9 - 10.

لهم، تغيير أذواقهم وتحسنها هذا ما يدعوا إلى تحسين وعقلنه الاستهلاك الذي يكون بتنوع وتحسين الإنتاج و توفير إمكانيات مالية ومادية للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى²⁸.

ج- إقامة أنماط استهلاكية معينة: إن تلبية حاجات المستهلكين المحليين بأثمان معقولة هو الهدف الرئيسي للمؤسسة، ويتمثل هذا في النوعية العالية للمنتوج وتقديمه في وقته المحدد، تسليم وتوزيع المنتج حسب العقود المبرمة، وكل هذا يحتاج إلى دراسة خاصة لحاجيات المستهلك وأذواقه لكي يقدم له المنتج حسب الطلب²⁹.

د- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: ما يميز الأفراد داخل المؤسسة هو اختلافهم في مستوياتهم العلمية وانتماءهم الاجتماعية والسياسية، وهذا الاختلاف يؤدي إلى التنافر أو التضارب بين العمال لذلك تقوم المؤسسة على تأطير العلاقات وتوفير جو من التفاهم والاتحاد من أجل تحقيق نفس الأهداف وهذا يكون من مصلحة المؤسسة.

هـ- توفير تأمينات ومرافق للعمال: توفر المؤسسة بعض التأمينات مثل التأمين الصحي التأمين ضد حوادث المرور، التقاعد.... إلخ، كما أنها تخصص مساكن سواء كانت وظيفية أو عادية، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل: المطاعم.... إلخ.

3- الأهداف الثقافية:

أ- توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة مثل: المكتبات، الرحلات.... إلخ، ونظرا لتأثير هذا الجانب على المستوى الفكري للعامل، مما ينعكس على عمله وأدائه داخل المؤسسة.

ب- تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات الحديثة على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية مما يجعل العمال يكونون بصحة جيدة ويتخلصون من الملل، وهي عناصر جيدة مفيدة في الاستعداد للعمل وتحفيز ودفع عجلة الإنتاج.

²⁸ - بن موفق سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 9 - 10.

²⁹ - بالضياف العبد، المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية- جامعة قاصدي مرباح، غير منشورة)، ورقة، 2013، ص: 12.

4-الأهداف التكنولوجية: تتمحور الأهداف التكنولوجية أساسا حول:

أ-البحث والتنمية: تطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة ومصلحة خاصة بعملية تطور الوسائل والطرق الإنتاجية عمليا ، وترصد لهذه العملية مبالغ كبيرة قد تزداد أهمية لتحصل على نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة ، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية.

ب- المساعدة على تنفيذ السياسة التنموية للدولة: وذلك في مجال البحث والتطوير من خلال التنسيق ما توفره العديد من المؤسسات مثل: مؤسسات البحث العلمي والجامعات والمؤسسة الاقتصادية وكذا هيئات التخطيط.

المبحث الثاني: واقع المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر.

لقد نظرت الدولة الجزائرية إلى القطاع العام كمحور مركزي للسياسة الاقتصادية، وأداة رئيسية لإحداث تحول اجتماعي وتحقيق التوازن الاجتماعي و الجهوي وكذا خلق مناصب عمل، ومن أجل أن تؤدي دورها ووظيفتها على أكمل وجه يجب أن تكون علاقتها جيدة بمحيطها إضافة إلى تعدد مصادر تمويلها.

المطلب الأول: تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر.

مرت المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بعدة مراحل حتى وصلت إلى الشكل الذي نعرفه اليوم وهذا بدءاً من الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا بعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية الجزائرية.

أولاً: المرحلة ما قبل 1980م.

جاءت هذه المرحلة بعد الاستقلال سنة 1962 وقد خلفتها آثار الثورة ضد المستعمر الفرنسي فكانت بداية البناء من نقطة الصفر، باعتبار ما لحق بالدولة من أضرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، فحاولت السلطة السياسية بكل تواضع رفع تلك القيود وبعث قطاع اقتصادي تابع للدولة قصد تقليص التبعية للخارج³⁰، وعليه فقد تم تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

1- الفترة الأولى (1962 - 1971): شهدت هي الأخرى تقسيمين تاريخيين أولها امتد من سنة 1962 - 1966 عرفت حينها ما يسمى بالتسيير الذاتي للمؤسسات، حيث لم تكن فكرة التسيير الذاتي وليدة تفكير عميق وموضوعي وإنما كانت إستراتيجية لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معينة، وإنما كانت أمراً واقعياً أملته مجموعة من العوامل والظروف، وفي الفترة 1966 - 1971 حاولت الدولة تحويل أغلب النشاطات الاقتصادية بالتأميم الكلي أو الجزئي لبعض المؤسسات، وقامت بسلسلة من التأمينات بين سنة 1968 إلى 1971، ومن أبرزها تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، بالإضافة إلى مؤسسات في مختلف الصناعات الميكانيكية والإلكترونية ومؤسسات البناء، وقد سمحت هذه الإجراءات وغيرها بتضاعف دخل الدولة من البترول.

³⁰ - زياني سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة أبي بكر بالقايد، غير منشورة)، تلمسان، 2013، ص 25.

2- الفترة الثانية مرحلة التسيير الاشتراكي (1971 - 1980): إن أساس النظام الاشتراكي هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج أو ما يعرف بالقطاع العام، ويلعب العامل في المؤسسة دورا هاما في هذا النوع من التسيير، ويتابع الأعمال بمساهمة آراء أو ملاحظات من هيئات التسيير المختلفة، حيث يركز أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات على مشاركة ومساهمة العمال في التسيير وإدارة المؤسسة عن طريق انتخاب مجلس العمال على خلاف التسيير الذاتي فهو بذلك غير ظروف العامل من أجير إلى منتج مسير.

- المبادئ التي تقوم عليها المؤسسة الاشتراكية³¹: هناك مبدئين تقوم عليهما المؤسسة الاشتراكية وهما:

- مبدأ شمولية التطبيق: معناه تعميم تطبيق قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات على كافة المؤسسات الاشتراكية سواء كانت هذه الأخيرة مكلفة بأداء نشاطات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، ولم يستثنى سوى القطاع الفلاحي الذي بقي خاضعا للتسيير الذاتي.

- مبدأ المنتج المسير: هذا يعني أن العامل له صفة المنتج والمسير في نفس الوقت بحيث يمارس العمال صلاحية التسيير من خلال مجلس العمال، هذا الأخير الذي يتم إحداثه في كل مؤسسة اشتراكية، ويتولى مجلس العمال اختصاصات الرقابة والتسيير وإصدار الآراء والتوصيات حول بعض المواضيع والاشتراك مع مجلس المديرية في إعداد سياسة الموظفين والتكوين المهني والبث في أرباح المؤسسة في إطار ما يسمح به القانون وغيرها من الاختصاصات، وقد عرفت هذه الفترة مشاكل عديدة مست المؤسسة العمومية الأمر الذي جعلها تتبنى إصلاحات أخرى من أجل الاستمرار.

ثانيا: المرحلة ما بعد 1980.

وهي الأخرى شهدت فترتين: إعادة الهيكلة العضوية والمالية وفترة استقلالية المؤسسات العمومية.

1-إعادة الهيكلة العضوية والمالية: نظرا لما شهدته مرحلة التسيير الاشتراكي من مشاكل وعراقيل متعددة هذا ما أدى بالمؤسسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وحلول للخروج من الصعوبات والمشاكل التي تراكمت خلال الفترة السابقة ، وتمثلت هذه الإجراءات في إعادة الهيكلة العضوية والتي استمرت حتى سنة 1988، فهذه المرحلة تعتبر أولى مراحل الإصلاحات التي مرت بها المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ثم جاءت بعدها مرحلة إعادة الهيكلة المالية، التي يهدف إلى تلبية احتياجات الاقتصاد والسكان المتزايدة بواسطة تحسين شروط سير الاقتصاد والتحكم الأمثل في الجهاز الإنتاجي وخلق تجانس بين نتائج المؤسسة

³¹ - بهلول سمية، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري- جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، بسكرة، 2012، ص: 15.

والأهداف المسندة إليها وفقا للمخطط الوطني للتنمية ، ولا يأتي ذلك إلا بالتخفيف من الضغط الإداري على المؤسسات وتحرير إدارة المسيرين عند إعداد البرامج والمخطط الاستراتيجية، وتجددت إعادة الهيكلة على مرحلتين:

أ- إعادة الهيكلة العضوية: كان الهدف من هذه المرحلة تقسيم الشركات الكبرى إلى وحدات أصغر وأكثر تخصصا لمواجهة الصعوبات حيث ترتب عن هذه المرحلة مجموعة من النتائج تمثلت في:

- إجراءات إعادة الهيكلة العضوية: ارتبطت إجراءات إعادة الهيكلة العضوية بجملة من المبادئ المنهجية والتقنية المتعلقة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية والمتمثلة في:

● الإجراءات المرتبطة بالمبادئ المنهجية: وتتمثل هذه المبادئ في:

* مبدأ الشمولية: مفاده أن إعادة الهيكلة العضوية يجب أن تكون ذات بعد كلي وشامل لكل المؤسسات العمومية الاقتصادية مهما كانت درجة أهميتها، وذلك لكون عملية إعادة الهيكلة العضوية تستهدف معالجة مشاكل كلية معقدة تخص كافة المؤسسات التابعة للقطاع العمومي.

* مبدأ التنسيق: يقوم هذا المبدأ على تحقيق أكبر قدر من التناسق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة وباقي المؤسسات الأخرى، وله أهمية كبرى في خدمة عملية إعادة الهيكلة العضوية.

● الإجراءات المرتبطة بالمبادئ التقنية³²: أهمها:

* مبدأ التخصص: إن أساس هذا المبدأ هو وجوب تخصص المؤسسة محل إعادة الهيكلة العضوية في نشاط معين بذاته وصفاته دون أن يخصص لها بالنشاط في مجالات أخرى، ولو كانت ذات صلة وثيقة بموضوع نشاطها المحدد في عقدها التأسيسي.

وساهم هذا المبدأ في تحديد الاختصاص الإقليمي للمؤسسات، بحيث فصل بين المؤسسات العمومية الوطنية والمؤسسات العمومية الجهوية وكذا المؤسسات العمومية المحلية.

* مبدأ الاستقلالية النسبية: يقوم هذا المبدأ على تحميل المؤسسات المحلية مسؤولية الإنتاج ودعم اللامركزية وكذا الفصل بين المؤسسات الأصلية والمؤسسات الفرعية.

³² - بهلول سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

– أهداف إعادة الهيكلة العضوية³³:

- تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة.
- ملائمة ميدان نشاط المؤسسة طبقا للأهداف المنوطة بها.
- توزيع الأنشطة بكيفية أكثر توازن على التراب الوطني.
- تحكم أكبر في وسائل الإنتاج والاستعمال العقلاني والكفاءات والموارد البشرية.

ب- إعادة الهيكلة المالية: بدأت بالظهور مع قانون المالية لسنة 1982، والذي أكد على ضرورة الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية والذمة المالية للدولة إضافة إلى حصر الدعم المالي للمؤسسات في إطار الأعباء المرفقة المكلفة بها من قبل الدولة، فانطلقت بذلك فكرة إعادة الهيكلة المالية بداية سنة 1983 وتزامنت مع بداية تصحيح النظام المالي والمصرفي وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية أي تحويل المؤسسة إلى وحدة اقتصادية مالية تضمن الربح المردودية.

– إجراءات إعادة الهيكلة المالية³⁴:

- الإجراءات الداخلية: تمثلت في ترشيد التسيير المالي للمؤسسات العمومية، من خلال التركيز على رفع الطاقة الإنتاجية والتقليص من المصاريف غير الضرورية، والبحث عن التدابير الكفيلة بتشجيع الطاقات البشرية المتاحة.
- الإجراءات الخارجية: تهدف إلى تهيئة الظروف الاقتصادية تخدم المؤسسات التي نجحت في تحقيق الإجراءات المتخذة على المستوى الداخلي، ومن أهم هذه الإجراءات إعادة هيكلة ديون المؤسسات العمومية الاقتصادية اتجاه المؤسسة المالية، وتصفية الديون فيما بين المؤسسات كما اتخذت إجراءات تتعلق بنظام الأسعار والنظام الجبائي.

– أهداف إعادة الهيكلة المالية³⁵:

- تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها والتي شهدت عجزا ماليا.
- الشفافية والفعالية في التسيير.
- الاستقلالية المالية والقدرة على الوفاء بالديون.

³³ - بن شهبهة أمحمد وأخرون، المؤسسة الاقتصادية و التحولات الإستراتيجية الكبرى ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، تخصص علوم التسيير - المركز الجامعي ابن خلدون، غير منشورة) ،تبارت ، 2001 ، ص ص: 17-18 .

³⁴ - بهلول سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

³⁵ - بن شهبهة أمحمد وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17 - 18 .

- مردودية أكثر للنشاطات.
- وضوح العلاقة بين المؤسسة والدولة.

رغم أن أهداف إعادة الهيكلة بصفة عامة تتوجه نحو تحسين التسيير والتحكم أكثر في نشاطات المؤسسة، لتحقيق المردودية المتوقعة إلا أن ذلك لم يتحقق فتميزت المؤسسات المعاد هيكلتها بسوء التسيير وعدم ارتفاع المردودية، فكانت النتائج كالتالي:

– **على مستوى النظام الإداري:** إن صغر حجم المؤسسات الذي سعت إليه الدولة لم يكن له التأثير المرغوب، إذ أن وسائل التوجيه الاقتصادي لم تكن مستعملة بشكل مقبول، مما أدى إلى تضييع الوقت و تدخل الإدارة في أمور أخرى، كما أن سوء متابعة العمال و المؤطرين لعملية إعادة الهيكلة حال دون خدمة المؤسسة.

– **على مستوى النظام البشري:** إن التدخل في شؤون الإدارة نتج عنه آثار سلبية و هيكل الأجور كان موحدًا تقريبًا على المستوى الوطني، إذ لم يكن مرتبطًا بما يحققه العامل من مردودية، كما أن سياسة التشغيل كانت تسيير طبقًا لمقاييس غير واضحة، و هذا ما أدى إلى تهميش عدد كبير من الطاقات .

– **على مستوى النظام التقني:** سوء التخطيط على المستوى الإداري نقص استعمال التجهيزات نتج عنه جهاز إنتاج يشكو من نقص المردودية، كما أن تنظيم العمل غير المحكم و نقص الاهتمام بالعمال أثر بالسلب على الإنتاج في المؤسسات الوطنية.

– **على مستوى نظام المعلومات:** رغم أهمية نظام المعلومات في إطار التنظيم الاقتصادي المخطط و ماله من دور في انتقال المعلومات و التعريف بمنتجات المؤسسة في السوق أو على مستوى المجتمع، إلا أن التخطيط المركزي غير الجيد أضعاف لها إمكانية توزيع منتوجاتها و اتجهت مؤسسات أخرى إلى الاستيراد بالتكلفة العالية كما أن التسيير الداخلي تضرر بشكل كبير، مما أفقد المؤسسة صيغتها الاقتصادية، فكل هذه العناصر و غيرها أكدت أن إعادة الهيكلة لم تصل إلى تحقيق أهدافها ولو جزئيًا باعتبار ما فقدته المؤسسة من طاقات و تدهور في نتائجها.

2- **استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر:** كانت المؤسسة العمومية مستهدفة آنذاك لعملية إصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية و الكفاءة، أو المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل

و حرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة، و تحفيزها على النشاط الموكل إليها إلى مستوى الأهداف الموجودة في هذه المرحلة، و هذا ما أكده الميثاق الوطني لسنة 1986 على صنع المزيد من الاستقلالية الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الشاملة خاصة عن طريق احترام معايير الإنتاج و الإنتاجية، و عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير³⁶، و هذه المرحلة جاءت بعد عدة محاولات من طرف الدولة بالنسبة لبعض المؤسسات السابقة الذكر.

فنقصد باستقلالية المؤسسات أي منحها حرية التصرف و التسيير و المبادرة من اجل استغلال طاقتها الذاتية، بهدف الدخول في اقتصاد السوق و ذلك بداية من سنة 1988.

كما عرفها البعض بأنها: "اعتراف السلطة بتمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بنظام قانوني مستقل عن الدولة، تم تكريسه في طلب النص القانوني متعلق باستقلالية المؤسسات".

أ- أسباب الاستقلالية: كان وراء المرور لاستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية عدة أسباب وسنحاول التطرق إلى أبرز وأكثر الأسباب التي لها علاقة مباشرة بتبني مبدأ الاستقلالية.

- الأسباب الاقتصادية: تعددت الأسباب الاقتصادية وكان على رأسها الفشل في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية، والتدخل المفرط للدولة في جميع الأمور من خلال احتكار عملية اتخاذ القرارات، بحيث لم يكن لهذه المؤسسات الحق في اتخاذ قراراتها الإستراتيجية بمعزل عن تدخل السلطات.

- الأسباب المالية: من أهم ما تميز به الاقتصاد الجزائري في المراحل السابقة (أي قبل تطبيق مبدأ الاستقلالية) هو تمويل اقتصاد البلاد من خلال المخططات التنموية، وذلك بوجود هيئة مركزية للتخطيط تتولى حق إصدار رخص لمنح القروض طويلة الأجل للمؤسسات العمومية الاقتصادية مروراً ببنوك الدولة، وكان الهدف من هذا النظام هو الوصول إلى مرحلة الإنتاج الفعلي للقيم المضافة من المؤسسات العمومية، ولتتمكن من تسديد ديونها اتجاه البنوك لكن سوء التسيير المالي أدى إلى عدم تحقيق هذا الهدف، مما ترتب عنه قائمة طويلة من المؤسسات الوطنية التي تعاني من العجز المالي و هو الأمر الذي جعل التفكير في منح هذه المؤسسات استقلاليتها لإثبات كفاءتها أمراً لا بد منه في هذه الفترة.

³⁶ - بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وأفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2002، ص: 144.

– الأسباب السياسية: إن الاضطرابات العالمية التي شهدتها الساحة الوطنية سنة 1988 كان لها الأثر البالغ في التفكير في الاستقلالية، خاصة بعد التنديد ببيروقراطية الإدارة وارتفاع البطالة وتفشي الفساد والتبذير المالي وسط المؤسسات العمومية، وهو الأمر الذي ترتب عنه بداية تراجع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، لتبقى بذلك محافظة على وظائفها الكلاسيكية السيادية فقط.

ب- أهداف استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية:

- تحرير المؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة تنظيمها حتى تتجنب عراقيل المراحل السابقة.
- حصر اهتمام المؤسسات بالنشاطات الرئيسية المنتجة والتخلي عن النشاطات الثانوية غير المنتجة.
- تحسين الوضعية المالية الداخلية والخارجية.
- ربط الاقتصاد الوطني والمجالات الاجتماعية من أجل تحقيق الهدف من الإصلاحات.

ثالثا: مرحلة إعادة الهيكلة الصناعية

جاءت هذه المرحلة كضرورة حتمية لتراكمات مختلفة، أي بعد فشل الإصلاحات الاقتصادية السابقة الأمر الذي أدى إلى انتهاج سياسة إصلاحية جديدة، والتي تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية التي جاءت كإطار للوفاء بالتزامات المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

وتعرف إعادة الهيكلة الصناعية بأنها: " مجموع الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم أدوات الإنتاج وتوزيعها وتحديثها قصد رفع فعاليتها وقدرتها التنافسية، ودمجها في التقسيم الدولي للعمل"³⁷.

أهداف إعادة الهيكلة الصناعية: كان برنامج إعادة الهيكلة الصناعية كإستراتيجية من أجل رفع لفعالية والكفاءة للمؤسسات الصناعية إذ تدخل ضمن برنامج التثبيت الاقتصادي الوطني وتهدف إلى:

- تكثيف النسيج الصناعي بما يسمح باستمرار عملية التصنيع للبلاد³⁸.
- إدخال ثقافة إدارية وتسييره تركز على التطور والتحكم في التقنيات الحديثة للتسيير، وضمان إدارة جديدة للموارد البشرية في المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- تخفيف عبء الديون المتراكمة للقطاع العمومي خاصة مع ندرة الموارد المالية.

³⁷ - بهلول سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

³⁸ - زباني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

رابعاً: مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

ترتكز إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية أساساً على برنامج التعديل الهيكلي، وقد أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال هذه المرحلة، حيث التزمت المؤسسات بخطة متوسطة الأجل يتم بموجبها تحديد المؤسسات التي تمر إلى اقتصاد السوق عبر هذه العملية، التي مست تلك التي يمكن القيام بتعديلات على نشاطها ووسائلها المادية بشكل يسمح بتحقيق الفعالية والكفاءة الكافية للوصول إلى أهداف الربحية والمنافسة، إلا أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى تصليح الاختلالات الاقتصادية المختلفة والذي دام مدة أربع سنوات (1994 - 1998) لم يعد سياسة تنمية دائمة.

1- خصخصة المؤسسات العمومية: الخصخصة كانت من أهم الإجراءات الأساسية في برامج الإصلاحات الهيكلية، وظهر هذا المصطلح على الساحة الوطنية في وقت عرفت فيه هذه الظاهرة نشاطاً واسعاً على المستوى العالمي، خاصة في الدول التي يمثل فيها القطاع العمومي المحور الرئيسي للاقتصاد الوطني.

وتعرف الخصخصة على أنها تحويل ملكية كل الأصول أو جزء منها، أو تحويل ملكية رأس المال بالكامل أو جزء منه أو تحويل تسيير المؤسسة العمومية من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما تهدف عملية خصخصة المؤسسات العمومية إلى الارتقاء بالمؤسسة وعصرتها، أي أن المشرع في بادئ الأمر قد ركز على خصخصة المؤسسات الإستراتيجية المتعثرة فقط، كما أنها ستشمل كل القطاعات باستثناء بعض المؤسسات الإستراتيجية كمؤسسة سوناطراك وكل المؤسسات البنكية ومؤسسة النقل البحري للغاز والمنتجات البترولية.

2- أسباب الخصخصة:

أ- الأسباب المتعلقة بالفعالية الاقتصادية: تجسد هذه الأسباب في النقاط التالية:

- غياب المنافسة: فغالبا ما تكون المؤسسات العمومية الاقتصادية بعيدة عن ساحة المنافسة بفضل قواعد وقوانين تفرضها الدولة، وهو ما من شأنه أن يغيب دور المؤسسات الخاصة في إثبات كفاءتها ومساهمتها في إنعاش السوق الوطنية.

- غياب الأرباح: هيمنة الإدارة على الساحة الاقتصادية بما تتميز به من بطء وبيروقراطية غياب حملة الأسهم الذين لهم المصلحة في تعظيم الأرباح كان له أثر جد سلبي وهو الأمر الذي شكل أحد أهم الأسباب في تبني الخوصصة.

ب- الأسباب المالية: إثقال عاتق الميزانية العامة بتمويل المؤسسات العمومية وانعدام فعالية أجهزة المراقبة وكان من أسباب الخوصصة وذلك للعمل على تخفيض الإنفاق العام من خلال قيام لقطاع الخاص ببعض الأنشطة العامة التي كانت حكرا على الدولة.

ج- الأسباب السياسية: من أهم أسباب عجز المؤسسات العمومية هي التوجهات السياسية لأصحاب السلطة في مرحلة ما والتي كانت تقوم الاشتراكية وتدعو إلى ضرورة قيام الدولة بإدارة الاقتصاد، وذلك ليس عن طريق التوجيه فقط وإنما عن طريق التدخل المباشر في العملية الإنتاجية أيضا.

المطلب الثاني: ظاهرة اتساع المؤسسات العمومية الاقتصادية و أسباب انتشارها.

أولا : ظاهرة اتساع المؤسسات العمومية الاقتصادية

لقد عمدت الكثير من البلدان بما فيها الجزائر إلى نقل مسؤولية تنمية وإدارة اقتصادياتها إلى القطاع العام ممثلا في المؤسسات العامة، وهي تمثل في الواقع مساهمة الحكومة الفعالة في التنمية الاقتصادية عوضا عن الاقتصار على تقديم الإرشادات فقط، ما تعكس تدخل الحكومة المباشر في الأعمال، والسبب الرئيسي لظهور القطاع العام هو تمكين الحكومة من تحقيق أهداف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تتعارض مع مصالح القطاع الخاص، وهذا يتطلب أن تكون جميع النشاطات الاقتصادية للإنتاج والتوزيع مسيرة من قبل القطاع العام كمثل لها، وحتى إذا وجد القطاع الخاص الذي يمكنه حمله من القيام بدور نشيط في الحياة الاقتصادية، فقد ترى الحكومة ضرورة فرض وجودها الإداري عليه لأسباب مختلفة، من بينها التأكد من ضمان استخدام موارد الوطن استخداما أمثلا وأن هذا الاستخدام موجه لمصلحة المجتمع ككل وليس لفئة معينة من الشعب فقط، ومن بينها أيضا أن تضمن التوازن والجهوي في البلاد حتى يتسنى للمناطق النائية و الفقيرة من الوطن أن تأخذ نصيبها العادل من التنمية³⁹.

³⁹ - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 32 - 33.

ثانيا: أسباب انتشار المؤسسات العمومية الاقتصادية

انتشرت المؤسسات العمومية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور نظرية كينز " المنادية بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد " وأهم هذه الأسباب تصنف كما يلي⁴⁰:

1- الأسباب السياسية: التأميمات التي تتم على المؤسسات التي كان يمتلكها أشخاص أجنبى وأعداء في الوطن، مثل ما حدث في أوروبا بعد الحربين العالميتين ومن بين الأسباب التي تدفع الدولة إلى تأميم المؤسسات هيا لعلاقات بين هذه الأخيرة وجهات أجنبية، مما يتسبب باتخاذ هذه المؤسسة لقرارات ضد مصلحة الوطن ويكون هذا التخوف من مساس سيادة الوطن وخصوصا في ظروف الحرب، إن المتحكمين في السلطة في البلد حتى ولو كانوا رأسماليين يقومون بإصدار أوامر طبقا لبرامجهم وميولهم الإيديولوجية ويمكن القول أن نظام الاقتصاد الموجه هو السبب الرئيسي لظهور المؤسسات العمومية.

2- الأسباب الاجتماعية: تسعى الدولة إلى توفير بعض الخدمات والمنتجات للمواطنين بشيء من الدعم، وهذا لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وكذلك لتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

3- الأسباب الاقتصادية: تتدخل الدولة أحيانا لشراء المؤسسات الخاصة التي تحقق خسائر أو لا تستطيع الصمود اقتصاديا وماليا وتفاديا لوقوع اضطرابات في الاقتصاد، تقوم الدولة بتوفير إيرادات ميزانيتها العامة بواسطة استغلال في بعض القطاعات مثل: الغابات، المعادن والطاقة، البريد والمواصلات ومن أجل توفير المواد الأولية بأسعار معقولة.

وتنشأ هذه المؤسسات من طرف الدولة لذلك اقترن مفهوم القطاع العام بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، إذ يتم تسييرها بواسطة شخص أو عدة أشخاص تعينهم الجهة الوصية، حيث شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف الدول الرأسمالية، خصوصا مع بداية هذا القرن سواء بالانتشار أو التأميم.

المطلب الثالث: محيط المؤسسة العمومية الاقتصادية.

تؤثر في المؤسسات العمومية الاقتصادية عوامل عديدة ومتغيرات يكون مجموعها ما يسمى بالمحيط الذي يعتبر المكان الذي تنمو وتنشأ فيه المؤسسة، فيؤثر عليها ويتأثر بها باعتبار أن هذه الأخيرة تستقطب مواردها من هذا المحيط وتصب فيه بالمقابل ما يمكن أن ينتج عن استخدام هذه الموارد.

⁴⁰ - ناصر دادى، مرجع سبق ذكره، ص: 58 - 59.

أولا: مفهوم المحيط

يعتبر محيط المؤسسة مصدر وسائل نشاط المؤسسة كالموارد المالية والبشرية والمادية وهو كذلك منفذ لتسويق منتجاتها، وقد قدمت تعريفات عدة عن محيط المؤسسة نذكر منها ما يلي:

يعرف المحيط على أنه مجموعة الظروف والقوى والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تمس حياة وتطور نظام المؤسسة، يكون تأثير هذه القوى على المؤسسة تأثيرا متأكدا أو محتمل، كما يشمل المحيط القرارات ذات الطابع السياسي والقانوني والتي تحدد طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بغيرها من المؤسسات وكذلك هناك المحيط التكنولوجي الذي يعبر عن مستويات الإبداع والتطور، والمحيط الاجتماعي الذي يعبر عن العلاقة بين الإدارة والعمال.

ويعرف أيضا على أنه مجموعة المؤسسات الأخرى التي تنتمي إلى نفس القطاع أي التي تكون معها في منافسة، والمؤسسات الأخرى التي تعتبر من الموردين والتي يعتبر وجودها ضروريا لوجود وبقاء المؤسسة، والمؤسسات التي تعتبر من زبائن المؤسسة، وكذا المؤسسات التي تقدم خدمات أساسية في نشاطها كالبنوك، فالمحيط قد يكون عاملا مساعدا وقد يكون عائقا أمام المؤسسة⁴¹.

ثانيا: مكونات محيط المؤسسة

1- المحيط الداخلي: هو مجمل الظروف والقوى التي توجد داخل حدود المؤسسة ويشمل المحيط الداخلي على كل من العمال والمسؤولين ونقابات العمال والعناصر المادية وأخلاقيات المؤسسة.

أ- العمال: وهم جميع الأفراد الذين يمارسون عملا فنيا وإداريا أو غيره في المؤسسة حيث يمثلون القوة البشرية للمؤسسة، فهم يؤثرون على نشاطها من خلال تكوينهم وثقافتهم وكذلك الخصائص الفيزيولوجية التي يتمتعون بها فكلما كانت هذه العوامل متوفرة كلما أدى ذلك إلى المساهمة في رفع مستوى الإنتاج للمؤسسة.

ب- المسؤولون: وهم أصحاب القيادة العليا في المؤسسة (مجلس الإدارة، الرئيس الأعلى للمؤسسة) وإن هذه العناصر بصفتها قيادية ومسؤولياتهم الإجمالية والشاملة في المؤسسة تؤثر بشكل مباشر فيها، ذلك النمط القيادي الذي تتبعه أو تستخدمه القيادة العليا يمثل عنصرا هاما من عناصر المحيط الداخلي

⁴¹ - أحلام مخبي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

للمؤسسة كون هذا الأسلوب سيكون المحدد الأساسي لقواعد وأساليب وأنماط العمل في المؤسسة، حيث يساهم هؤلاء المسيرين في تنظيم نشاطها اعتمادا على كفاءتهم فهذه الأخيرة تعتبر مورد هاما لصالح المؤسسة.

ج- نقابات العمال: تشكل هذه النقابات بغرض الأخذ بعين الاعتبار مطالب العمال من طرف المسيرين فيما يخص رفع الأجور، تحسين ظروف العمل، تحديد ساعات العمل... إلخ.

د- العناصر المادية: وتشمل هذه العناصر مختلف ممتلكات المؤسسة المادية مثل: التجهيزات، المكان والمباني والمعدات والمكاتب وغيرها.

هـ- أخلاقيات المؤسسة: وهي تعبر عن القيم والأفعال المشتركة بين أعضاء المؤسسة وتمثل القواعد السلوكية الأساسية المعتمدة والمتفق عليها في المؤسسة، فهي تعتبر جزءا هاما من المحيط الداخلي لها، مما يجعلها مؤثر مهم من المؤثرات الداخلية على المؤسسة، وعليه فإن أخلاقيات المؤسسة تشكل نوعا ما من الضغوط التي تؤثر على المؤسسة في تنفيذ المهام والواجبات وأداء الأعمال.

2- المحيط الخارجي: هو كل ما هو موجود خارج إطار المؤسسة والذي يمكن أن يؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

أ- المحيط الخارجي غير المباشر: ويشمل المتغيرات التي تؤثر بشكل عام أو غير مباشر على المؤسسة ويضم هذا المحيط ما يلي:

- المتغيرات الاقتصادية: يتوقف نشاط المؤسسات العمومية الاقتصادية على التقديرات الخاصة بالحالة الاقتصادية، والتي تقاس بعدة مؤشرات منها: معدلات التضخم، معدلات الفائدة، معدل النمو الاقتصادي، السياسة المالية والنقدية، سعر الصرف كذلك أن الاستثمار الكبير في صناعة مكثفة لرأس المال يحتاج إلى أن يتوافق زمنيا مع اقتصاد قوي كذلك أن قرار الاستثمار قد يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في البنوك واحتمالات التغيير فيها⁴²، بالإضافة إلى النظام الضريبي وضمن السياسة المالية فإن تخفيض معدل

⁴² حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير - جامعة 20 أوت 1955، غير منشورة)، سكيكدة، 2006، ص: 32.

الضريبة على أرباح المؤسسات له تأثير إيجابي على أرباحها الصافية والعكس برفع معدل الضريبة فهذا سيؤثر سلبا على حجم النتائج المحققة من طرف المؤسسة.

- المتغيرات الاجتماعية: وتمثل هذه المتغيرات محتويات النظام الاجتماعي السائد في المجتمع والتي تؤثر بشكل غير مباشر على المؤسسة وأدائها.

فيجب على المؤسسة أن تتوافق اجتماعيا مع محيطها ومن بين عناصر الضغط الاجتماعي نجد ما يلي:

- درجة التقدم الاجتماعي في المجتمع.

- معدل دخل أفراد المجتمع ومعدل المواليد لديهم.

- طبيعة البناء التنظيمي للمجتمع (زراعي - صناعي - تجاري ... إلخ).

- القيم والعادات والتقاليد.

- طبيعة الحاجات الاجتماعية المطلوبة في المجتمع.

وكل هذه العناصر تؤثر على المؤسسة من خلال حجم الطلب على منتجاتها والذي يحدده حجم

السكان وفقا لمستوى معيشتهم.

- المتغيرات الثقافية: ويمثل هذا العنصر مستويات ودرجة الثقافة العامة في المجتمع وأثرها في بناء وإدارة

المؤسسات، وتمثل القوى الثقافية في المحيط وسائل ضغط على المؤسسة باعتبارها وحدة اجتماعية تطويرية

تسعى لمواكبة المستوى الثقافي في مجتمعا، ومن القوى الثقافية التي تؤثر على المؤسسات نجد:

- المستوى الثقافي للمجتمع (عالي - متوسط - منخفض).

- الوسائل الثقافية السائدة والمتوفرة.

- النمط الثقافي السائد (متنوع - متزن).

وبالتالي فإنه على مسؤولي المؤسسات الاهتمام بالعوامل الثقافية للمحيط الخارجي أو المجتمع الذي

تنشط فيه، وذلك عند تحديدها لأهدافها ورسمها لاستراتيجياتها وذلك يهدف من أجل وضعية أحسن

بالنسبة للمؤسسة إزاء منافسيها.

- المتغيرات السياسية: وهي العوامل السياسية السائدة في المجتمع وتعتبر المحور الرئيسي لاتخاذ قرار الاستثمار من بينها الاستقرار السياسي والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة فهي ترفض المخاطرة في محيط يسوده التوتر وعدم الاستقرار⁴³، ومن بين هذه القوى السياسية نجد:

- فلسفة الحكم السائد ومبادئه وسياسته.

- درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- طبيعة ونوع المؤسسات السياسية وتأثيرها في المجتمع.

- سياسة الدولة واتجاهاتها في المجالات المختلفة.

- المتغيرات التكنولوجية: وهي تمثل التغيرات والأحداث لتكنولوجية التي تقع خارج المؤسسة وتمتلك إمكانية التأثير على الإستراتيجية⁴⁴، وتعتبر أكثر القوى حركة وتغيرا في المحيط، وبما يجعل التكنولوجيا عاملا حاسما هو تكلفة الحصول عليها نظرا لهذه التكلفة العالية فإن القرار الخاص بالحصول على تكنولوجيا حديثة يعني هذا أن المؤسسة قامت باتخاذ قرار بتنفيذ قرارات مرتفعة جدا، وهذا ليس بالأمر السهل على المؤسسة حيث أنها لا تستطيع أن تتخذ قرارات من هذا القبيل متى شاءت وهذا ما يحتم عليها أن تكون يقظة أكثر وحذرة أمام التحولات التكنولوجية المتلاحقة من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على الاهتمام بمجال البحث والتنمية لأجل مسايرة التطور التكنولوجي، ومن بين القوى التكنولوجية التي تؤثر على المؤسسة نجد:

● المعارف والعلوم التقنية المتاحة.

● درجة الابتكار والإبداع والاختراع في المجتمع.

● مدى توفر الخبرة الفنية في المجتمع.

● قدرة المجتمع على التطور التقني والعلمي.

● درجة توفر التكنولوجيا (الأجهزة - المعدات والأساليب الأدائية).

- المتغيرات القانونية: وهي تلك القوانين التي تؤثر على نشاط المؤسسة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تمثل الإطار القانوني لعمل المؤسسة ضمن المحيط، فهي خاضعة للقواعد والتي يملئها القانون ومن بين هذه المتغيرات أو القوى التشريعية التي تؤثر على المؤسسة نجد:

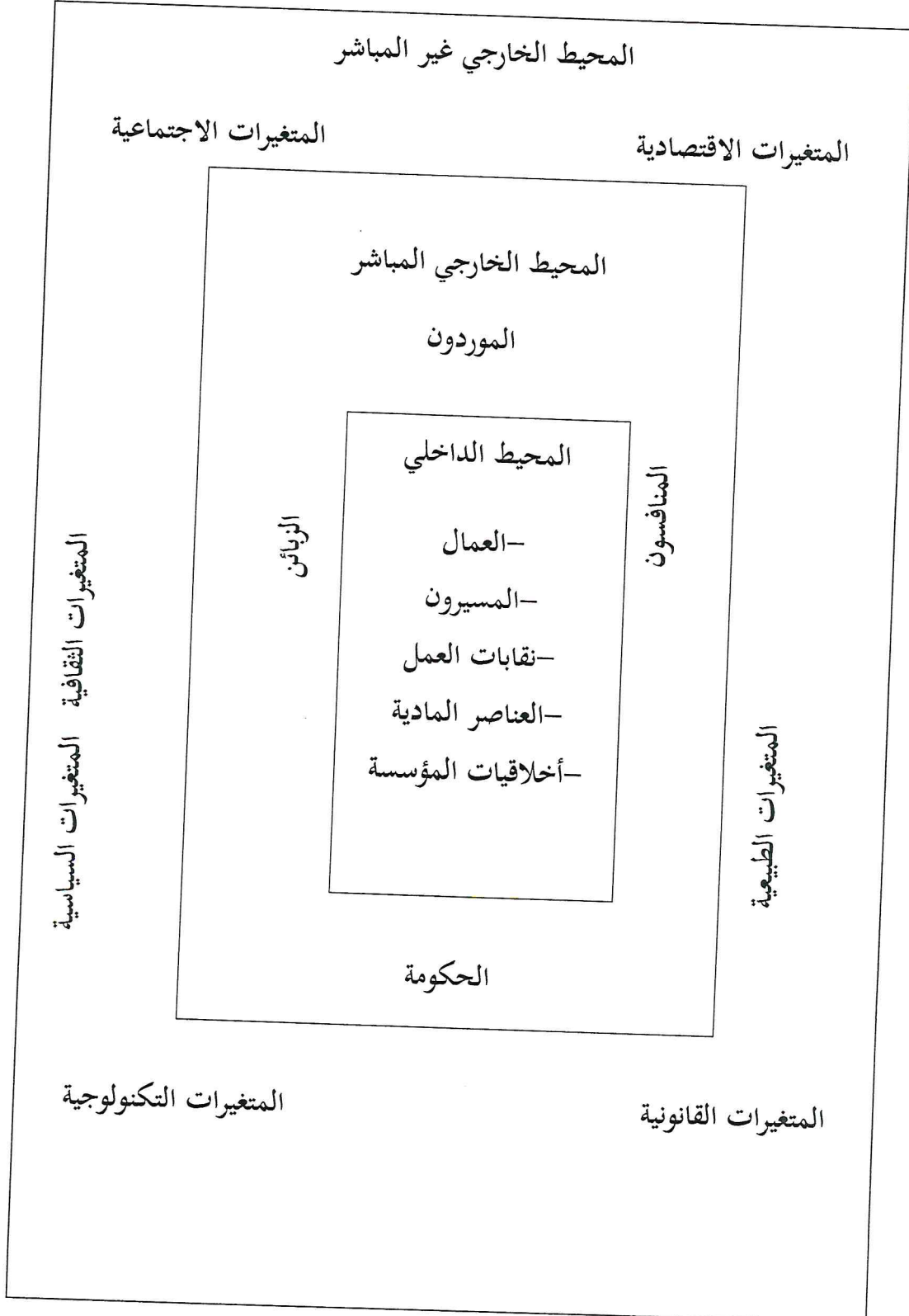
⁴³ - أحلام مخبي، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

⁴⁴ - حجاج عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

- الاعتبارات الدستورية التي يفرضها دستور الدولة فيما يخص المؤسسات المختلفة.
 - القوانين والتشريعات السائدة و أحكامها.
- طبيعة النظام القضائي و إجراءاته.
 - المتغيرات الطبيعية: وتتضمن كل ما يتعلق بمكونات المحيط الطبيعي من أرض، ماء كذلك السياسات البيئية والقوانين المرتبطة بها والجمعيات المتخصصة بحماية البيئة ورعايتها.
- ب- المحيط الخارجي المباشر: هو عبارة عن العناصر و الجهات ذات التأثير المباشر على المؤسسة، ويمثل هذا المحيط الأطراف المحيطة بالمؤسسة والتي تتفاعل وتتعامل معها بشكل خاص، يختلف هذا المحيط اختلافا وضحا بين المؤسسة وأخرى، حيث أن لكل مؤسسة محيط خارجي مباشر خاص بها، و تتمثل أطراف هذا المحيط في:
 - الموردون: وهم المتعاملون الذين يوفرون للمؤسسة مواد ذات نوعية و جودة معينة وبكمية محددة تعتمد عليهم المؤسسة في تحصيل جزء من مدخلاتها، ويتبعون سياسات تمويل معينة، وهم يؤثرون بشكل أساسي على المؤسسة لأن هذه الأخيرة بحاجة مستمرة إلى مدخلات متعددة يوفرها الموردون لغرض تأمين الإنتاج والاستمرارية، فلهذا تسعى المؤسسة دائما لإقامة علاقات جيدة مع الموردين ومن بين الموردين المؤثرون على المؤسسة نجد: البنوك، الباحثين، وكالات التشغيل، موردي المواد الأولية، مجهزي المواد الخام الجامعات.
 - الزبائن: هم المشتريين وقد يكونون مستهلكين نهائين أو مؤسسات توزيع منتجاتها على المستخدمين النهائيين مثل: تجار الجملة والتجزئة، فهم بذلك يمثلون أهم جزء في المحيط الخارجي لأنهم يمتلكون تأثيرا أساسيا ومباشر على المؤسسة من تحديدهم مدى نجاح وفشل المؤسسة، لذلك يجب عليها أن تعمل على عرض منتجاتها بأنسب الأسعار وأحسن نوعية إضافة للترويج والإشهار لها مسبقا، وإتباع سياسة الدفع بالتقسيط باعتبارها سياسات تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها.
 - المنافسون: وهم المؤسسات التي تمارس نفس النشاط وبالتالي تنافس من أجل الحصول على الموارد اللازمة لها، وعلى اكتساب وجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن فالمحيط التنافسي قد يؤثر بشكل كبير على المؤسسة قد تخرج من السوق إذا كانت المنافسة فعالة ومؤثرة، وحتى تتفادى المؤسسة ذلك عليها أن تعرف ماذا يعمل منافسوها في مجالات الإنتاج، التسعير، الترويج، نوع وشكل ومحتوى المنتج، مصادر التجهيز وغيرها.

- الحكومة: وتمثل عنصر السلطة الرئيسي وعنصر القوة في المحيط الخارجي المباشر للمؤسسة وهي متمثلة في كل من الوزارات والمؤسسات والأجهزة والوكالات الحكومية المختلفة التي تتولى وضع وفرض الأنظمة والقوانين والإجراءات وإجبار المؤسسة على الالتزام بما كونها هي المالكة لرأس مال هذه المؤسسة.

الشكل رقم (01-02): محيط المؤسسة الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثالثا: علاقة المحيط بالمؤسسة

إن المحيط هو عنصر جد مهم وفعال بالنسبة للمؤسسة، إذا لا تستطيع البقاء والاستمرار وهي منعزلة عنه، فهو يمكن أن يؤثر عليها سلبيا كما قد يوفر لها فرص للنجاح والمؤسسة أيضا بدورها تؤثر على المحيط، إذن فالعلاقة بين المؤسسة و المحيط هي علاقة تبادلية وفيما يلي سوف نتطرق إلى هذا التأثير المتبادل بينهما.

1- تأثير المحيط على المؤسسة: يؤثر المحيط على المؤسسة من خلال المدخلات التي يوفرها للمؤسسة من أجل القيام بنشاطها حيث يوفر المحيط للمؤسسة كل من عوامل الإنتاج والموارد الأولية والمالية وغيرها من المدخلات ومن بين الآثار التي يتركها المحيط على المؤسسة نجد:

أ- **أثر المواد الأولية:** تعد المواد الأولية من العناصر التي يتوقف عليها نشاط المؤسسة كما ونوعا، فبتوفرها بشكل كافي ومستمر وبنوعية مقبولة تبتعد المؤسسة عن التعطل أو التوقف عن الإنتاج.

ب- **أثر تكوين الفرد:** يلعب الفرد في هذه الحياة الدور الأساسي في حركتها، إذ يعتبر المخلوق الوحيد الذي يستطيع التصرف بمنطق وحكمة، وتتحدد نتائج هذا التصرف بكيفية إنجازه وهذه الكيفية ترتبط بدورها بنوعية تكوينية وثقافية، من هنا المجتمعات تسهر على تكوين أفرادها تكوينا يسمح لها بالتطوير المتوازن والمستمر وهؤلاء الأفراد قد يكونوا عمال مستهلكين أو مسيرين.

- **بواسطة العامل:** يرتبط العامل بالمؤسسة عند تقديمه لها قوة عمله التي تظهر في شكل عمل مبلور في المنتجات إلى يشارك في إنتاجها، ويكون عمل هذا العامل جيد إذا كان مؤهلا ولديه كفاءة والتي بدورها تساهم في رفع مستوى الإنتاج كما ونوعا، ويحدث العكس إذا كان غير مؤهل وليست لديه كفاءة.

- **بواسطة المستهلك:** من بين أهداف المؤسسة و من نشاطاتها تصريف منتجاتها إلى المستهلك ويرتبط تحقيق هذا الهدف بطبيعة الأفراد، فإذا كان أفراد المجتمع يتمتعون بمستوى تكويني كاف فإنهم لا يجدون صعوبة في اقتناء هذه المنتجات من جهة وكذا في فهم طرق استعمالها، والعكس يكون التأثير سلبيا في حالة نقص التكوين، أو انخفاض أو انعدام المستوى التعليمي في المجتمع.

- **بواسطة المسير:** يعد مسير المؤسسة أو مديرها العضو الأساسي في التنظيم وإدارة نشاطها، فإذا كان هذا العضو يتمتع بكفاءة ونزاهة كافية، فإن المؤسسة سوف تتمكن من الحصول على أحسن النتائج، فحين أن نقص في مستوى تكوين أو كفاءة المسير تؤدي إلى سوء نتائج المؤسسة وعدم استمرارها.

ج- أثر التطور التكنولوجي: تستعمل المؤسسة عدة وسائل تتمثل في الآلات والمعدات المختلفة فإن مستوى الإنتاج يتوقف على مستوى تطور هذه الوسائل، فكلما كانت هذه الأخيرة متطورة كلما كان مستوى الإنتاج أفضل والعكس صحيح.

2- تأثير المؤسسة في المحيط: يمكن التفريق بين نوعين من أثار المؤسسة على المحيط وهما أثار اجتماعية وأخرى اقتصادية.

أ- الآثار الاقتصادية: يمكن حصر الآثار الاقتصادية التي تمس المحيط في نقاط مختلفة نذكر منها:

- دفع عجلة التعمير: إن ظهور مؤسسات في جهات ريفية يؤدي إلى التعمير، ذلك بإنشاء المساكن لعمالها وإعدادها للطرق والمرافق العامة، وهذا قد يؤدي إلى ظهور تجمعات سكنية أو مدن جديدة.
- ظهور منشآت تجارية: إن زيادة عدد السكان في منطقة أو مدينة ما يؤدي بالمؤسسات الجديدة إعداد منشآت تجارية لتلبية حاجات السكان.
- التأثير على الأسعار: بنفس الطريقة التي تؤثر بها المؤسسات على الأجور فإنها تقوم بالتأثير على أسعار المنتجات ويظهر هذا الأثر خاصة في المنتجات المتكاملة.

ب- الآثار الاجتماعية: بالإضافة للآثار الاقتصادية فالمؤسسة أيضا أثار اجتماعية وهي تتمثل فيما يلي:

- توفير الشغل: إن إنشاء مؤسسات كثيرة يؤدي إلى توفير مناصب شغل مما يؤدي إلى امتصاص البطالة.
- تغيير نمط معيشة السكان: تفرض المؤسسات على الأفراد بعض النظم التي تغير معيشتهم مثل: وقت العمل، وقت الراحة وما تنتجه من أجل العيش.
- التأثير على الأجور: إن المؤسسة القوية وذات المركز المالي الجيد تقوم برفع أجورها خاصة عند محاولة استقطابها لليد العاملة إلى مكان تقل فيه هذه الأخيرة فيكون لذلك تأثير غير مباشر على أجور المؤسسات الأخرى، كما تنجح المؤسسات القوية في جلب العمال من قطاعات أخرى.
- التأثير على الاستهلاك: إن سياسات البيع التي تتبعها المؤسسات تؤثر على الاستهلاك كم ونوعا كما يعمل الإشهار على خلق عادات استهلاكية جديدة.
- التأثير على مستوى البطالة: إن التطور التكنولوجي باستمرار يؤدي في أغلب الأحيان إلى تسريح العمال نظرا لأخذ الآلة لمكان عدد منهم وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى البطالة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسة

يمكننا اعتبار مصادر التمويل بأنها مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها المؤسسة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطها، والغرض منها هو سد احتياجات المؤسسة من الأموال وقد تكون مصادر التمويل قصيرة أو طويلة الأجل حسب فترة التمويل.

المطلب الأول: ماهية التمويل.

أولاً: تعريف التمويل.

نعني بالتمويل بصفة عامة البحث عن إمكانيات الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد أما الثانية فتتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد، في حين تهتم وظيفة التمويل بتسيير حقيقية الاستثمارات بالطريقة التي تعظم العائد على هذه الاستثمارات لمستوى مقبول من الخطر، وبتحويل هذه الاستثمارات بمزيج مناسب من مصادر التمويل لتخفيض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى، بالإضافة إلى قراري الاستثمار والتمويل، فإن وظيفة التمويل تتضمن القيام بمهام التخطيط والرقابة المالية.

ثانياً: أهمية التمويل.

كما هو معروف فإن التمويل يعتبر فرع من فروع علم الاقتصاد، وتبرز أهميته كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من المؤسسات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك المؤسسات التي لها عجز مالي، فالمؤسسات التي لها عجز مالي هي تلك المؤسسات التي يزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها، في حين أن المؤسسات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عما تنفقه على السلع والخدمات وعموماً تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تحمل عن طريقها المؤسسات الاقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح المؤسسات الاقتصادية ذات العجز، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع.

ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل ما يلي:

أ- توفير المبالغ النقدية اللازمة للمؤسسات العمومية الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة.

الفصل الأول دراسة نظرية حول المؤسسة العمومية الاقتصادية

ب- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

ثالثا: العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل

إن اختيار الأموال المناسبة أي تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمؤسسة العمومية الاقتصادية يؤدي إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وإن اختيار مصادر تمويل الاستثمارات المناسبة يعتمد على العديد من العوامل ذات الطابع التنافسي وأخرى ترتبط بالمؤسسة وطبيعة أعمالها وظروفها والحالة الاقتصادية في البيئة المحيطة وإن مهمة المدير المالي هي اختيار مصدر التمويل المناسب بأقل كلفة مقارنة بالشروط والقيود التي تعرض من قبل الممولين، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخلية ترتبط بالمؤسسة نفسها وعوامل خارجية كما يلي:

1- العوامل الداخلية:

أ- طبيعة الاستثمارات القائمة والمقترح تنفيذها والتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها ومركز المؤسسة ودرجة ملاءمتها المالية.

ب- تركيب هيكل رأس المال ونسبة المديونية ودرجة سيولة الأصول ونسبة عنصر النقدية من هذه الأصول ومعدل دوران البضاعة في المخزن.

ج- أسعار الأسهم للمؤسسات المنافسة في السوق المالي وقدرتها على الاستمرار.

د- المخاطر التي تلحق بأصحاب المؤسسة نتيجة لزيادة الالتزامات على المؤسسة وكثرة عدد المساهمين الذين لهم الأولوية على الدخل وعلى الموجودات عند التصفية.

هـ- كفاءة إدارة المؤسسة وسمعتها.

2- العوامل الخارجية : هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على اختيار مصدر التمويل نذكر قسم منها:

أ- معدل أسعار الفائدة في السوق المالي ومدى توفير البدائل للتمويل.

ب-القوانين التي تحكم عملية إصدار أدوات التمويل والشروط المطلوب تحقيقها عند عملية الإصدار كالضمانات المطلوبة وحجم الاحتياطات الواجب احتجازها.

ج-معدلات الضريبة على الدخل.

د-الدورات الاقتصادية من تضخم وكساد اقتصادي ومدى تأثير ذلك على المؤسسة ونسبة هذه التأثير.

هـ-طبيعة الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ودرجة انفتاح السوق والمنافسة ونوعية الاتفاقيات الاقتصادية الدولية المنظمة إليها الدولة كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتجارة الحرة بين الدول وغيرها من الاتفاقيات.

رابعاً: مخاطر التمويل

يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى:

1-المخاطر المادية: وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مول في هذه الحالة لا يمكن تسديد المبالغ المقرضة مما يلحق بالمؤسسة خسائر أي تكاليف إضافية.

2- المخاطر الفنية: وهي تلك المخاطر التي تنتج من حقيقة أن مهارة المنتج قد تتناسب مع طموح خطته، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب لأنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة، وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان.

3-المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة وينقسم في هذا السياق إلى نوعين:

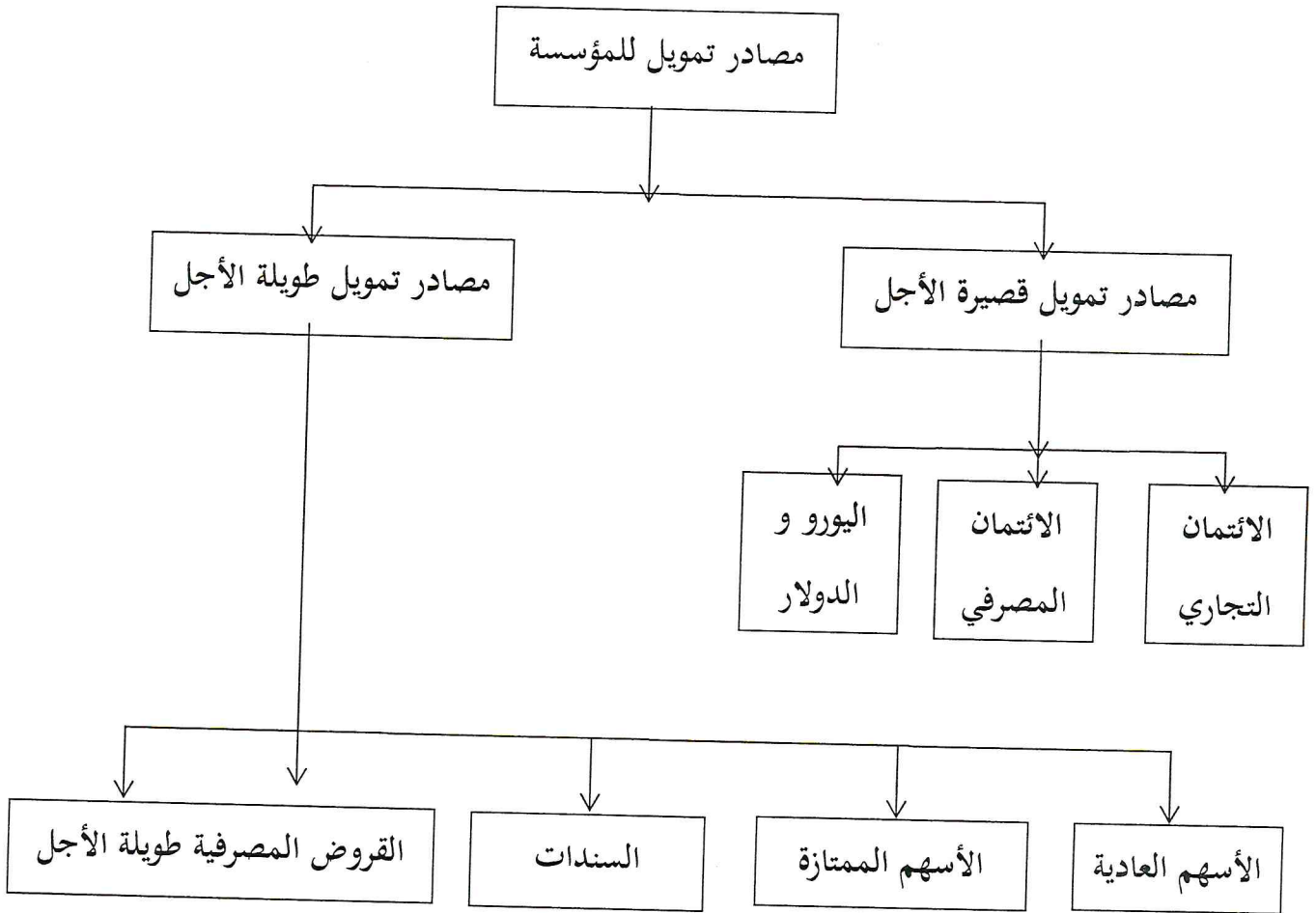
أ- مخاطر انخفاض الطلب على المنتج الممول، مما يعني عدم الحصول على مردود مالي تسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى، أما الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المنتجة، أو الخدمة كثيرة منها: المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة... إلخ.

ب-مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه.

خامسا: أنواع مصادر التمويل.

تلجأ المؤسسة عادة لتمويل نشاطها إلى مصادر مختلفة حيث تقسم هذه المصادر إلى نوعين مصادر الأموال طويلة الأجل تستخدم في استثمارات طويلة الأجل ومصادر الأموال قصيرة الأجل تستخدم في استثمارات قصيرة الأجل والشكل الموالي يبين لنا أنواع هذه المصادر.

الشكل رقم (01-03): أنواع مصادر الأموال



المصدر: دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 199.

المطلب الثاني: مصادر تمويل طويلة الأجل.

هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة، وتستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتقسّم إلى قسمين:

- مصادر التمويل الخارجية.

- مصادر التمويل الداخلية.

أولاً: مصادر التمويل الخارجية:

هي تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة العمومية الاقتصادية من مصادر خارجية بموجب شروط وإجراءات لا بد من تنفيذها، وتتحدد هذه الشروط في السوق المالي (البورصة) في ضوء توفر الأموال وعوائد القرض البديل المتاحة بعد تقييم قدرة المستفيد على التسديد، ويعد التمويل الخارجي مكملًا للتمويل الداخلي في أغلب الأحيان، إذ من المفروض أن يتم منح الأولوية في الحصول على الأموال إلى مصادر التمويل الداخلية، وخاصة بالنسبة للمؤسسات حديثة التأسيس ويمكن تقسيم مصادر التمويل الخارجية إلى نوعين:

1- النوع الأول: أموال الملكية.

أ- الأسهم العادية: سنحاول إعطاء بعض المفاهيم عن الأسهم العادية كالتالي:

- الأسهم العادية هي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، ولا تلتزم بتوزيع أرباح ثابت سواء من حيث تحقيق قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها⁴⁵.
- تتمثل الأسهم العادية من وجهة نظر المؤسسة وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل، فلحملة الأسهم العادية الحق فيما تبقى من الأرباح وفيما تبقى من أصول في حالة التصفية، وهم الملاك الحقيقيون للمؤسسة وعملية خاصة قليلة هذه الأهم لا يمكن اعتبارها عملية روتينية عادية بل هي عملية خاصة قليلة الحدوث، كما يتمتع حملة هذه الأسهم العادية بحق التصويت عند انتخاب مجلس الإدارة و كذا حق الاكتتاب لغرض المحافظة على ملكيتهم النسبية في الشركة⁴⁶.
- الأسهم العادية هي مصدر تمويل دائم، وهي أوراق مالية تحمل قيمة اسمية تصدرها الشركة لتحصل من خلالها على الأموال ملكية، وفي حالة تصفية المؤسسة لا يحق لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهم إلا بعد تسوية طالبات الغير و حملة الأسهم الممتازة.

45 - دريد كامل آل تشيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 99.

46 - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 281.

ومن خلال هذه المفاهيم يمكننا إعطاء مفهوم جوهري للأسهم العادية فهي وثيقة مالية تصدر عن شركة مساهمة بقيمة اسمية، تضمن حقوقا وواجبات متساوية للمالكين، وتطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في السوق الأولية، وفي حالة التصفية فإنها آخر ما يجري تسديدها، ولحاملها حصة الملكية في الشركة ولهم الأولوية الأدنى في طلب العوائد.

* أنواع قيم الأسهم العادية: وتصدر الأسهم عادة عند تأسيس الشركات (إصدار اكتتاب عام)، ولكن قد يلجأ إلى إصدار الأسهم العادية في مراحل أخرى لزيادة رأس مالها المكتتب به وعادة تكون على مرحلة واحدة، ونتيجة لبعض الأعراف والقوانين المحاسبية ومراحل التطور الاقتصادية والتاريخي التي تمر بها المؤسسة تتكون لديها عدة قيم للسهم الواحد وهي:

– القيمة الاسمية للسهم: يتم التعبير على القيمة الاسمية للسهم بمبلغ محدد لكل سهم وذلك في عقد تأسيس المؤسسة، ويترك للمؤسسة الحرية في اختيار القيمة الاسمية إلا أن هذه الحرية قد تكون مقيدة من طرف القوانين، وتستخدم القيمة الاسمية في التعبير عن قيمة الأسهم العادية في دفاتر المؤسسة، ولا تحضي هذه القيمة باهتمام المستثمرين لأنه لا توجد أية علاقة بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية⁴⁷.

– القيمة الدفترية أو المحاسبية: يتم احتساب القيمة المحاسبية (القيمة الدفترية) للسهم العادي عن طريق قسمة حقوق الملكية (بافتراض عدم وجود أسهم ممتازة) على عدد الأسهم العادية المصدرة، ولا توجد علاقة بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية للسهم وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \text{حقوق الملكية} / \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

$$\text{أو القيمة الدفترية للسهم} = \text{قيمة الموجودات} - \text{الديون} / \text{عدد الأسهم المصدرة.}$$

وتعتبر القيمة بمثابة مؤشر لمتانة المركز المالي عند مقارنتها بالقيمة الاسمية للسهم.

– قيمة إصدار السهم: وهو سعر السوق الجاهز للدفع للمؤسسة التي دخلت السوق وهذا السعر يحدد من طرف المؤسسة المالية، وغالبا ما يكون بنك الأعمال والذي يشارك في إصدار هذه الأسهم في الأسواق المالية، ويصدر السهم بسعر أعلى من القيمة الاسمية وأقل من القيمة السوقية، ويسمى سعر الإصدار والفرق بين سعر الإصدار والسعر الاسمي للسهم يسمى علاوة الإصدار وتدفع العلاوة مباشرة إلى المؤسسة وترتفع قيمة إصدار السهم للشركات القائمة وتتمتع بمركز مالي متين في السوق⁴⁸.

47 - براق محمد عزمي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، ط 01، دار الكتب والوثائق القومية، الجزائر، 2014، ص: 35.

48 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

- القيمة السوقية للسهم: تمثل القيمة السوقية سعر بيع السهم في السوق، وهذا السعر يتحدد نتيجة التقاء قوى العرض والطلب على هذا السهم، ومن أهم العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم العادي هي الظروف الاقتصادية المتوقعة إضافة إلى توقعات المساهمين بشأن ربحية المؤسسة في المستقبل، والمستويات المتوقعة لأسعار الفائدة وغيرها⁴⁹.

- القيمة التصفوية للسهم: وهي القيمة التي يتوقع المساهم الحصول عليها مقابل السهم في حالة تصفية المؤسسة وسداد الالتزامات عليها و سداد الأسهم الممتازة وعادة مالا تؤدي تصفية المؤسسة وإتفاء أعمالها إلى نتائج جيدة بالنسبة للمساهم العادي، فقد لا يحصل إلا على جزء ضئيل من القيمة الاسمية لسهمه، وقد تشكل القيمة التصفوية قيمة ما يحصل عليه السهم العادي من بيع المؤسسة كمؤسسة مستمرة وسداد التزاماتها وتوزيع نواتج البيع على الأسهم العادية، وفي هذه الحالة تسمى هذه القيمة الحقيقية للسهم.

قيمة السهم عند التصفية = المحصل من البيع - المدفوعات من الالتزامات / عدد الأسهم المصدرة.

● مزايا التمويل بإصدار الأسهم العادية:

* لا يمثل إصدار الأسهم العادية التزام على الشركة سواء بدفع مبالغ محددة أو تحديد تاريخ استحقاق لها، إذ أن توزيع الأرباح على حملة الأسهم يكون بعد أن تحقق الشركة الأرباح ويتخذ القرار بتوزيعها.

* إن الشركة غير ملزمة بسرد قيمة السهم في تاريخ محدد، مما يعطي مرونة للمشروع بعدم الدخول في الدخول في التزامات محددة بالإضافة إلى انخفاض درجة الخطر مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

* إن التمويل بإصدار الأسهم يعد توسع لحقوق الملكية وهذا يخفف من خطر الرافعة المالية، ويعطي ضمانات إضافية للدائنين ويعزز من القدرة الائتمانية للشركة في السوق المالي.

● عيوب التمويل بإصدار الأسهم العادية: تهتم الإدارة المالية بالتمويل بواسطة إصدار الأسهم العادية من خلال تقديره التأثير على حقوق المالكين كنتيجة لدخول مستثمرين جدد إلى الشركة ومشاركتهم في الأرباح بعد الإعلان عن التوزيع، ولذلك فإن عيوب التمويل بإصدار الأسهم العادية هي كما يلي:

⁴⁹ - براق محمد، عربي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

* يؤدي التمويل بإصدار الأسهم العادية إلى توسيع قاعدة الملكية وينعكس ذلك على إدارة الشركة، وأحيانا السيطرة على قرارات مجلس الإدارة واتجاهاته واحتمال تغيير طريقة إدارة الشركة بما يتلاءم مع توجهات الأعضاء الجدد في حالة ارتفاع نسبة مساهمتهم في رأس المال.

* إن توسيع قاعدة المساهمين يؤدي إلى انخفاض عائد السهم الواحد للمستثمرين القدامى إضافة إلى مشاركة المستثمرين الجدد في الأرباح المتحققة سابقا (الأرباح المحتجزة)، إن المساهم الجديد يحصل على جزء من أرباح المساهمين القدامى سواء التي تتحقق في السنة المالية الحالية أو المجموعة في الفترات السابقة، ويؤدي زيادة عدد المساهمين إلى تخفيض مبالغ الأرباح المحتجزة التي تساهم في توسيع الاستثمارات.

* عدم تخفيض العبء الضريبي على الشركة عند استخدام التمويل بإصدار الأسهم ذلك لأن قيمة الأرباح الموزعة سوف لا تضاف إلى مصاريف الشركة لأغراض الاحتساب الضريبي عند تقدير الدخل الخاضع للضريبة أي لا يمكن خصم الأرباح الموزعة من الضرائب.

* إن إصدار الأسهم والاكتتاب بها بواسطة المؤسسات المالية يكون لقاء عمولات ومصاريف تتحملها الشركة المصدرة.

* إن ارتفاع نسبة مساهمة حق الملكية في هيكل رأس المال قد يؤدي إلى ارتفاع كلفة رأس المال أي أنها تحد من قدرة المشروع على المتاجرة بالملكية.

ب- الأسهم الممتازة: من بين أهم صيغ التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات هي طرح الأسهم الممتازة لتلبية احتياجاتها التمويلية نظرا للخصائص المميزة لها، وسنحاول من خلال هذا العنصر التعرض إلى مفهوم الأسهم الممتازة وذكر أهم مزاياها وعيوبها.

- تعريف الأسهم الممتازة: الأسهم الممتازة هي شهادات تصدرها المؤسسات للتزود برؤوس الأموال عند الحاجة مثلها مثل الأسهم العادية إذ تمثل هي الأخرى ملكية المساهم الممتاز لجزء من المؤسسة ويتوقف ذلك الجزء على ما مجوزته من تلك الأسهم، كما أن للسهم الممتاز قيمة اسمية قيمة دفترية وأخرى سوقية وليس له تاريخ استحقاق⁵⁰، يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية، قيمة دفترية، وقيمة سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، فالسهم الممتاز يشبه السهم العادي في بعض النواحي أهمها: إنه يمثل

⁵⁰ - جبار محفوظ، الأوراق المالية، ط01، دار هومة، الجزائر، 2002، ص: 24.

صك ملكية ليس له تاريخ استحقاق، كما أنه يحق لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في شراء أي إصدارات جديدة من الأسهم الممتازة، ومن ناحية أخرى تشبه السندات في أن نصيب السهم من الأرباح محدد بنسبة معينة من قيمته الاسمية، وكذلك فإنه قد ينص على حق المؤسسة في استدعاء الأسهم الممتازة⁵¹. فمن خلال ما سبق يمكن القول أن الأسهم الممتازة هي إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل، وشكل من أشكال الملكية من الناحية القانونية وتعد من عناصر حقوق الملكية ولا تلتزم الجهة المصدرة لها بتاريخ محدد لرد قيمتها.

- تقويم الأسهم الممتازة كمصدر من مصادر التمويل: سنحاول من خلال هذا التقويم ذكر مزايا وعيوب التمويل من الأسهم الممتازة كما يلي:

● مزايا التمويل بالأسهم الممتازة:

* على عكس السندات لا تلتزم الشركة بدفع فوائد ثابتة للأسهم الممتازة.

* تستطيع الشركة التي ترغب في التوسع نتيجة ارتفاع قدرتها الإدارية، أن تحصل على مكاسب أكثر ارتفاعاً للملاك الرئيسيين من خلال بيع أسهم ممتازة بعائد محدود بدلا من بيع أسهم عادية.

* يستطيع المدير المالي عن طريق بيع أسهم ممتازة، أن يتجنب شرط المساهمة المتساوية في المكاسب والذي يتطلبه بيع أسهم عادية إضافية.

* إن معظم إصدارات الأسهم الممتاز ينص في شروط إصدارها على عدم مشاركة حاملها في إدارة الشركة أو انتخابات مجلس الإدارة أو في التصويت في الجمعية العمومية، وبالتالي تكون الشركة حرة في الإدارة في حالة حصولها على التمويل بالأسهم الممتازة أي لا يوجد خطر فقدان السيطرة على المؤسسة⁵².

* كما أن قضية استدعاء الأسهم الممتازة قد تكون في صالح المؤسسة، على اعتبار أن العملية قد يكون من ورائها هدف استبدال مصدر التمويل بأخر أقل كلفة وأحسن سعر من حيث التسهيلات

* لا تشارك في الأرباح المحتجزة، حيث أن الأرباح المحتجزة هي من حقوق حملة الأسهم العادية وليس لها من حقوق المساهمين أي حق سوى قيمتها الاسمية

51 - زاوي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

52 - دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

* طالما أن الأسهم الممتازة ليس لها تاريخ استحقاق ولا تخصص أموال لاستردادها فإنها تكون أكثر مرونة من السندات.

● عيوب التمويل بالأسهم الممتازة:

- * يجب أن تباع الأسهم الممتازة على أساس عائد أعلى من عائد السندات.
- * إن العوائد على الأسهم الممتازة لا تخصص كمصروف ضريبي، وهذه الخاصية تجعل تكلفتها مرتفعة عند مقارنتها بتكلفة السندات.
- * كما يتميز أيضا حملة الأسهم الممتازة عن حملة الأسهم العادية، في أنهم يستلمون أرباحهم قبل حملة الأسهم العادية وأنهم لا يفقدون حقهم في الاستلام إذا لم تعلن المؤسسة عن توزيع الأرباح في أي سنة من السنوات، أي أن أرباح الأسهم الممتازة هي أرباح تراكمية تحتم على المؤسسة دفعها عند اتخاذ قرار.

2- النوع الثاني: الأموال المقترضة

ويمكن الحصول عليها بواسطة إصدار السندات أو القروض المصرفية طويلة الأجل.

أ- السندات: سنحاول من خلال هذا العنصر البحث في مفهوم السندات وخصائصها وأنواعها كما يلي:

- مفهوم السندات: يوجد عدة مفاهيم للسندات تقتصر على ما يلي:

- يمكن تعريف السند بأنه حصة من قرض، أي أن المؤسسة تقترض من الجمهور عن طريق بيعها وثائق تسمى سندات بقيمة اسمية محددة يتم دفعها إما كل ستة أشهر وإما كل سنة، وتستحق هذه السندات بعد فترة زمنية طويلة نسبيا قد تبلغ 10 إلى 15 سنة وقد تتجاوز ذلك وفي نهاية هذه الفترة أي عند موعد الاستحقاق تقوم المؤسسة بدفع القيمة الاسمية لحامل السند وتسترد السند منه، وهذا ما يطلق عليه إطفاء السندات أي سداد قيمتها⁵³.
- السندات هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والشركات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل وبذلك يعد التمويل بواسطة السندات شكلا من أشكال التمويل طويل الأجل.
- تعتبر السندات من أهم المنتوجات التي تمثل دينا على المؤسسة، وهو وسيلة تستعملها المؤسسات للحصول على رؤوس الأموال في شكل ديون طويلة الأجل عندما لا تكفي الأموال الخاصة التي

⁵³ - زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

يقدمها المساهمون لتمويل المشاريع، وبذلك فإن حملة السندات ما هم في حقيقة الأمر إلا دائنين للمؤسسة⁵⁴.

من خلال كل هذه المفاهيم يمكن اعتبار السندات بمثابة عقد أو اتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر، ويقتضي هذا الاتفاق بأن يقرض المستثمر الجهة المصدرة مبلغ محدودا ولمدة وسعر فائدة معين، والسند يختلف عن القرض لأنه قابل للتداول وبحيث يمكن بيعه.

— خصائص السندات: تعد السندات من مصادر التمويل طويلة الأجل كما أسلفنا وهي من أدوات الدين وتتميز بالخصائص الآتية:

- تعتبر السندات حق دين على الشركة إذ تلتزم الجهة المصدرة لها بإطفاء قيمتها ودفع فوائدها في الفترات المحددة لذلك في وثيقة الإصدار وهي من الحقوق الممتازة، أي تمنح الأولوية في الحصول على مستحقاتها قبل حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة.
- السندات هي أداة دين استثمارية ثابتة الدخل أي تصدر بنسبة فائدة محددة ولها مدة إطفاء تتحدد في شروط إصدارها وعلى الجهة المصدرة تسديد قيمتها في نهاية هذه المدة حتما.
- قابليتها على التداول مع وجود احتمال تحقيق أرباح أو خسائر رأسمالية عند ارتفاع قيمة السند في السوق المالي إضافة إلى الفوائد الجارية التي يحصل عليها.
- تحقيق الميزة الضريبية حيث أن كلفة الفائدة السنوية تعتبر من المصاريف التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر عند احتساب الضريبة على الأرباح، فعلى سبيل المثال إن الكلفة الظاهرة للسندات تنخفض إلى 50% إذا كان معدل الضريبة 50%.
- لا يحق للمستثمر حامل السندات الاشتراك في الإدارة أو التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمة في قراراتها.
- تعد أحد الوسائل المهمة في تنويع مصادر التمويل وقد يؤدي إلى زيادة عائد المتاجرة بالملكية في حالة ما إذا كان معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر فائدة السند في حالة انخفاض كلفة التمويل بالسند مقارنة بمصادر التمويل المتاحة الأخرى .
- إن صفات السندات لا يعني عدم وجود قيود على إصدارها فهناك سندات تصدر بضمانات أي يتم اشتراط تقديم بعض الأصول ضمان لحقوق حملة السندات، وكذلك ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار

⁵⁴ - جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

التعليمات المالية والأعراف التجارية التي لا تسمح بإصدار السندات بنسبة محددة من رأس مال الشركة إضافة إلى القيود القانونية والقيود المالية المتعلقة بنسبة المديونية.

– أنواع السندات: تأخذ السندات أكثر من شكل كما يتضح مما يلي:

- **السندات العادية:** وهي الإصدارات ذات الطبيعة العامة والتي تتحدد كلفتها بسعر الفائدة الثابت، مع التزام الجهة المصدرة بتسديد قيمة السند بتاريخ الاستحقاق المعين في شروط الإصدار إضافة إلى الفوائد، وقد تكون السندات اسمية أي باسم صاحب السند فهو الذي يستحق الفوائد وقيمة الإطفاء أو قد يكون السند كاملة وبذلك يستحق من يحمل السند حقوقه المنصوص عليها في شهادة الإصدار، وهناك سندات البيع وهي تعطي لحامها الحق في إعادتها إلى الجهة المصدرة واستلام مبالغها وتكون الفائدة عليها منخفضة مقارنة بالسندات العادية⁵⁵.
- **السندات المضمونة:** تصدر السندات المضمونة شرط رهن بعض الموجودات في الشركة ولا يحق للشركة المالكة التصرف بهذه الموجودات المرهونة إلا بعد إطفاء قيمة السندات، وقد يكون الضمان بالأصول الثابتة في هذه الحالة يحق للشركة المالكة التصرف بجزء من هذه الأصول أو التصرف محدود المبالغ التي تستهلك من قيمة السندات أو من خلال استبدالها بموجودات أخرى، ومن الممكن إصدار السندات بكفالة شركات أخرى أو بنوك وقد يكون الرهن من الدرجة الأولى إذ لا يجوز استخدامه كضمان لإصدارات جديدة أخرى أو من الدرجة الثانية حيث يمكن استخدامه لأكثر من إصدار.
- **السندات ذات الدخل:** هذا النوع من السندات لا يحق حاملها الحصول على قيمة الفوائد إلا إذا حققت الشركة الأرباح الكافية لتسديد الفوائد، وعادة تكون أسعار الفائدة لهذا النوع من السندات مرتفعة مقارنة بالسندات العادية لغرض ترغيب المستثمر بشرائها.
- **السندات متقاسمة الأرباح:** وهذه الميزة تمنح لغرض تشجيع المستثمرين للاكتتاب بالسندات كونها تمنح المستثمرين في هذا النوع من السندات امتيازاً إضافياً، فبالإضافة إلى الفائدة الثابتة فإنه يشارك حامل السند الأسهم العادية بنسبة من الأرباح التي تحققها الشركة وتحدد هذه النسبة في شروط الإصدار.
- **السندات القابلة للاستبدال بأسهم عادية:** تتمتع هذه السندات بميزة حق استبدالها بأسهم عادية وعلى أساس رغبة حاملها، ويتم تحديد طريقة الاستبدال ونسبتها وموعدها بشروط الإصدار، وتتمتع مثل هذه السندات بمرونة فحاملها يحصل على فوائد ثابتة في فترات الركود، ويمكنه الحصول على حصة من الأرباح في فترات الراج بعد استبدال السندات بأسهم عادية.

⁵⁵ - دريد كامل آل شبيب ، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

● السندات القابلة للاستدعاء: وهي تلك السندات التي تمنح الحق للشركة باستدعائها بعد مرور فترة محددة من إصدارها، ويكون ذلك من خلال شراء السندات نقدا من أسواق التداول أو باستدعاء هذه السندات لقاء علاوة إضافية تمنح إلى حاملها بالإضافة إلى قيمة السند الأصلية.

ب- القروض المصرفية طويلة الأجل: إلى جانب مصادر التمويل الأخرى السالفة الذكر، تبقى أمام الشركات قرض التمويل عن طريق المؤسسات المالية والبنوك، ويعد الاقتراض طويل الأجل أحد النشاطات الرئيسية للمؤسسات الاستثمارية بشتى أشكالها.

كما تعرف بأنها قروض تمنحها مؤسسات متخصصة تتجاوز مدتها 07 سنوات، هدفها الرئيسي هو المساهمة في تغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة وتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة امتلاكها عن سبع سنوات مثل: تجهيزات البناء، هياكل المصانع، " يعد هذا النوع من التمويل المقترض بمثابة عقد يلتزم بموجبه المقترض " الشركة " على تسديد فوائد دورية طويلة سنوات القرض إضافة إلى أصل المبلغ المقترض ضمن أجال يتم الاتفاق عليها مع المقرض وتتراوح أجال القروض طويلة الأجل بين (3 - 15) سنة⁵⁶.

- أنواع القروض المصرفية طويلة الأجل: تستخدم المؤسسات الاقتصادية العمومية القروض على شكلين هما:

● القرض الشخصي: يرتكز هذا النوع من القروض على صدق الأمانة والوفاء بالعهد، وهو ما يطلق عليه بالقروض غير المضمونة يوضح في عقده هذا الدين، معدل الفائدة الواجب سداده، وعدد مرات الدفع، وتاريخ وشروط سداد الدين، وإن معدلات الفائدة يتم التعبير عنها كمعدلات للفائدة على أساس نقدي وتكون في صورة نسبة مئوية وتسمى معدلات اسمية، ويمكن التعبير عن السداد على أساس نقدي.

● القرض المضمون: وكما يسمى فإنه ذو ضمان أكبر ويتمثل ذلك في شروط هذا القرض خاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة، ونجد أنه كلما كان القرض أكثر ضمانا كلما كان معدل الفائدة منخفضا على القرض، على افتراض أن المقرض يكره المخاطر.

إن أسباب اختيار التمويل بواسطة القروض طويلة الأجل يعود إلى الصعوبات التي تواجهها الشركة في إصدار أسهم جديدة أو عدم إمكانية الحصول على تمويل مناسب في بعض الأحيان، يشكل هذا النوع من الاقتراض أقل كلفة من المصادر الأخرى على اعتبار الفائدة على القرض والعمولة المدفوعة

⁵⁶ - عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليزوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009، ص: 114.

تخفيض من الربح الخاضع للضريبة أي توفر الميزة الضريبية لمثل هذا النوع من مصادر الأموال، مع الإشارة إلى وجود عوامل محددة لمبلغ القرض وخاصة في حالة عدم توفر الضمانات الكافية لتغطية مبلغ القرض أو محدودية فترة المقترض على تسديد الالتزامات المترتبة عليه، ويعتمد احتساب كلفة القروض على المبلغ المقترض ومعدل سعر الفائدة وفترة الاقتراض.

ثانيا: مصادر التمويل الداخلية

التمويل الداخلي " التمويل الذاتي " هو العملية التي تقوم على أساسها المؤسسة العمومية الاقتصادية بتمويل نشاطها واستثماراتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية حيث يتم التمويل بأموالها الخاصة، ويتكون التمويل الداخلي من أربع عناصر أساسية هي:

- الأرباح غير موزعة.

- الإهلاكات.

- المؤونات.

- الاحتياطات.

1- الأرباح غير الموزعة (المحتجزة): تمثل الأرباح المحتجزة أرباحا تحققت بالفعل غير أن المؤسسة قررت احتجازها لتمويل عملياتها وعدم توزيعها، كما تمثل مصدرا داخليا هاما لتمويل احتياجات المؤسسة طويلة الأجل وتمثل الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به لغرض إعادة استثماره.

2- الإهلاكات: يمكن تعريف الإهلاكات على أنها " تقدير الخسارة الناتجة عن قيمة الأصل الثابت التي تمتلك عبر الزمن "، وعليه فإن الإهلاك هو طريقة لتوزيع تكلفة الأصل المستمر على مدى حياة هذا الأصل إضافة إلى الدور الاقتصادي والمالي الكبير الذي تلعبه الإهلاكات داخل المؤسسة، والذي من شأنه إعادة تكوين رأس المال المستثمر وتخفيض الضرائب وبالتالي فإنها تعتبر مكونا أساسيا من مكونات التمويل الذاتي والتي تبقى تحت تصرف المؤسسة وفي خدمتها.

3- المؤونات: وهي مثل الأعباء التي تقدر الخسارة المحتملة للأصول غير المهلكة، وتعتبر عنصر من عناصر التمويل باعتبارها مبالغ يتم تكوينها وتخصيصها مهما كانت نتائج المؤسسة لتغطية التزامات مؤكدة الوقوع وغير مؤكدة القيمة، باعتبار أنه يتم حسابها قبل التوصل إلى نتيجة.

4- الاحتياطات: وهي عبارة عن جزء من النتيجة الموزعة والموجهة لبند الاحتياطات الذي تستعين به المؤسسة للتوسيع في نشاطها ومواجهة المخاطر المستقبلية، حيث يعتبر من مصادر التمويل الداخلية التي تستعملها في تمويل أصولها والذي يصبح جزء من حقوق الملكية.

المطلب الثالث: مصادر التمويل قصير الأجل.

أولاً: مفهوم التمويل قصير الأجل

إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، أي لتغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل الخاصة بتنفيذ الأنشطة التشغيلية للمشروعات، وتكون فترة التمويل عادة أقل من سنة لتغطية كلفة دورة الاستثمار سواء كانت صناعية أو تجارية، وتتزامن الحاجة إلى هذا التمويل مع الزيادة في أنشطة العمليات الجارية، ولغرض تقدير مدى الحاجة إلى تمويل العمليات الجارية يجب معرفة رأس المال العامل.

ولفهم المقصود برأس المال العامل يجب معرفة الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة، والأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يتم تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة من الزمن، وتتكون الأصول المتداولة من (رصيد النقد في الصندوق والمصرف، المدينون، أوراق القبض التي قد تكون قابلة للخصم أو غير قابلة للخصم، والمخزون يكون على شكل مواد خام ومواد تحت الصنع وبضاعة تامة الصنع والأوراق المالية بشكل استثمارات مالية مؤقتة والإيرادات المستحقة القبض خلال السنة والمصاريف المدفوعة مقدماً)، أما الخصوم فهي تلك الالتزامات تستحق الدفع خلال فترة قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة المالية وأهم عناصرها (الدائنون وقد يكون الدائن مورد تجاري أو بنوك تجارية وأوراق الدفع، مصروف مستحقة الدفع خلال مدة قصيرة، وفوائد السندات وأقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق الدفع خلال سنة).

ولغرض معرفة مدى الحاجة إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل لابد من معرفة صافي رأس المال العامل الذي يعرف بأنه فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، ويعطينا هذا التعريف مقياس نوعي عن درجة الثقة في الأصول المتداولة وعلى قدرة المشروع بالوفاء بالالتزامات الجارية، فكلما زادت نسبة الأصول المتداولة كلما كان دلالة واضحة على مقدرة الشركة في مقابلة التزاماتها ببسر وسهولة.

ثانياً: أنواع مصادر التمويل قصير الأجل.

توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل ويمكن إجمالها بنوعين أساسيين، هما الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

1- الائتمان التجاري: من الوظائف التي يمكن أن نشهدها على مستوى أي مؤسسة اقتصادية هي الشراء والبيع، أو باختصار التجارة، فعادة تحتاج المؤسسة إلى شراء بضائع لغرض بيعها أو شراء مواد لإعادة إنتاجها ففي كثير من الحالات يكون تسديد المدفوعات المالية أو تسوية المعاملات التجارية في تاريخ

لاحق متفق عليه وهذا من خلال ما يسمى بالائتمان التجاري الذي يعتبر مصدر من مصادر التمويل على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

أ- مفهوم الائتمان التجاري:

- هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعته بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ولذلك فإن الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط الذي يمنحه التاجر إلى المستهلك لا يعتبر ضمن الائتمان التجاري لأن الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة والمتاجرة بها⁵⁷.

- الائتمان التجاري " هو الائتمان القصير الأجل الذي يمنحه البائع للمشتري على شكل بضاعة بهدف إعادة بيعها"، ويلاحظ أن تعريف الائتمان التجاري يحتوي على عناصر لا بد أن تتوفر في الائتمان حتى نستطيع أن نصفه بأنه ائتمان تجاري، وهذه العناصر هي:

- إن الائتمان قصير الأجل، أي أنه يستحق في فترة لا تزيد عن سنة.
- أنه يأخذ شكل بضاعة بهدف إعادة بيعها فإن كان شراء البضاعة قد تم للاستعمال الشخصي أصبح الائتمان ائتمانا استهلاكيا أو كانت البضاعة قد تم شراؤها لإعادة تصنيعها أو لإدخالها في تصنيع سلعة أخرى أصبح الائتمان ائتمانا صناعيا.
- عادة ما يكون هذا الائتمان بين منتج البضاعة وتاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة.

ومن خلال المفاهيم السابقة الذكر يمكن أن نعرف الائتمان التجاري على أنه ذلك القرض الممنوح للمؤسسة معينة نتيجة شراء مواد أولية أو بضاعة دون أن يترتب عليها دفع قيمة المشتريات نقدا إنما تأخذ صفة المشتريات الآجلة، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة.

ب- أشكاله: وهناك أسلوبين لمنح الائتمان التجاري هما:

- الحساب الجاري.

- أوراق الدفع.

⁵⁷ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

- الحساب الجاري: وهو من أسهل أشكال الائتمان التجاري كونه يتميز بالبساطة وعدم التعقيد في الإجراءات الخاصة بمنحه، إذ يتم منح الائتمان بعد التأكد من توفر الحساب الجاري لدى العميل وكونه يتمتع بملاءة مالية جيدة وسمعة في السوق وقدرة على التسديد⁵⁸.

يعتبر الحساب الجاري من أهم أشكال الائتمان وأفضلها بالنسبة للمدنيين لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة مواجهته لأي صعوبات⁵⁹.
معنى الحساب الجاري أن يفتح البائع للمشتري حسابا في دفاتره يسجل فيه ثمن ما باعه من بضاعة بالحساب والمبالغ التي يسدها أولا بأول ويدعى أيضا بالحساب المفتوح.

- أوراق الدفع: هي وثيقة مالية يتعهد بموجبها محررها القيام بتسديد مبلغ البضاعة الموردة إليه في تاريخ محدد، وتعتبر هذه الوثيقة دليل قانوني على مديونية العميل للمورد لا يمكن إنكارها إذ يتم استخدام الكمبيالات أو السند الأذني لإثبات عملية البيع على الحساب في بعض عمليات الائتمان، والميزة الأساسية للبيع بهذه الطريقة هي إمكانية خصم قيمة الكمبيالة من قبل المورد لذلك تجعل المورد في مركز قوي خاصة عند حلول موعد الاستحقاق، وفي حالة التأخير عن التسديد يمكن إحالة أوراق الدفع (الكمبيالة) إلى القضاء واحتمال إشهار إفلاس المشتري، وبالتالي يتجنب المشتري تحرير الكمبيالات للمورد ويفضل تمويل الاحتياجات المالية عن طريق استخدام أسلوب الحساب الجاري⁶⁰.

ج- العوامل المؤثرة على منح الائتمان التجاري :

- قوة وملائمة المركز المالي للمورد التي تحدد مقدار الائتمان التجاري الممنوح للمشتري وفترة هذا الائتمان.

- طبيعة السلعة المباعة حيث أن السلعة التي تتمتع بطلب كبير وعام يكون الائتمان فيها بشروط أسهل من السلع ذات الطلب الضيق والمحدود.

- اشتداد المنافسة في السوق بين الموردين وموقع العملاء فيه ولتحقيق عنصر الرضا لدى العملاء إضافة إلى معالجة حالة الكساد السائد في الاقتصاد.

- رغبة البائع في تخفيض حجم المخزون والتخلص منه، واعتبار منح الائتمان إحدى الوسائل الاقتصادية لتخفيض كلفة الخزن وتنشيط المبيعات والحصول على رضا المستهلك وكسب عملاء جدد.

⁵⁸ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

⁵⁹ - جوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

⁶⁰ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

- درجة خطر الائتمان التجاري أي درجة احتمال تحول الديون إلى ديون معدومة وهذا الأمر مرتبط بنوعية البضاعة وطبيعة العملاء، ودرجة نشاطهم والفترة الزمنية اللازمة لتسويق البضاعة والتي تؤثر على تحديد حجم الائتمان وتكرار الحصول عليه.

د- أسباب استخدام الائتمان التجاري كمصدر من مصادر التمويل :

-الكلفة: ويقصد بالكلفة هنا انخفاض كلفة التمويل عند اعتماد الائتمان التجاري كوسيلة للتمويل، وخاصة في حالة استفادة المشتري في فترة الخصم الممنوحة في شروط البيع أو إذا كان الائتمان بدون شروط تسديد، كما إن الانخفاض في الكلفة قد يعود إلى قبول الموردين لمخاطر أكثر من الشركات المالية للمرونة التي يتمتع بها هذا الائتمان، لأن هدف منح الائتمان التجاري هو جذب المزيد من العملاء والاحتفاظ بالعملاء الحاليين، كما أن المورد يقوم بالمقارنة بين كلفة منح الائتمان ومن ضمنها إلغاء بعض الخدمات إلى العملاء وكلفة استخدام وسائل الترويج الأخرى التي تساعد في زيادة حجم المبيعات، ومن ضمنها تخفيض الأسعار وإعداد الحملات والبرامج الإعلانية ومكافأة رجال البيع.....الخ.

- قلة القيود أو عدمها: إن شروط الائتمان بشكل عام، هي أبسط من تلك الشروط التي تتطلبها مصادر الأموال الأخرى التي تحتاج إلى التفاوض مع الجهات المانحة التي قد تفرض قيود صارمة على التصرفات المالية للمؤسسة والتي تحد من حريتها.

- المرونة: ونقصد بالمرونة أن المورد يستعمل أسلوب البيع بالأجل عند احتياج استخدام هذا الأسلوب دون أية التزامات اتجاه العميل، فالمورد الذي يتعامل بالبضاعة الموسمية فضل استخدام أسلوب البيع بالأجل لغرض تخفيض كلفة المخزون بالنسبة إلى المشتري فهو يحصل على الائتمان دون تقديم أية ضمانات أو رهن الأصول، ويكون المورد أكثر تفهما لظروف السوق والبيئة الاقتصادية في حالة وجود صعوبات في البيع.

- المصدر الوحيد المتاح للحصول على التمويل: أي في حالة عزوف المصرف عن منح التمويل أو التشدد في شروط منح الائتمان، يتجه العميل نحو الاستفادة من الائتمان التجاري نظرا لسهولة الحصول عليه.

2- الائتمان المصرفي: يعد التمويل قصير الأجل أحد الوسائل المهمة لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل في المشاريع، وتظهر القروض المصرفية في بند الخصوم المتداولة في ميزانية المشروع ويمكن استخدامها من خلال الاقتراض المباشر من البنك أو بواسطة القيام بخصم الكمبيالة المسحوبة على العملاء، وتوجه هذه القروض المصرفية سواء للاستغلال أو الاستثمار، فقد تلجأ العديد من المؤسسات إلى هذا النوع من مصادر التمويل، حيث أن هذه القروض لا تتم بشكل تلقائي وإنما تخضع للتفاوض بين المنشأة وبين

المصرف، فعندما تحتاج المنشأة إلى الأموال لفترات قصيرة ولا يمكنها توفيرها عن طريق الائتمان التجاري أو عن طريق الأموال المتحققة داخليا (الأرباح المحتجزة) فإنها تلجأ إلى استخدام الائتمان المصرفي قصير الأجل⁶¹.

وبذلك نلاحظ أن الشركة تهتم باختيار المصرفي الذي تتعامل معه لغرض الحصول على الأموال والمحافظة على أموالها المودعة في هذا المصرف وعلى هذا الأساس فعلى المدير المالي أن يختار المصرف الذي يتعامل معه استنادا إلى الاعتبارات التالية:

أ- **حجم البنك:** ونقصد بذلك إمكانية البنك المالية وحجم المبالغ التي يتعامل بها، فالشركات الكبيرة عادة تختار البنوك الكبيرة لتعامل معها بهدف توفير احتياجاتها إلى المبالغ الضخمة لتسيير أمورها التشغيلية أو الاستثمارية.

ب- **سياسة البنك الائتمانية:** أي مقدار الأموال التي يمنحها البنك خلال فترة القرض وكلفة منح الائتمان والشروط الأخرى التي يطلبها البنك.

ج- **مدى تنوع أنشطة البنك:** ويقصد بها إمكانية البنك في التعامل مع الأنشطة التجارية المختلفة ومدى توفر إمكانيات تقديم الاستثمارات إلى العملاء المتعاملين معه، وتنوع الخدمات وتطورها في ضوء التطورات الحاصلة في طبيعة الخدمات المصرفية وتحديثها باستمرار.

د- **قدرة إدارة البنك وكفاءته وسمعته ومدى احتمال تعرض المصرف للإفلاس والفشل أو الخسارة:** وهذا بالطبع يؤثر على العميل في موضوع درجة الخطر الذي تتعرض له الإيداعات لدى المصرف.

هـ- **علاقات البنك الخارجية سواء مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي:** وكلما تحسنت علاقات البنك كلما أدى ذلك إلى تحسين الخدمات المقدمة وارتفاع حجمها، ودلالة على ملاءته المالية وتحسين سمعته وإمكانية دخوله في شراكات مع البنوك الأخرى.

واعتمادا على ما سبق يقوم المدير باختيار البنك المناسب لحجم أعمال شركته وأنشطتها واحتياجاتها المالية.

- أشكال (أنواع) القروض المصرفية قصيرة الأجل: يمكن تقسيم القروض قصيرة الأجل كما يلي:

● **تسهيلات الصندوق:** يعتبر هذا النوع من القروض المصرفية بمثابة تسهيلات لحزينة المؤسسة، أين تحصل عليه من طرف البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة الأخرى، بهدف تغطية الفوارق التي يمكن أن تقع بين المدخلات والمخرجات خلال مدة قصيرة من فترات النشاط، وبهذه الطريقة الحق للمؤسسة في أن يكون رصيد حسابها الجاري لدى البنك مدينا لعدد معين من الأشهر، حيث يتم

⁶¹ -عدنان تايه النعيمي وأرشد فواد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 352.

- استعمال هذا الحساب لتغطية العجز الأدنى لخزينة المؤسسة، خاصة في العمليات التي لا تستوجب التأخير كسداد أجور المستخدمين أو شراء مواد أولية لتغطية الطلبات الكبيرة للإنتاج.
- **السحب على المكشوف:** تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من القروض عند ما تكون في حالة توسع، وهنا يتدخل البنك بوضع المبلغ تحت تصرف المؤسسة وذلك بدفعه على شكل تسبيق في حساب مدين، أي تغطية احتياجات رأس المال العام، وهنا لا يقوم البنك بهذا الإجراء إلا عندما تضمن المؤسسة التسديد في حال إفلاسها.
 - **القرض الموسمي:** هو عبارة عن قرض قصير المدى تحتاجه المؤسسة بصدد تغطية نشاطاتها عندما تكون لديها فوارق بين الإنتاج والاستهلاك، أي عند حدوث اختلال بين المدخلات والمخرجات، ونشير إلى أن مدة القرض الموسمي لا تتجاوز السنة، وأنه يستخدم في تمويل تلك الاختلالات والفوارق وخاصة في الفترات التي تتطلب توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية.
 - **قروض الربط:** وهي القروض التي تسبق عملية إبرام الصفقات، فمثلا عندما تعطي الموافقة على قرض طويل الأجل من مؤسسة مالية لتمويل مشروع استثماري، فهذا الاتفاق لا يمكن أن يتجسد حال التوقيع على العقد لأن هناك ضمانات حقيقية وقوية تؤخذ من المؤسسة المستفيدة، وهذا ما يسبب تأخر بداية المشروع وربحا للوقت فإن هذه الأخيرة تتقدم بطلب تسبيقات من البنك الذي تتعامل معه ، وهذا للبدء في إنجاز المشروع وتغطية التأخر الزمني في الحصول على قرض حقيقي.
 - **الخصم التجاري:** هو نوع من القروض الموجهة لتمويل حساب الزبائن، أي تعبئة الحقوق بتفاوض بين البنك والمؤسسة على حقوق هذه الأخيرة لدى الغير على تمويل نشاطها بالتنازل على سندات وأوراقها، وخصم الأوراق التجارية يقصد به تحصيل قيمة الأوراق أقل من قيمتها الاسمية قبل تاريخ استحقاقها وتقوم المؤسسة بذلك عندما تحتاج هذه الأخيرة للسيولة قبل تاريخ الاستحقاق من طرف البنك التجاري الممول لها.

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية تنظيم اقتصادي مستقل ماديا يجمع بين عوامل إنتاجية قصد توفير الإنتاج (سلعي أو خدماتي) لغرض تسويقه، حيث يختلف نوع المؤسسات حسب عدة معايير من بينها معيار الملكية فهناك مؤسسات عمومية وأخرى مختلطة وأخرى خاصة، ونحن ركزنا في هذا الفصل على المؤسسة العمومية التي تعتبر هيئة تعود ملكيتها للدولة هدفها الجوهرية من خلال نشاطها الاقتصادي يكمن في تحقيق مصلحة المجتمع وتطوره، كما تهدف إلى خلق قيمة مضاعفة لضمان استمرارها وبقائها وحتى يتحقق لها ذلك فإنها تقوم بعدة وظائف أهمها وظيفة التمويل والإنتاج والتسويق والمحاسبة والمالية وغيرها، وهذا وفقا لمبادئها المعترف بها كما يجب عليها التأقلم مع المحيط الذي تتواجد فيه وتعمل معه، والذي ينقسم إلى نوعين محيط داخلي والأخر خارجي فهو يؤثر عليها سلبا وإيجابا وهي بدورها تؤثر عليه أي العلاقة بينهما علاقة تبادلية.

والتطور الذي تشهده منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ساهم في زيادة حاجتها التمويلية سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل وحتى تتمكن المؤسسة العمومية الاقتصادية من فرض وجودها وتعزيز مركزها المالي يجب عليها الاهتمام بمراد وديتها وإحصاءها ورفع نسبها، والتي سنتطرق لها في الفصل الثاني مركزين على المردودية المالية.

الثاني

الفصل

تمهيد:

باعتبار أن كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق مردودية مالية تسمح لها بإيجاد تدفق نقدي في نهاية كل دورة مالية يضمن نموها المستقبلي والذي هو موضوع فصلنا هذا إلا أنه لا يتحقق إلا عن طريق الاستخدام الأمثل للأموال الخاصة لأن المردودية المالية لأي مؤسسة هي مرتبطة بمردودية أموالها الخاصة المستثمرة وكل ما تحققه من إيرادات مستقبلية.

كما تعتبر المردودية المالية من أهم التقنيات المستعملة في تسيير المؤسسة عن طريق فحص السياسة المالية المتبعة وتقييم الوضعية المالية لها للتعرف على مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها مع الغير واستمرارية نشاطها، بالإضافة إلى اكتشاف وتحديد نقاط القوة والاستفادة منها ونقاط الضعف ومحاولة معالجتها وتفاديها مستقبلا، حيث أن مستقبل المؤسسة مرهون بمردوديتها.

فستتطرق في هذا الفصل إلى المردودية في المؤسسة ومختلف أنواعها لإعطاء صورة واضحة عن ماهيتها مع التركيز على المردودية المالية وتبيان أهميتها لأنها صلب موضوعنا، وذكر محدداتها وآليات التحكم فيها بالإضافة إلى طرق تقييمها داخل المؤسسة وفي الأخير نتعرض إلى مفهوم عتبة المردودية وكيفية تحديدها.

المبحث الأول: مدخل إلى مردودية المؤسسة.

إن التحدث عن المردودية موضوع هام، حيث من هذه الأخيرة تستطيع المؤسسة التحكم في قدرتها في السيطرة على الأمور الإنتاجية والاستغلال العقلاني ولكافة مواردها البشرية والمالية والمادية من أجل تحقيق الأهداف المخططة.

فإن من بين الأهداف الأساسية للمؤسسة العمل على تحقيق المردودية ذلك ما يترجمه حرص المؤسسة على تحقيق هذه المردودية بشتى الوسائل والإمكانيات اللازمة وستتناول من خلال هذا المبحث مفهوم المردودية وكذا التطرق إلى مكوناتها ومتطلباتها بالإضافة إلى ذكر أهم أنواع المردودية.

المطلب الأول: مفهوم المردودية

لقد تباينت وجهات النظر في تفسير مدلول مصطلح المردودية وذلك بسبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية من جهة واختلاف العناصر المأخوذة بعين الاعتبار في حساب المردودية من جهة أخرى، لهذا سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف الواردة عن المردودية كما يلي:

أولاً: تعريف المردودية

هناك عدة مفاهيم للمردودية يمكننا سردها فيما يلي:

تعريف " بوخزار وكونصو ": المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية وهذا يوضح الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والتي تعبر عنها العلاقة التالية⁶².

$$\frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الإمكانيات}} = \text{المردودية}$$

62 - مبارك مبروكي و فيصل سويقات، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية - جامعة قاصدي مرباح)، ورقة، 2012، ص 03 .

ويرى كل من " Lorange " و " Teller " بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي المردودية عبارة عن العلاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة⁶³.

كما تعرف على أنها قدرة المؤسسة على تحصيل فوائد، وتمثل في العلاقة بين النتائج التي تحصلت عليها والموارد التي وضعت تحت تصرفها من أصول مادية وغير مادية وأموال .

في الأخير يمكننا إعطاء مفهوم شامل للمردودية، بحيث يتضمن مفهوم المردودية في المؤسسة بشكل أساسي بعدا ماليا، بحيث يشترط قبل كل شيء أن تحصل المؤسسة المعنية حتما على نتيجة محاسبية إيجابية أي على فائض من الإيرادات على التكاليف، حتى يتسنى الكلام على تحقيق تلك المؤسسة للمردودية خلال فترة معينة.

ثانيا: أهمية المردودية.

المردودية ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المخططة لها والقدرة على مواجهة التطورات الإضرابات غير المتوقعة.

1- تحقيق النمو والتطور والبقاء في السوق⁶⁴: تعمل إدارة المؤسسة جاهدة للحصول على مردودية إيجابية لضمان بقائها في السوق وذلك عن طريق مراقبة مردوديتها خاصة بعد تحول النظر للمردودية وقيمة المؤسسة من المنظور الداخلي إلى المنظور الخارجي والتمثل في وجهة نظر السوق المالي من خلال المساهمين الذين يمثلون عنصرا خارجيا عن المؤسسة وتحقيق نتائج جيدة يضمن لها النمو والتوسيع في نشاطها عن طريق إعادة تشكيل الطاقة الإنتاجية التي تآكلت وتقادمت بفعل الاستعمال ومرور الزمن وذلك من خلال الأرباح والمخصصات التي بحوزة المؤسسة.

2- الحفاظ على استقلاليتها المالية⁶⁵: إن الأرباح التي تحققها المؤسسة لها دور فعال في تحقيق شبه الاستقلال المالي وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الأرباح المحققة في شكل احتياطات

⁶³- عكوش محمد أمين، أثر التطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التجارية تخصص تدقيق و محاسبة - جامعة الجزائر 3، غير منشورة) الجزائر ، 2010، ص:50.

⁶⁴ - مغريش هارون، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي - جامعة محمد خيضر، غير منشورة) بسكرة، 2012، ص:37.

⁶⁵ - حنفي عبد الغفار، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص:129-130.

ويسمح لها التمويل الذاتي بعدم تحمل أعباء تعاقدية كدفع أو تسديد الديون الناجمة عن عملية اللجوء إلى الاستدانة وبالتالي الحفاظ على الاستقلالية المالية وتدعيم المركز المالي للمؤسسة.

3- أهمية المردودية في الرقابة: إن معظم المؤسسات تستخدم تقنيات المحاسبية في التقييم والتنبؤ بالنشاط حيث يتم إعداد برنامج عملي وزمني ومالي لمختلف مستويات النشاط وبعد تنفيذه يتم المقارنة والتقدير بين البرنامج المنجز فعلا والمتوقع إنجازه، باستخدام مختلف التقنيات كالموازنات التقديرية لمختلف الأنشطة وطرق المحاسبة التحليلية ثم استنتاج الفروقات والانحرافات وتحليل أسباب ذلك والعمل على معالجتها بغية تحديد نقاط القوة والضعف لكل عملية أو وظيفة على إحدى والعمل على تحسين مستويات لإنجاز فمن خلالها يمكن متابعة تنفيذ الأهداف ومراقبة كفاءة الأداء وتقييم النتائج أي تقييم معدلات المردودية المنجزة باعتبارها مؤشرات للرقابة على النشاط وإن مهمة مراقبة المردودية يتولاها كل من المسؤول المالي والقائم بمراقبة التسيير وهذا يتطلب تحديد للمهام والاختصاصات لكل منهما وكذلك توفير البيانات والمعلومات الضرورية عن العمليات الإنتاجية وهذا يمكن المؤسسة من التحكم في التكاليف والرفع من مستوى المردودية باستخدام مختلف البدائل المتوفرة بالشكل الذي يخدم أهداف المؤسسة⁶⁶.

4- أهمية المردودية في اتخاذ القرارات: من خلال مؤشرات المردودية المتوصل إليها والمتعلقة بالنشاط يتم تحليلها وبعدها تتخذ القرارات الملائمة من حيث تحديد الأنشطة والوظائف المحققة للمردودية المثلى من خلال تحديد التكاليف المثلى، الحجم المثل للمخزونات والحجم الأمثل للرصيد النقدي لمواجهة الإنفاق الاستثماري، وتمويل رأس المال والتخلي عن الوظائف العالية والمتسببة في تحقيق الخسائر.

ثالثا: أهداف المردودية.

تتمثل أهداف المردودية في تحقيق ما يلي⁶⁷:

1- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من اجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.

⁶⁶ - حملاوي ربيعة، مردودية المؤسسات المينائية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علوم تجارية - جامعة الجزائر، غير منشورة)، 2007، ص: 188.

⁶⁷ - بوظفان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات - جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، غير منشورة)، 2007، ص: 74-75.

- 2- تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- 3- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شريطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة.
- 4- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.
- 5- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.
- 6- قياس القدرة الداخلية للتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.

رابعاً: خصائص المردودية⁶⁸.

- 1- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة.
- 2- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة .
- 3- تبعا لشخصيتها يؤثر عليها السياسات المختلفة كثي أو قليلا مثل سياسات الاستثمار (الاهتلاك، المخصصات)، السياسات المالية (المديونية، الدائنية)، والسياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي).
- 4- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن نسبية أو جزئية.
- 5- قياسها ليس له معنى إلا بالنسبة إلى فترة محددة أو عملية معينة، بمعنى عن فترة محددة ومستقلة كاملا عن التغيرات النقدية المسجلة.

المطلب الثاني: مكونات ومتطلبات المردودية.

بعد تطرقنا لمفهوم المردودية سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مكوناتها ومتطلباتها.

أولاً: مكونات المردودية.

تتمثل مكونات المردودية فيما يلي:

⁶⁸ - الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94-95.

1- الإنتاجية: الإنتاجية مؤشر على حسن السير، والفائدة تعود على المؤسسة في حسن السيطرة على إرتفاع الإنتاجية بالنسبة للتكاليف وتمثل في زيادة الربح الإنتاج والعائد الناتج عن زيادة قيمة المبيعات الناتجة عن زيادة الإنتاج وخفض التكاليف ولاشك أن زيادة المردودية والأرباح تعتبر من الآثار التي تؤدي بدورها إلى المزيد من الكفاية في الإنتاج، وذلك من خلال ما يخص بتطوير الإنتاج، الدراسات والبحوث، إضافة أنها تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات واستغلال المواد المتاحة وفرص العمل⁶⁹.

كما يمكن تعريفها على أنها مؤشر يقاس بنسبة كمية السلع المنتجة إلى كمية العوامل المستهلكة ويؤثر بشكل مباشر على المردودية الاقتصادية بالمساهمة في تتبع تغيرات التكاليف ويمكن صياغتها كالتالي⁷⁰:

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{الإنتاجية}$$

والمفهوم العام للإنتاجية يوحي على أنها غالبا ما تستخدم العلاقة النسبية بين كمية الإنتاج من المنتجات والخدمات (المخرجات) وكمية الموارد التي استخدمت في تحقيق هذه الكمية من الإنتاج (المدخلات) ويمكن قياس الإنتاجية كالتالي:

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{عناصر الإنتاج}} = \text{الإنتاجية الكلية}$$

2- الفعالية: تعرف الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة.

فالنسبة للمؤسسة الفاعلية تقيم بمدى سرعة دوران رأس المال المشغل في الإنتاج فكلما كانت سرعة الدوران أسرع كلما كانت الفعالية أكثر، والفعالية هي مدى إنتاجية العامل أو الآلة مقارنة بالإمكانات المتاحة، فسرعة الدوران تطبق على مختلف عناصر الأصول ورأس المال أي الأصول الإجمالية أو الأموال الخاصة لكنه عادة ما تستعمل العلاقة التالي:

$$\text{الفعالية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الإجمالية}$$

⁶⁹ - مبارك مبروكي وفيصل سويقات، مرجع سبق ذكره، ص:10.

⁷⁰ - ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة- جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2012، ص:06.

ويفضل من الناحية المالية استعمال سرعة الدوران لرأس المال المستثمر أي النسبة:

رقم الأعمال / الأموال الخاصة

بحيث هذه النسبة المستنتجة تعبر عن مستوى الاستدانة للمؤسسة ونستنتج العلاقة التالية:

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{مجموع الأصول} \times \text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة} \times \text{مجموع الأصول}}$$

ومنه يمكن استنتاج سرعة دوران رأس المال المستثمر:

سرعة دوران رأس مال المستثمر = سرعة دوران الأول X معامل الاستدانة.

ثانيا: متطلبات المردودية.

تقيس المردودية فعالية المؤسسة وكفاءة مسيرتها، ولا يتم هذا إلا إذا توافرت مجموعة من المتطلبات

والظروف الملائمة والتي من بينها:

1- مراقبة المردودية:

إن مراقبة المردودية عملية جذ هامة بالنسبة للمؤسسة، فهذه المراقبة تتمكن المؤسسة من تحديد الانحرافات وتصحيحها بسرعة وفي وقت قصير ومراقبة المردودية تتطلب إجراءات عديدة يمكن حصرها فيما يلي:

أ- تنبؤات مفصلة عن النتائج المالية الاقتصادية.

ب- تحليل الانحرافات الناتجة عن مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة أو المقدرة مسبقا فبهذا التحليل يمكن معرفة نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، ويمثل تحليل هذه الانحرافات أداة رقابية لتقييم القرارات المالية.

ج- اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية للمردودية.

ومراقبة المردودية هي مسؤولية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير فهما مطلبان بالتجاوز مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالة وتوفير كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعد على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ نتائج المؤسسة.

2- تحليل المردودية:

تتعمق المؤسسة بتحليل المردودية وذلك من أجل معرفة الحالة المالية لها في وقت أو لحظة معينة من نشاطها الناتجة عن السياسات المالية المتبعة داخل المؤسسة، ويستعاد أكثر من تحليل نسبة المردودية إذا كانت تلقى متابعة مستمرة ومنظمة، وذلك يجب أن تبنى على دعامة في شكل كمي اقتصادي ومحاسبي وأخر مالي، حيث تكمن أهمية تحليل نسبة المردودية في المعلومات والحقائق المقيدة التي يمكن التوصل إليها بشأن إي نشاط اقتصادي يكون موضوع الدراسة ومدى قدرته على خلق الأرباح ومدى ساهمة هذه الأرباح من مكافأة مختلف العناصر والوسائل التي استعملتها من أجل الحصول عليها⁷¹.

3- قياس المردودية:

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث أن هذه الأخيرة تعتبر العنصر الذي يأتي بعد مراقبة المردودية فإن قياس المردودية شيء مهم جدا لا بد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط القوة والضعف وذلك بهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم وفي جميع المؤسسات الوطنية نجد أن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة بنوعيتها المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

المطلب الثالث: أنواع المردودية.

تعددت وتنوعت مردودية المؤسسة بتعدد الوظائف والأدوار والأهداف فنجد عدة أنواع من أبرزها المردودية الاقتصادية و المردودية المالية وفيما يلي سنقوم بشرحها.

⁷¹ - ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

أولاً :المردودية التجارية (النشاط).

تعتبر معيار التقييم الأداء في المؤسسات التجارية و تتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية و كفاءة النشاط التجاري و الصناعي الذي تمارسه المؤسسة⁷².

أي من خلالها يمكننا معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة، كما تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى و بسعر أعلى لذلك فهي تؤثر على قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح .

وبشكل مختصر فإن المردودية التجارية هي المردودية التي تحققها الشركة من خلال مجموع مبيعاتها، و لها ثلاثة نسب هي :

1- نسبة الهامش الإجمالي :

تستعمل بشكل واسع في المؤسسات التجارية و تحسب من جدول حسابات النتائج و هي مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة ، حيث تساعد على تقييم استراتيجيتها التجارية و تحسب بالعلاقة التالية⁷³:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

2- نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال :

تقيس هذه النسبة الأداء التجاري و الإنتاجي للمؤسسة، كذلك تعتبر مقياساً لقدرة المؤسسة على توليد موارد الخزينة .

و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال} = \frac{\text{فائض الاستغلال الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

⁷² - تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال- المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج ، غير منشورة)، الجزائر، 2011، ص:50.

⁷³ -عكوش محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص:51.

و يجب أن تكون هذه النسب مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

أ-الاهتلاكات كمكافئة لرأس المال الاقتصادي و هي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية .

ب-المؤونات من أجل حماية و تأمين ممتلكات المؤسسة و تؤدي إلى زيادة في النقدية و قد تستوجب مدفوعات فيما بعد.

ج-المصاريف المالية ؛

د-خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة؛

هـ-ضرائب على الأرباح المحققة كمكافأة للدولة و أجهزتها و أرباح موزعة كمكافأة للمساهمين؛

و-الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يمثل فائض صافي كمكافأة للمؤسسة يمكنها من النمو؛

3- نسبة هامش الربح الصافي :

تعد هذه النسبة من أكثر النسب استخداما و لها تأثير كبير على النمو المتوقع للمؤسسة و موقفها التنافسي في الأجل الطويل، و تستعمل عادة في المقارنة بين المؤسسات حيث تتغير بتغير نسبة المبيعات و التكاليف التشغيلية و تحتسب بالعلاقة لتالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

ثانيا :المردودية الاقتصادية.

المردودية الاقتصادية تعتبر مؤشر عن مستوى أداء المؤسسة لتحقيق أغراضها المختلفة على المستوى الجزئي (المؤسسة) أو على المستوى الكلي (القومي) و لذا نجد هناك العديد من النسب تستعمل لحساب المردودية الاقتصادية حيث تختلف فيما بينها باختلاف العناصر المعبرة في حساب المردودية الاقتصادية والمستخدم من طرف المحللين والاقتصاديين.

وتمثل هذه النسبة قسمة إجمالي فائض الاستغلال على مجموع الأصول، فهي معدل العائد على مجموع الأصول والتي يجب أن تكون معتبرة في حالة انتماء المؤسسة إلى قطاع صناعي يتطلب توظيف أصول ثابتة ضخمة، فأى تراجع في هذه النسبة يؤدي حتما إلى زيادة الاستدانة وتدهور التوازن المالي للمؤسسة⁷⁴.

ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

حيث أن نتيجة الاستغلال = النتيجة الصافية + الضريبة على الأرباح + المصاريف المالية.

يجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق نسب مستحسنة للمردودية الاقتصادية وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن استغلال لمجموع أصولها وهذا ما يدخل ضمن إطار الإستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث أن هذه النسبة تستعمل لقياس فعالية التسيير.

وهناك معايير يجب اعتبارها من قبل المسيرين بالنسبة للمؤسسات الصناعية والتجارية.

والجدول التالي يوضح المعدلات الممكنة للمردودية الاقتصادية وتقييمها.

الجدول رقم (02 - 01): تقييم معدلات المردودية الاقتصادية.

التقييم	معدل المردودية الاقتصادية
لا توجد مردودية اقتصادية	$R \leq 0 \%$
مردودية اقتصادية ضعيفة	$0\% < R \leq 5 \%$
مردودية اقتصادية متوسطة	$5\% < R \leq 10\%$
مردودية اقتصادية مرتفعة ومرضية	$R > 10\%$

المصدر: عكوش محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

⁷⁴ - راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية

المؤسسة - جامعة قاصدي مرباح)، ورقة، 2013، ص: 12.

ثالثا: المردودية المالية.

المردودية المالية هي عبارة عن الربح أو العائد الناتج عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة والديون وتحقيق الاستمرارية والنمو والقدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الاستقلالية المالية.

و سنتطرق إلى موضوع المردودية المالية بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: إطار عام حول المردودية المالية

إن كل مؤسسة اقتصادية عمومية كانت أو خاصة تسعى من خلال تسييرها الجيد والعقلاني لمواردها المادية والبشرية والمالية إلى تحقيق أقصى مردودية مالية، تمكنها من فرض وجودها في السوق وتعزيز مركزها المالي.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم المردودية المالية ومحدداتها إضافة إلى ذكر أهم طرق تقييم المردودية المالية وفي الأخير نستعرض لأهمية المردودية المالية وآليات التحكم فيها .

المطلب الأول: تعريف المردودية المالية ومحدداتها.

تعد المردودية المالية مؤشر هاماً بالنسبة للمؤسسة وذلك للتحكم على مدى كفاءة الإدارة وفعاليتها المالية ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم المردودية المالية ومحدداتها.

أولا: تعريف المردودية المالية.

هناك عدة تعاريف للمردودية المالية إلا أن مجملها يشتمل على عنصرين أساسيين وهما النتيجة المالية والأموال الخاصة.

تعتبر المردودية المالية مقياس نقدي لفعالية التوظيف المالي في الاستثمارات عكس مدى قدرة المؤسسة في التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استمرار أشغالها ونشاطاتها، وذلك بتحديد وسائل الإنتاج من عقارات منقولة وغير منقولة وتطويرها بقصد تنمية نشاطها⁷⁵.

⁷⁵ - ابن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة- مركز الجامعي

بجي فارس، غير منشورة)، المدينة، 2005، ص:14.

المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار اقتصاد السوق⁷⁶.

تهتم المردودية المالية والتي تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

source Boukharzar Omar ,la gestion de l'entreprise ,édition N°83405181 ,

opu, page(139).

حيث تحدد هذه العلاقة مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معدوم⁷⁷.

كما نستطيع كتابة العلاقة السابقة "المردودية المالية" كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

Source:Dfoss f Gaston, gestion de financier de l'entreprise, 1988,

Page(322).

إذن المردودية المالية تتكون من:

–النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة: وهي تأثير الهامش الصافي.

⁷⁶ – زغيب مليكة و آخرون، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر، 2010،ص:88.

⁷⁷ – خديجة دزايت و آخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية

المؤسسة- جامعة قاصدي مرباح، غير منشورة)، ورقلة، 2012، ص:39.

-رقم الأعمال خارج الضريبة/ مجموع الأصول: وهي معدل دوران الأصول بالنسبة لرقم الأعمال خارج الضريبة.

- مجموع الأصول الخاصة: وهي معدل تأثير الهيكل التمويلي للمؤسسة أو معامل الاستدانة.

ثانيا: محددات المردودية المالية.

من خلال العلاقة السابقة يمكننا استنتاج المردودية المالية، والتي تتمثل في النتيجة والأموال الخاصة والتي يتم استخراجها من القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج).

1-النتيجة:

يقوم المحاسب بحساب النتيجة الصافية من خلال إعداد جدول حسابات النتائج (TCR) ، حيث يظهر الجدول أدناه تفاصيل ومكونات الحسابات لغاية التوصل إلى النتيجة الصافية.

الجدول رقم (02-02): حسابات النتائج.

السنة N-1	السنة N	البيان
		- رقم الأعمال
		- تغير مخزون المنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع
		- إنتاج مثبت
		- إعانات الاستغلال
		- إنتاج السنة المالية
		- المشتريات المستهلكة
		- الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
		- استهلاك السنة المالية
		- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
		- أعباء المستخدمين
		- الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة
		- الخصائص الخام للاستغلال
		- المنتجات العملية الأخرى
		- الأعباء العملية الأخرى
		- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
		- استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
		- النتيجة العملية
		- المنتوجات المالية
		- الأعباء المالية
		- النتيجة المالية
		- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
		- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
		- الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
		- مجموع منتوجات الأنشطة العادية
		- مجموع أعباء الأنشطة العادية
		- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		- عناصر غير عادية (منتوجات)
		- عناصر غير عادية (أعباء)
		- النتيجة غير العادية
		- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 لسنة 2009 ، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، ص 31 .

أ- أهم محتويات جدول حسابات النتائج :

- النتيجة العملياتية :

هي نتيجة مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية و إنتاجية مضاف إليها الأنشطة العملياتية الأخرى مثل التنازل عن الثببتات و القيم المنقولة للتوظيف .

تكون النتيجة العملياتية مستقلة عن الأعباء و المنتوجات المالية، وتحسب انطلاقا من إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتوجات العملياتية الأخرى و الاسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات و يطرح منه الأعباء العملياتية الأخرى و مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة.

- النتيجة المالية:

هي نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة مثل نتيجة التنازل عن الأصول المالية وتحسب بالفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

- النتيجة العادية قبل الضريبة:

هي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضرائب منها و هي مجموع نتيجة العملياتية و النتيجة المالية.

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب منها، وتحسب النتيجة الصافية للأنشطة العادية بطرح قيمة الضريبة من النتيجة العادية.

$$\text{الضريبة} = \text{النتيجة العادية} \times \text{معدل الضريبة.}$$

- النتيجة غير العادية:

هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة و التي تقوم بها المؤسسة في حالات استثنائية عارضة مثل: خسائر نزع الملكية، كارثة غير متوقعة.... الخ، وتحسب بالفرق بين المنتوجات غير العادية و الأعباء غير العادية.

- النتيجة صافية للسنة المالية⁷⁸:

هي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب واجبة الدفع، يتم حسابها بجمع النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية.

2-الأموال الخاصة:

تظهر في الميزانية بحيث تعتبر هذه الأخيرة جدول مالي ينقسم إلى جزئيين، الجانب الأيمن يمثل الاستخدامات أو (الأصول) والجانب الأيسر يمثل الموارد (الخصوم) وتشمل:

أ- رأس المال الصادر (أو الحساب المستغل): هو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة وتكون على شكل مساهمات نقدية أو مادية، كما تمثل القيمة الاسمية لأسهم الشركة أو حصصها.

- رأس المال غير المطلوب: وهو رأس مال غير مستعان به.

- العلاوات و الاحتياطات .

- فارق التقييم: يسجل فيه رصيد الأرباح و الخسائر غير المقيدة في النتيجة و الناتجة عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية (الأصول الثانية المالية).

- الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية المقننة): وهي عبارة عن أرباح مخصصة بشكل دائم للمؤسسة.

- فارق إعادة التقييم: يسجل فيه فوائض القيمة لإعادة التقييم الملحوظ في الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة التقييم.

- فارق المعادلة (يستعمل في الحسابات المجمعة فقط): وهو الفارق الملحوظ عندما تكون القيمة الإجمالية للسندات المقومة عن طريق المعادلة أعلى من سعر الشراء.

ب- الترحيل من جديد: وهو جزء من النتيجة يتم تخصيصه للتصرف فيه في وقت لاحق، ويسجل في هذا الحساب أيضا آثار تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

⁷⁸ - أوسير منصور و محجر محمد، أثر التطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية حالة جدول حسابات النتائج، بحث مقدم إلى ملتقى الدولي حول نظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، معهد علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادى، 17-18 جانفي 2010، ص ص: 12-13 (بتصرف).

ج- النتيجة الصافية.

المطلب الثاني: طرق تقييم المردودية المالية.

إن قياس المردودية والاعتماد عليه في الحكم على المردودية المالية للمؤسسة لا يكفي لإظهار والكشف عن المردودية المالية الحقيقية للمؤسسة، لذا يجب البحث عن طرق لتقييم المردودية ومن بين هذه الطرق:

أولاً: طريقة التدفقات النقدية الثابتة والدائمة

هذه الطريقة بسيطة تعبر أن الربح ثابت ودائم وموزع كلياً وقيمة السهم تكون بالعلاقة التالية:

$$ت (ه) = \frac{ر س}{ت ر} = \frac{أ م}{ت ر}$$

Source : dédié évaluation et prise de contrôle de l'entreprise, tomé2 ,2éme édition economica, page : (27).

حيث أن:

ر س: الربح حسب السهم.

أ م: الأرباح الموزعة حسب السهم.

ن ر: تكلفة رأس المال الخاص.

ت (ه): قيمة السهم في الزمن (ه).

وكانتقادات لهذه الطريقة:

- بالنسبة للربح يمكن أن يعرف نمو.

- توزيع الأرباح ليس بالضرورة أن يكون كله حيث يمكن استثمار جزء منه ⁷⁹.

⁷⁹ - بطاهر آمال، سياسة تسعير المنتجات و آثارها على مردودية المؤسسة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم تخصص تسويق - جامعة

ابن خلدون، غير منشورة) تيارت، 2012، ص: 45.

ثانيا: طريقة التدفقات النقدية بمعدل ثابت

هذه الطريقة هي كمنقيض للطريقة الأولى وأقل بساطة نوعا ما من الأولى حيث تعتبر أن الأرباح لأسهم المؤسسة تنمو بمعدل ثابت، وقيمة السهم تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{أ_1}{ت - ر} = \frac{أ_0(1 + م)}{ت - ر} = (0)$$

Source : dédié évaluation et prise de contrôle de l'entreprise, tomé2 ,2ème édition economica, page : (28).

حيث أن: $أ_0 = أ_1(1 + م)$

ن: الفترة

أ₀: أرباح السهم منذ زمن (0).

أ₁: أرباح السهم من الزمن (1).

م: معدل النمو الثابت والدائم.

ت (ر): تكلفة رأس المال الخاص.

ت (0): قيمة السهم في الزمن (0).

وهذه الطريقة تخضع لقيدين هما:

أ: $ر < م$

ب: $م < ر$

م ر: مردودية الأموال الخاصة.

ولاحترام هذين القيدين يجب أن تكون مردودية الأموال الخاصة أكبر من معدل النمو الثابت، إذن قسم من الأرباح توزع وآخر يعاد استثماره وإلا فالنمو لا يتحقق، لكن هذا الشرط الضروري غير كاف ولكي يكون النمو أكبر يجب أن تكون المردودية المالية معادة الاستثمار أكبر من تكلفتها.

وكانتقادات لهذه الطريقة:

- معدل النمو ثابت بعيدا عن الواقع.
- تأثير قيمة المؤسسة بالتنبؤات صعبة التقدير على المدى الطويل.

ثالثا: طريقة النمو التي تعتمد على الربح الاقتصادي.

هذه طريقة تعتمد على الربح الاقتصادي وليس أرباح السهم حيث يفترض نمو الربح الاقتصادي وتدرس على مستوى المؤسسة بشكل كامل، وتحسب القيمة بالعلاقة التالية:

$$ت ر = ع \times \left[\frac{ار (م / ن) - 1}{م - ت} \right]$$

Source : dédié évaluation et prise de contrôle de l'entreprise, tomé2 ,2éme édition economica, page : (29).

حيث أن:

رأ: الربح الاقتصادي بدون ديون.

م ن: معدل النمو الدائم المرجو الربح الاقتصادي المستقبلي = ن ر X م إ

ن ر: نسبة الربح الاقتصادي المعاد استثماره = ر إ - الربح / ر إ.

م إ: المردودية الاقتصادية للاستثمارات الجديدة للمؤسسة.

ت م: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

ت س: القيمة السوقية لرؤوس الأموال.

د: الديون المؤسسة في الزمن (ن).

ع: عدد أسهم المؤسسة⁸⁰.

رابعاً: طريقة إيراد غودويل.

إيراد غودويل يتمثل في الفائض والعائد الاقتصادي المتوقع على المردودية المطلوبة برؤوس الأموال المستثمرة، إذن هو تقديرات الاستغلال التي تسمح بتعريف الربح الاقتصادي المتوقع للمؤسسة والقيمة المتوقعة لرؤوس الأموال الضرورية للاستغلال التي تؤدي إلى تقدير لإيراد غودويل السنوي خلال مدة محددة، ويتمثل وفق العلاقة التالية:

$$إ ق ن = [(ر إ - م) \times أ] \times ق ح$$

حيث أن:

رأ: الربح الاقتصادي المتوقع للسنة ن = فائدة الاستغلال الإجمالي + حصص الاهتلاك + ضرائب بدون ديون .

م: المردودية المطلوبة في المستثمر أو تكلفة رأس المال .

أ: الأصل الاقتصادي المتوقع للسنة ن = الأصول الثابتة الصافية المصححة + احتياجات رأس المال العامل.

الأصول الصافية المصححة = الأصول الصافية - (الديون المبالغه + سوء تقدير الاهتلاكات و المؤونات و عناصر الأصول).

ق ح: القيمة المستحدثة للتوظيف خلال "ن" سنة بمعدل م ن: [1 - (1 + م ن)] / م ن.

إ ق ن: إيراد غودويل لسنة ن⁸¹.

وكانتقادات لهذه الطريقة:

- طريقة غودويل تحمل التدفقات النقدية حيث أن التفكير كله مؤسس على تعميم مبدأ زيادة الثروة وهذا يقود إلى أخطاء فادحة.

⁸⁰ - ابن رقية سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

⁸¹ - بطاهر آمال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- إهمال تحديد نسب توزيع الأرباح وإعادة الاستثمار.

المطلب الثالث: أهمية المردودية المالية وآليات التحكم فيها.

للمردودية المالية أهمية بارزة في تعزيز المركز المالي للمؤسسة، بغية تحقيق هذه الأخيرة لهدفها المنشود أعلى مردودية مالية ممكنة تجدد أمامها مجموعة من الآليات التي تحكمها وتضبط سلوكها.

أولا : أهمية المردودية المالية.

إن المردودية المالية هدف تتبعه كل مؤسسة سواء كانت تجارية أو صناعية، عمومية أو خاصة، فتحقيقها يعبر عن سلامة مركزها المالي من جهة وصحة أسلوب التسيير الذي تنتهجه من جهة أخرى، وهي أيضا من أهم المؤشرات التي تقيس الفعالية الكلية للمؤسسة⁸².

إن المردودية المالية ليست مجرد هدف فقط، بل هي أيضا وسيلة لتحقيق الاستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسة مثلا، أو خلق منتجات جديدة، ولها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس لتقييمها وبالتالي التعرف على مراكز القوة والضعف فيها، وكذا تحديد ومعرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه، وتساعد في عملية اتخاذ القرارات وتتخذ كأساس لتصحيح الانحرافات وذلك بمقارنتها بنتائج السنوات السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة هي الموارد الداخلية ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تتجمع إن لم تحقق المؤسسة دوريا مردودية مالية، وتكمن أهميتها في هذا الإطار في القضاء على مشكلة التمويل، أو على الأقل التخفيض من حدتها والقضاء تدريجيا على المخاطر المالية الخارجية.

ثانيا : آليات التحكم في المردودية المالية.

آليات التحكم في المردودية المالية تختلف من مؤسسة إلى أخرى نظرا للتفاوت الموجود في بعض مكوناتها، ولكي تتمكن المؤسسة من ذلك عليها أن تركز اهتمامها على عنصرين اثنين ألا وهما المردودية الاقتصادية وعنصر المديونية، فإذا استطاعت التحكم في هذين المكونين فهذا ما يؤدي إلى تحسين مردوديتها المالية.

⁸² - بن بلقاسم سفيان، نظام المحاسبي المالي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياسة العولمة و تطور الأسواق المالية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2010، ص: 164 (بتصرف).

1- آليات التحكم في المردودية الاقتصادية.

نعلم أن المردودية الاقتصادية تقاس ب:

النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول.

و تستخدم هذه المردودية لتقييم الأداء الاقتصادي للمشروع وتقيس كفاءة إدارة المؤسسة بدون الأخذ في الاعتبار النتائج المترتبة على التمويل، ويجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق نسب تحسين المردودية الاقتصادية وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن الاستغلال لمجموع أصولها، ويدخل هذا ضمن إطار بناء استراتيجية عامة للمؤسسة (استراتيجية خاصة بنشاط الاستغلال... إلخ) ويتم تنفيذها على المدى القصير، المتوسط والطويل⁸³.

أ- على المدى القصير:

تستطيع المؤسسة زيادة معدل المردودية الاقتصادية بطريقتين:

- زيادة هامش الربح إلى المبيعات (سبة الهامش الصافي) أي زيادة النسبة:

النتيجة الصافية / رقم الأعمال

-زيادة حجم المبيعات من خلال تشغيل الأصول (معدل دوران الأصول) ويتطلب الأمر أن تهتم المؤسسة بانتهاج سياسات ترمي إلى توسيع حجم الإنتاج والمبيعات وذلك من خلال استعمال الطاقات والقدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها، لتفادي مشاكل برامج الإنتاج والتوزيع الخاصة منها انقطاع المخزونات العادية والضرورية، التغيرات المتكررة للعمال، والعمل على تخفيض التكاليف قدر الإمكان، وإضافة إلى هذا يجب احترام الجودة (المنتج / الخدمة) المطلوبة استغلال الوسائل المتاحة للقيام بنشاط البيع بصفة عقلانية، ترقية المبيعات.

ب- على المدى المتوسط الطويل:

حتى يكون معدل المردودية الاقتصادية مرتفع لا بد من توافر عدة عوامل منها: الميزة التنافسية للمؤسسة في سوق المنتجات وتحقق هذه الميزة التنافسية عن طريق الاحتفاظ بعلاقات جديدة مع الزبائن الموردين.

⁸³ - ميلودة ميلي، مرجع سبق ذكره، ص:10.

وحتى تتمكن المؤسسة من رفع وتحسين مستويات مردوديتها المالية لابد عليها أن تطبق إحكامها على المردودية الاقتصادية من خلال التعرف على الهامش على النتيجة (الهامش الصافي) ودرجة استغلال الأصول (معدل الدوران) وبالتالي تحديد البنود التي تستلزم الرقابة الدقيقة بهدف تحسين الهامش الصافي ومعدل دوران الأصول بالاستغلال الأمثل للموارد، وتحسين إنتاجية الأصل إما بزيادة المبيعات أو بقاء الأصول دون تغيير أي تحسين بسيط (المبيعات / إجمالي الأصول) أو تخفيض للأصول التي تستخدمها المؤسسة في توليد المبيعات وتحسين معدل دورات المبيعات (المبيعات / إجمالي الأصول) فهذا يؤدي إلى زيادة المردودية المالية.

2-آليات التحكم في درجة المديونية⁸⁴.

رجع التحكم في درجة المديونية إلى حسن التحكم في موارد المؤسسة واستغلالها بصفة عقلانية وذلك بغية تحقيق التوازن المالي مع إجراء إتباع سياسات تهدف إلى: تحسين رأس المال العامل، التحكم في الخزينة، التحكم في السيولة، زيادة القوة الإيرادية (تحصيل الإيرادات) وتحسين نتائج المؤسسة.

إضافة إلى هذا فتحليل النتيجة له دور في تحديد التحكم في درجة المديونية، فإذا كانت النتيجة الاقتصادية أكثر مرونة فإنه من الخطر زيادة المديونية، لأن ذلك يجعل النتيجة الصافية أكثر تقلبا، وعلى العكس إذا كانت الأعباء الثابتة للعمليات ضئيلة، وأخيرا للتعرف على ما إذا كانت المديونية المرتفعة هي التي تؤدي إلى نمو المردودية المالية فينبغي تحليل مكونات المردودية المالية.

⁸⁴ - كمال الدين الطهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، ط01، دار الجمعة الإبراهيمية، الإسكندرية، 2001، ص:214.

المبحث الثالث: دراسة عتبة المردودية.

إن عتبة المردودية تعتبر مهمة في عملية التخطيط داخل المؤسسة الاقتصادية لأن العلاقة التي تربط بين التكلفة والإيراد والربح لها أثر كبير بالسياسة التي ترسمها إدارة المؤسسة، ويتم هذا في تحديد النقطة التي يتم عندها تغطية التكلفة بالكامل عن طريق الإيراد المتحصل عليه من المبيعات.

ولإظهار الأهمية البالغة لعتبة المردودية في تقييم وضعية المؤسسة يمكن تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة مطالب أساسية، حيث نقوم في هذا المبحث بتقديم تعاريف عن عتبة المردودية وأهميتها وكذا ذكر مكوناتها واستخداماتها في المؤسسة وأخيرا كيفية حساب عتبة المردودية.

المطلب الأول: مفهوم عتبة المردودية.

أولا: تعريف عتبة المردودية.

تعرف عتبة المردودية أو نقطة التعادل على أنها:

1- عبارة عن رقم الأعمال الذي من خلاله لا تحقق المؤسسة لا ربح ولا خسارة، وتسمح عتبة المردودية بمعرفة مستوى النشاط الضروري الذي من خلاله تحقيق المؤسسة نتيجة معدومة وقبل بلوغ هذا المستوى تكون المؤسسة في حالة خسارة، وبعد تخطيه تدخل المؤسسة في منطقة الأرباح⁸⁵.

2- عتبة المردودية هي نقطة التعادل بين المداخيل والتكاليف فهي تتحقق عندما تتساوى الأعباء الثابتة والهوامش على التكاليف المتغيرة، فعند هذا المستوى تصل المؤسسة إلى عتبة المردودية والتي تتحقق بعدها الربحية.

3- كما يمكن تعريف عتبة المردودية بأنها النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية للمؤسسة مع تكاليفها الكلية، وعند هذه النقطة للمشروع لا يحقق لا ربح ولا خسارة⁸⁶.

⁸⁵ - رحمون هلال، المحاسبة التحليلية، نظام معلومات للتسيير و مساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة، (مذكرة تخرج

لنيل شهادة الدكتوراه - جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، ص: 207.

⁸⁶ - كراجه و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط1، 01، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص: 203.

ثانيا : أهمية عتبة المردودية.

إن الأهمية البالغة لعتبة المردودية تمكن المؤسسة من معرفة وضعيتها المالية بحيث يمكن تحديد:

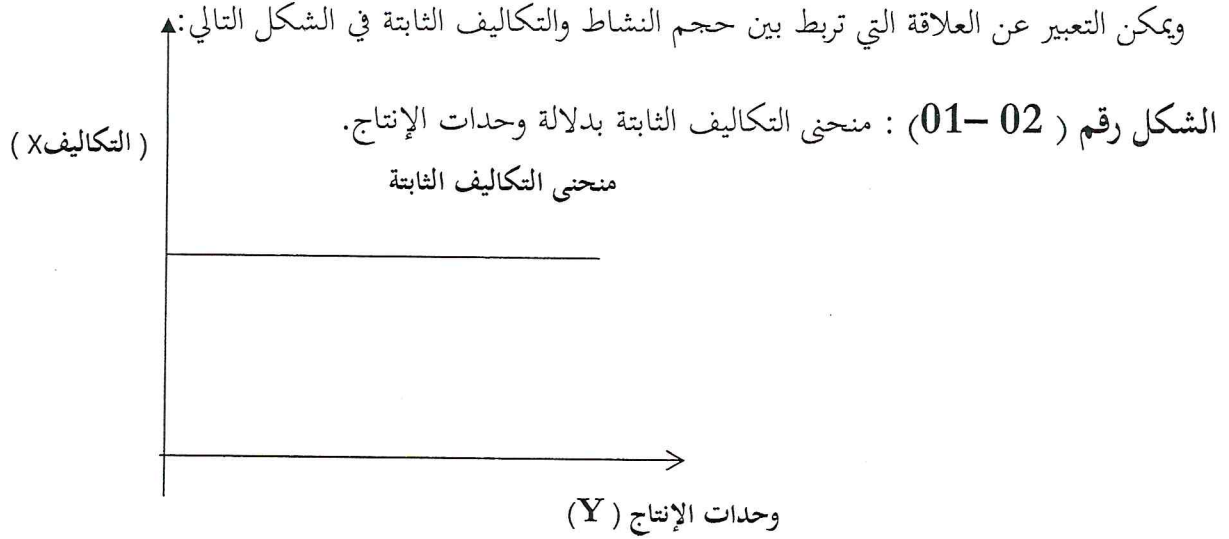
- 1- حساب أو تحديد الحد الأدنى للمبيعات لكي لا تكون خسارة ولا ربح.
 - 2- تحديد معيار الأداء المعيار أو المؤشر هو العلاقة بين عنصرين أساسيين في النشاط الاقتصادي للمؤسسة، فمعيار الأداء هو العلاقة بين ما تمكنت المؤسسة من الحصول عليه (الإنتاج) والعوامل المستعملة للحصول على هذا الإنتاج.
 - 3- تحديد هامش ومعدل الأمان حيث كلما كان الهامش والمعدل مرتفعين، كلما كان ذلك في صالح المؤسسة مما يبين ذلك قدرات المؤسسة على التسيير الجيد وتحسين مركزها المالي.
 - 4- تستعمل عتبة المردودية في التخطيط قصير المدى لمدة سنة.
 - 5- تحسين المردودية تتمثل في سعر البيع مما يؤدي إلى رفع مبلغ الهامش على التكلفة المتغيرة وبالتالي تخفيض قيمة المردودية، فإذا كانت المؤسسة تنتج مجموعة من المنتجات فعليها تطوير المنتجات التي لها هامش على التكلفة المتغيرة مرتفع دون الرفع من رقم أعمالها وسعر البيع لأن التحسين في نوعية المبيعات سوف يكون له نفس تأثير الرفع من سعر البيع.
- المطلب الثاني: مكونات عتبة المردودية واستخداماتها.

أولا :مكونات عتبة المردودية.

1- التكاليف الثابتة:

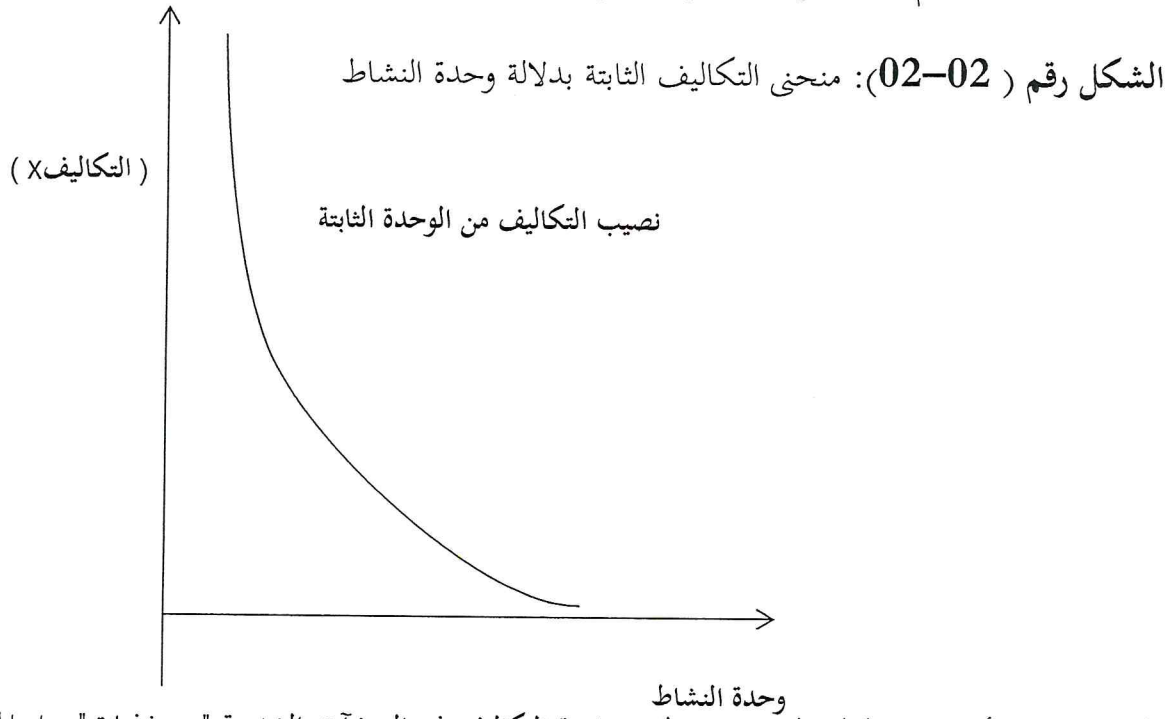
هي التكاليف التي لا تتأثر بحجم الإنتاج، وهذه التكاليف يجب على المؤسسة دفعها سواء أنتجت أم لا مثل أجرة العمل⁸⁷.

⁸⁷ - زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية و الصناعية الخدمية، ط01، دار وائل للنشر، 1997، الأردن، ص:265.



المصدر: محمد الفيومي، أصول محاسبة التكاليف، دار النهضة العربية، مصر، ص 57.

أما العلاقة بين حجم النشاط ونصيب الوحدة من التكاليف الثابتة فيمكن التعبير عنها في الشكل التالي:



المصدر: هاشم أحمد عطية، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية "مستشفيات"، دار الجامعية للطبع والنشر، التوزيع، ص 190.

- تتميز التكاليف الثابتة بعدد من الخصائص⁸⁸:

- تبقى ثابتة مع تغير حجم الإنتاج.
- تصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة يقل مع زيادة عدد الوحدات المنتجة.

⁸⁸ - عبد الحليم كراجه، محاسبة التكاليف، ط01، دار الأمل للنشر و التوزيع، الجزائر، 1991، ص:20.

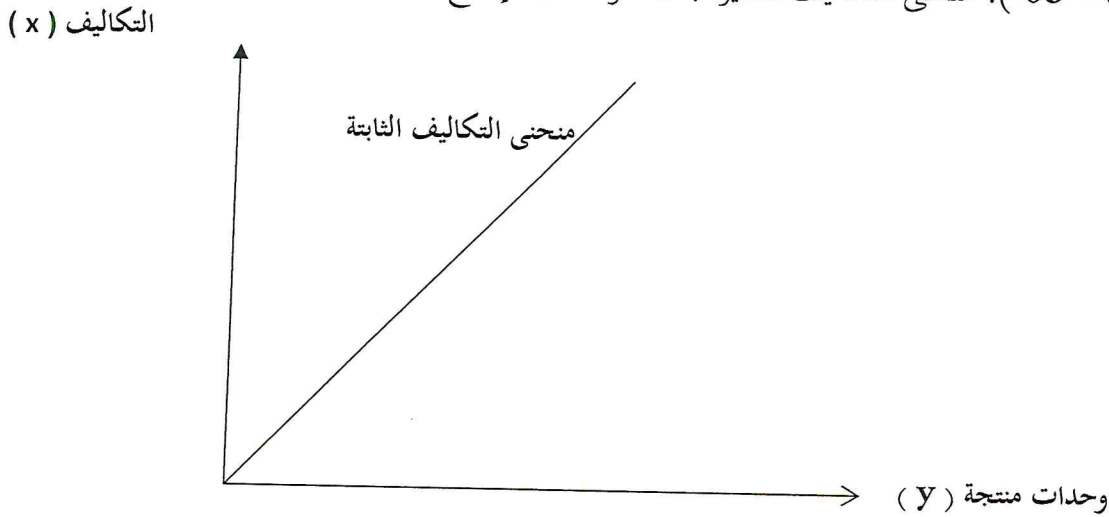
- توزع على الأقسام وفق قرارات إدارية.
- تنتج عن قرارات إدارية عليا.

2- التكاليف المتغيرة:

هي التكاليف التي تتأثر بحجم الإنتاج أي لها علاقة مباشرة مع مستوى النشاط أو بمفهوم آخر تتغير التكاليف المتغيرة المباشرة وفقا لتغير عدد الوحدات، وعند توقف الإنتاج فإن التكلفة المتغيرة تكون مساوية للصفر، وبمضاعفة الإنتاج تتضاعف التكلفة المتغيرة، ومن النقاط الهامة للتكلفة المتغيرة أنها تتغير في مجموعها لكنها تبقى ثابتة للوحدة مثل المواد الأولية المباشرة⁸⁹.

يمكن التعبير عن العلاقة التي تربط بين حجم النشاط والتكاليف المتغيرة في الشكل التالي:

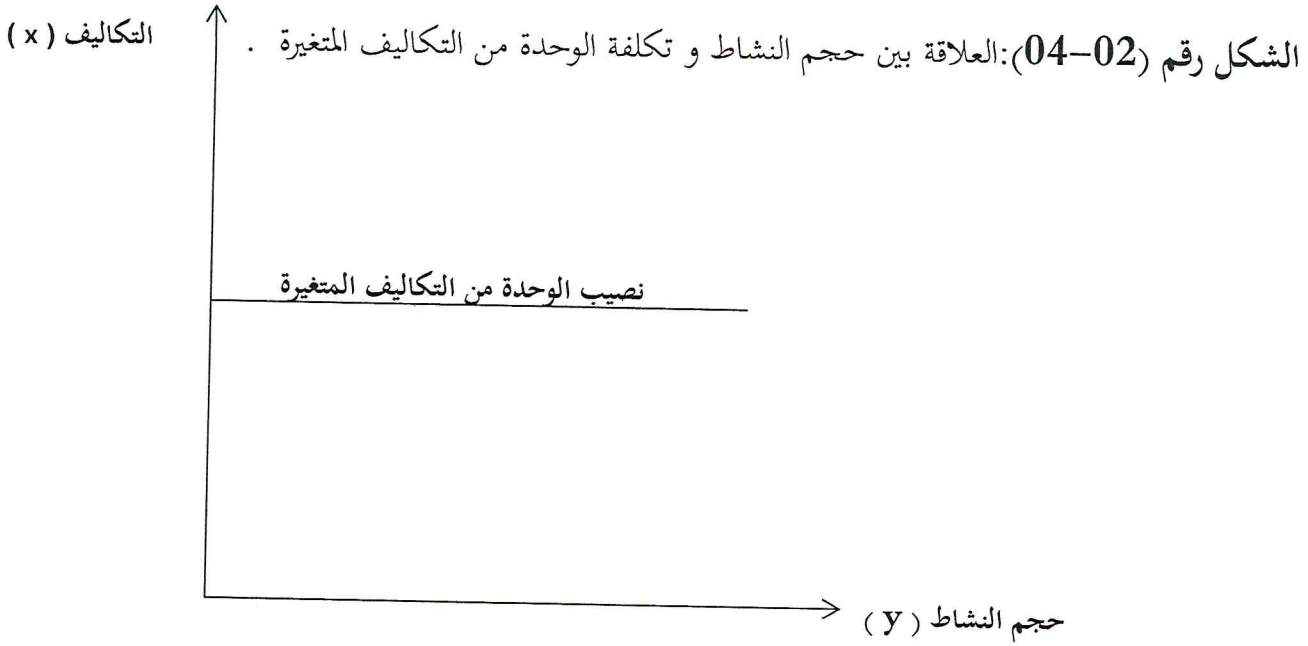
الشكل رقم (02 - 03): منحني التكاليف المتغيرة بدلالة وحدات الإنتاج.



المصدر: محمد الفيومي، الأصول محاسبة التكاليف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁸⁹ - عبد الحلیم كراجه، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

أما العلاقة تبين حجم النشاط وتكلفة الوحدة من التكاليف الصغيرة فيمكن التعبير عنها في الشكل التالي:



المصدر: هاشم أحمد عطية ومحمد محمود عبد ربه محمد، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف، مرجع سبق ذكره، ص 188.

- تتميز التكلفة المتغيرة بجملة من الخصائص⁹⁰:

- التكاليف المتغيرة الكلية تتغير بتغير حجم الإنتاج وبنفس النسبة.
- تبقى تكلفة الوحدة ثابتة مهما غير حجم الإنتاج.
- يمكن توليها بسهولة إلى أقسام الإنتاج.
- يمكن مراقبتها صرفها من قبل رؤساء لأقسام.

3- سعر بيع الوحدة⁹¹: توجد علاقة عكسية تربط بين عتبة المردودية وسعر بيع الوحدة، أي كلما ارتفع سعر بيع الوحدة انخفضت كمية التعادل، وبالتالي نقص المخاطر المتعلقة بهذه المؤسسة.

كما يجب الإشارة إلى أن الشركة ليست لديها حرية التصرف في رفع أسعار منتجاتها خاصة في حالة وجود تنافس مع الشركات الأخرى، كما أن الشركة لا تستطيع رفع أسعار منتجاتها إلا عند وجود ميزة تميز منتجاتها وتفضلها بالمقارنة مع منتجات الشركة الأخرى.

⁹⁰ - عبد الحليم كراجه، مرجع سبق ذكره، ص:20.

⁹¹ - ابن رقية سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص:44.

ثانيا : استخدامات عتبة المردودية⁹².

- 1- دراسة مردودية المنتجات على حسب مساهمتها في النتيجة، لتقييم أدائها واتخاذ القرارات المناسبة فيها يخص كل منتج، أي تشجيع المنتجات ذات المردودية الجيدة في حين تقوم بتحسين أداء المنتجات ذات المردودية الضعيفة أو اتخاذ قرار التوقف على إنتاجها أو استبدالها بمنتجات أخرى أكثر مردودية.
- 2- اتخاذ بعض القرارات الاستثمارية عند هيكل المؤسسة يمكن استعمال نموذج عتبة المردودية لاختيار الهيكل المناسب لنشاط المؤسسة وذلك عن طريق مقارنة كل من زمن الوصول إلى نقطة التعادل وكذا النتائج المحتملة من أجل كل توليفة اختيار.
- 3- تحليل الفروقات بين التقديرات والإنجازات، وهذا أحد أهم الوظائف العملية التسييرية وذلك بمقارنة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال مقارنة ما تم التخطيط له بما تم إنجازه، حيث تقوم المؤسسة بالتعرف بصورة دقيقة على سبب هذه الانحرافات أو الجهة المسؤولة عن حدوثها ومن هناك يقيم الأداء وتتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- 4- قياس كل من القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة ومدى استقرار الربح، وذلك من خلال: معرفة عدد الوحدات أو حجم المبيعات الواجب الوصول إليها لتحقيق حجم معين من الأرباح، وعليه فإن نقطة التعادل تعتبر منطقة التقلب، فكلما قربت النتيجة من نقطة التعادل دل ذلك على عدم استقرار ربحية المؤسسة، فقد تحقق خسارة أو ربح أو عدم تحقيق كلاهما، أما بالنسبة للمقدرة الربحية فهي تتعلق بالزمن الذي تستطيع فيه المؤسسة تغطية جميع تكاليفها، وكلما قلت مدة تغطية المؤسسة لتكاليفها فذلك يعني أن للمؤسسة قدرة ربحية عالية.
- 5- تحديد هامش الأمان وهو عبارة الفرق بين رقم الأعمال الفعلي ورقم أعمال نقطة التعادل ويمثل مقدار ما يمكن أن ينخفض به رقم الأعمال دون خروج المؤسسة من منطقة المردودية.

⁹²-حرفي محمد شريف، أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير - جامعة قاصدي مرباح، غير منشورة)، ورقة، 2013، ص ص: 8-9.

المطلب الثالث: حساب عتبة المردودية.

بعدما تعرفنا في المطلب السابق على مكونات عتبة المردودية يمكننا الآن تحديد عتبة المردودية وهناك طريقتين لتحديدها: الطريقة الحسابية (الجبرية) والطريقة البيانية.

أولا: الطريقة الحسابية.

تعتبر نقطة التعادل عن النتيجة في حالة الصفر أي:

رقم الأعمال - (التكاليف + التكاليف الثابتة) = 0 والفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة هو الهامش على التكلفة المتغيرة وعليه تصبح المعادلة كالتالي:

$$\text{الهامش على التكلفة المتغيرة} - \text{التكلفة الثابتة} = 0.$$

الهامش على التكلفة المتغيرة - التكلفة الثابتة = 0.

أي: الهامش على التكلفة المتغيرة = التكلفة الثابتة.

ونرمز للعناصر السابقة ب:

CA: رقم الأعمال.

CU: التكلفة المتغيرة.

CF: التكلفة الثابتة

MCV: الهامش على التكلفة المتغيرة.

SR: عتبة المردودية.

وعليه تصبح لدينا المعادلة كالتالي:

$$CA - (CV + CF) = 0$$

بما أن رقم الأعمال متغير معادلته هي $Y_1 = X$ ، التكلفة الثابتة يعبر عنها ب $Y_2 = B$ ، التكلفة المتغيرة $Y_3 = ax$ ومنه تصبح المعادلة السابقة على الشكل الآتي:

بحيث أن :

a: تمثل التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة.

1-a: تمثل نسبة أو معدل الهامش على التكلفة المتغيرة ونرمز لها ب m.

$$SR = BX Ca / m \times ca \longrightarrow 1$$

$$m = Mcv / ca \text{ حيث}$$

وعند تعويض m في المعادلة 1 نجد:

$$SR = BX Ca / mcv$$

ثانياً: الطريقة البيانية.

يمكن تحديد عتبة المردودية بيانيا بعدة طرق:

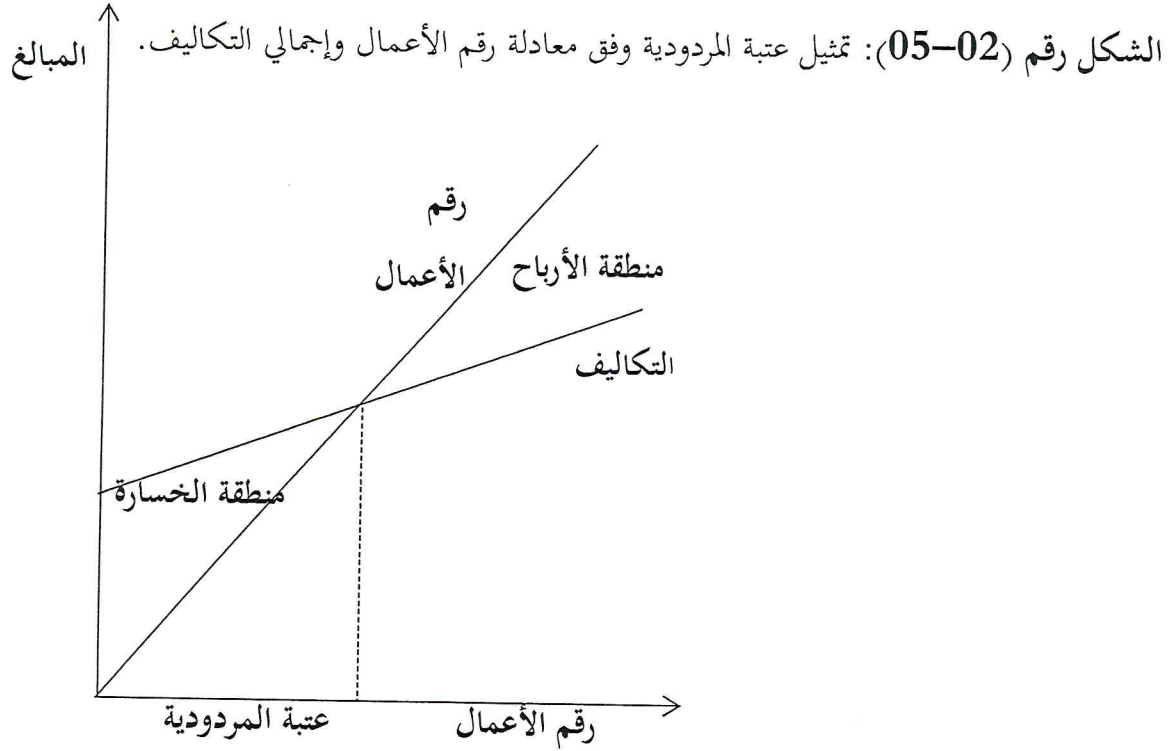
1- الطريقة الأولى: تتم عن طريق معادلة رقم الأعمال ومعادلة التكاليف الإجمالية ويتم تمثيل كل معادلة في المعلم البياني، وعند التقاء المستقيمين فنقطة التقاطع تسقط على محور الفواصل والموافقة لتلك النقطة يمثل رقم أعمال نقطة التعادل وتتم الطريقة كالآتي⁹³:

$$Y_1 = X \text{ : معادلة رقم الأعمال.}$$

$$Y_2 = AX + B \text{ : معادلة التكاليف الإجمالية تتضمن جمع التكاليف المتغيرة والثابتة.}$$

⁹³ - خرفي محمد شريف، مرجع سبق ذكره، ص:6.

وبما أن كل معادلة هي خط مستقيم فنقوم برسم المنحنى كالاتي:



المصدر: عبد الكريم بويقوب، المحاسبة التحليلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، ص162.

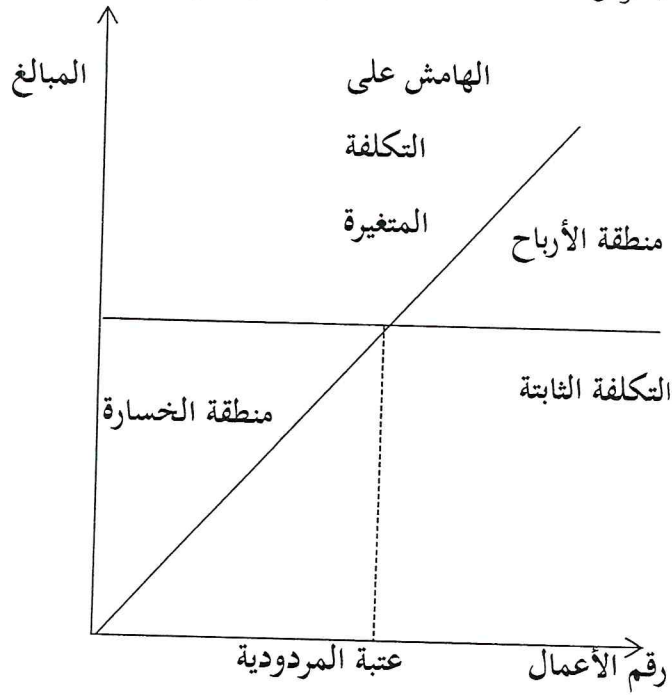
2- الطريقة الثانية: تتم من خلال معادلتى التكلفة الثابتة والهامش على التكلفة المتغيرة، حيث في عملية الحساب يجب تحديد معادلة الهامش على التكلفة المتغيرة، وبما أن التكلفة الثابتة هي قيمة محددة فمعادلتها:

$$Y_1=B$$

ومعادلة الهامش على التكلفة المتغيرة كما سبق ذكرها من الشكل: $Y_1=mx$ وعليه نرسم المنحنى

الآتي ونقطة تقاطع المستقيمين تسقط على محور الفواصل لتعطي رقم أعمال نقطة التعادل.

الشكل رقم (02-06): تمثيل عتبة المردودية وفق معادلة التكلفة الثابتة والهامش على التكلفة المتغيرة.



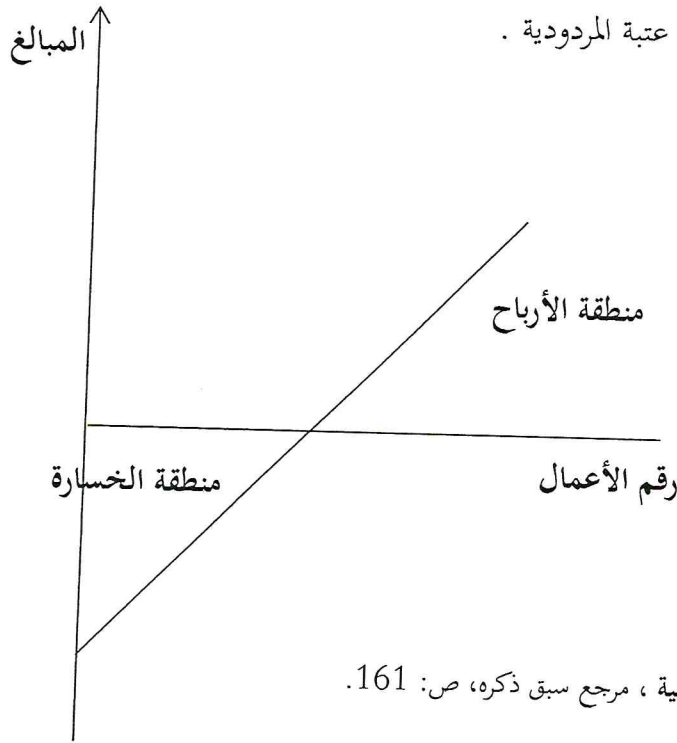
المصدر: عبد الكريم بويقوب، المحاسبة التحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

3- الطريقة الثالثة: تقوم هذه الطريقة بجعل معادلتها الثانية في معادلة واحدة، والطرف الثاني للمعادلة هو الصفر والذي يعبر عن محور الفواصل، ونحصل على رقم أعمال عتبة المردودية من خلال تقاطع المستقيم مع محور الفواصل، والمعادلة هي: $Mcv - cf = 0$.

$$Mx - B = 0 \text{ وتصبح}$$

ونمثل المعادلة في المنحنى كالاتي:

الشكل رقم (02-07) :تمثيل رقم أعمال عتبة المردودية .



المصدر: عبد الكريم بويقوب، المحاسبة التحليلية ، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

ثالثا: تحديد زمن نقطة التعادل (عتبة المردودية).

ما توجد هناك طريقة لتحديد زمن نقطة التعادل (عتبة المردودية)، حيث تتمثل هذه الطريقة في تحديد زمن بلوغ رقم لأعمال نقطة التعادل، وعليه ففي هذه الطريقة يجب تحديد رقم أعمال المؤسسة وهناك طريقتين لحسابها⁹⁴.

1- الطريقة الأولى:

$$Ca \longrightarrow 360 j$$

$$\Longrightarrow TSR = \frac{SR \times 360}{Ca}$$

$$SR \longrightarrow TSR$$

حيث أن: TSR تمثل من بلوغ رقم أعمال نقطة التعادل.

⁹⁴ - سعد صادق البحيري، إدارة توازن الأداء، دار الجامعة، مصر، 2004، ص: 189.

ويحسب بالشهور كذلك وفق العلاقة التالية:

$$Ca \longrightarrow 12 \text{ m}$$

$$\Longrightarrow \text{TSR} = \frac{SR \times 12}{Ca}$$

$$SR \longrightarrow \text{TSR}$$

2- الطريقة الثانية:

$$MCV \longrightarrow 360 \text{ j}$$

$$\Longrightarrow \text{TSR} = \frac{B \times 360}{MCV}$$

$$B \longrightarrow \text{TSR}$$

حيث MCV: الهامش على التكلفة المتغيرة.

B: التكاليف الثابتة.

كما يحسب بالشهور كالآتي:

$$MC \longrightarrow 12 \text{ m}$$

$$\Longrightarrow \text{TSR} = \frac{B \times 12}{MCV}$$

$$B \longrightarrow \text{TSR}$$

خلاصة الفصل:

رغم اختلاف أنواع المردودية من مردودية مالية و اقتصادية وتجارية، إلا أنها تصب في مفهوم واحد هو قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها.

حيث تعبر المردودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة إيجابية تكون على قدر أهمية الموارد المالية التي استعملت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة غالبا ما تكون في سنة واحدة، وقياسها يكون من خلال المقارنة بين النتيجة والموارد (الأموال الخاصة).

وعليه كما رأينا من خلال هذا الفصل فإن هدف تحقيق المردودية المالية والعمل على تعظيمها وجعلها مستديمة محورا أساسيا في القرارات المالية ومؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي لإدارة المؤسسة الاقتصادية العمومية، ومن القرارات المالية الاستراتيجية تلك التي تبحث في الآليات والطرق التي تساعد على رفع مردودية أموالها المستثمرة، ومن خلال الفصل التطبيقي سيتسنى لنا استنتاج دور تأثير المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية العمومية.

الف الف

الف

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للمردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية العمومية وبعدها تعرفنا على ماهيتها وأهميتها باعتبارها من أبرز الأهداف التي تسعى غلى تحقيقها ومؤشر مهم يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة، ويجعل المسيرين ملمين بكل الجوانب المالية ومحاوله منا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة اقتصادية عمومية والمتمثلة في ملبنة سيدي خالدتيارت والتي تعتبر إحدى أهم الشركات من حيث منتوجها الأساسي.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: بحيث خصصنا مبحث كامل يشمل عرض عام حول المؤسسة وأهم أهدافها والثاني يتضمن تحليل وضعيتها المالية أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى دراسة وتحليل المردودية المالية في الملبنة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالد تيارت

المبحث الأول: عرض عام حول المؤسسة محل الدراسة

تعتبر ملبنة سيدي خالد بولاية تيارت من أهم المؤسسات التي يقوم عليها اقتصاد المنطقة فهي تعد إحدى المؤسسات العمومية التي تسعى غلى تلبية حاجات المستهلكين في مجال الحليب ومشتقاته والذي يعتبر مادة جد حساسة بالنسبة للمستهلك، ولهذا تم اختيارنا لها لإسقاط دراستنا عليها.

وعليه يتم تقسيم هذا المبحث إلى:

نبذة تاريخية عن ملبنة سيدي خالد تيارت في المطلب الأول والتطرق إلى تعريفها في المطلب الثاني اما المطلب الثالث نتعرض غلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة أهم أهدافها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن ملبنة سيدي خالد " تيارت "

ONALAIT الديوان الوطني للحليب ومشتقاته وهي مؤسسة اقتصادية تابعة للقطاع العام تم إنشاءه بموجب مرسوم رئاسي 69-23 نوفمبر 1969 والتي يقع مقرها الرئيسي في العاصمة، ثم قامت الدولة ولعدة أسباب بإنشاء دواوين جهوية موزعة على ثلاثة مناطق:

- جهة الشرق: تحت وصاية الديوان يسمى (ORALAIT) .

- جهة الوسط: تحت وصاية الديوان يسمى (ORLAC).

- جهة الغرب: تحت وصاية الديوان يسمى (OROLAIT) .

ومن بين الوحدات السابقة الذكر خصصنا دراستنا على الجهة الغربية وبالتحديد وقع اختيارنا على ملبنة سيدي خالد "تيارت" التي وضع لها حجر الأساس في عهد الرئيس شادلي بن جديد في 22 مارس 1985 من طرف الدنماركيين على يد المنظم دانيش "DANICH" بحيث تم افتتاحها رسميا بتاريخ 13 جوان 1987، وبقي هؤلاء الدنماركيين مدة عامين لتأهيل اليد العاملة إذ بقيت هذه الأخيرة تحت وصاية مجمع الديوان الغربي لإنتاج الحليب ومشتقاته "OROLAIT" إلى غاية 10 أكتوبر 1997، هنا أصبح لها استقلالية في التسيير "التسيير الذاتي" بمعنى أعطيت للدولة الصلاحية الكاملة في تسيير شؤون الوحدة لإلأنها تخضع لإدارة مركزية تدعى فرع المجمع الوطني لإنتاج الحليب ومشتقاته (GROUPE GIPLAIT) وهو عبارة عن تكتل لمجموع الدواوين السابقة الذكر.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

المطلب الثاني: التعريف بملبنة سيدي خالد - تيارت -

تعتبر ملبنة سيدي خالد بتيارت وحدة اقتصادية مختصة في إنتاج الحليب المبستر ومشتقاته، تابعة إلى ديوان يسمى "GROUPE GIPLAIT" وهي مؤسسة ذات أسهم برأس مال قدره 19770000 دج .

أولا: موقعها الجغرافي

تقع الوحدة ضمن المخطط المعتمد للاستعمالات الصناعية زعرورة والتي تضم عدة مؤسسات مثل:

شركة نפטال، سوناتراك، شركة إنتاج الورق، شركة إنتاج البلاط، شركة القلد، وهي تقع جنوب شرق الولاية تبعد عن المقر ب 06 كلم وبالتحديد على الخط الرابط بين ولاية تيارت وولاية معسكر وسعيدة، حيث تتميز بموقعها الاستراتيجي الهام.

ثانيا: المساحة

تتربع ملبنة سيدي خالد بتيارت على مساحة تقدر بحوالي 8.100 هكتار منها: 19671 م² مستعملة و 61410 م² غير مستعملة.

ثالثا: الموارد البشرية

تضم ملبنة سيدي خالد بتيارت 154 عامل منهم 135 عمال رسميين و 19 عامل متعاقد.

رابعا: أنواع المنتجات

أنواع المنتجات تتعد منتجات هذه المؤسسة وهي كالتالي:

- 1- الحليب المبستر : فيه نوعان حليب يحتوي على 15 غرام مادة دسمة وآخر يحتوي 28 غرام مادة دسمة ولكل منهما سعره، ويعبى في أكياس من حجم واحد لتر .
- 2- حليب البقر: تقوم باقتنائه من المزارعين كما يعبأ هو الآخر في أكياس ذات حجم 1 ل وذلك بعد بسترتة وتعقيمه من الجراثيم واستخلاص الزبدة منه.
- 3- اللبن: هو عبارة ع حليب مبستر يتم إخضاعه لآلات أخرى متخصصة في عملية التخثير ويتم تعبئته في أكياس بحجم 1 ل .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

4- الرايب: هو عبارة عن حليب مقطع يعبأ في أكياس أو قارورات بلاستيك بحجم 1 ل.

5- المارغرين (الزبدة): توجد على نوعين من حيث مصدر الصنع:

- مارغرين تنتج على أساس مواد دسمة حيوانية وهي مستخلصة من الحليب الطبيعي المستورد والمقتنى من المزارعين.

- مارغرين تنتج على أساس مواد دسمة نباتية.

ونجد هذا المنتج متوفر بأوزان مختلفة: 250 غ، 500 غ قطع، 500 غ علب.

6- ياغورت: يتم إنتاجه من الحليب المبستر بعد إضافة السكر وكذا العطر وزرع البكتيريا المحبة للحرارة والقضاء على الأحياء الدقيقة المرضية ليتم تخثيره ووضعه في علب أو عبوات وذلك في شروط صحية قصوى.

7- القشدة والجبن: توقفت الوحدة ظعن إنتاج هذا النوع من المنتجات بتوجيهات من الوصي وهذا لأسباب عدة منها: ارتفاع المادة الأولية وظهور منافسين من الخواص والأجانب في هذا الميدان.

خامسا : الموردین الذين تتعامل معهم الوحدة

1- موردا مسحوق الحليب:

- الديوان الوطني المتخصص في الحليب (ONIL)

- مؤسسة استيراد الحليب (MILK TRAIND).

2- موردا مواد التعبئة والتغليف:

- SOEX PLAST "المدية".

- SOFI PLAST "سطيف".

- SARL AGRO FILM "بجاية".

- MAGREB EMBALAGE .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

3- موردوا المقومات (السكر - العطر)

- SOFARON "البليدة".

- CEVITAL "الجزائر".

4-موردوا قطع الغيار:

- SARLIECO "البليدة".

- AGEFOR "الجزائر".

- USFI "تيارت".

- ديواني "DIOUANI" الجزائر .

- بن موهوب BEN MOUHOUB "تيارت".

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

الجدول رقم (03-01): كميات الإنتاج .

وكمية الإنتاج المسجلة خلال السنوات الأخيرة (2013 - 2014 - 2015) تظهر كالتالي:

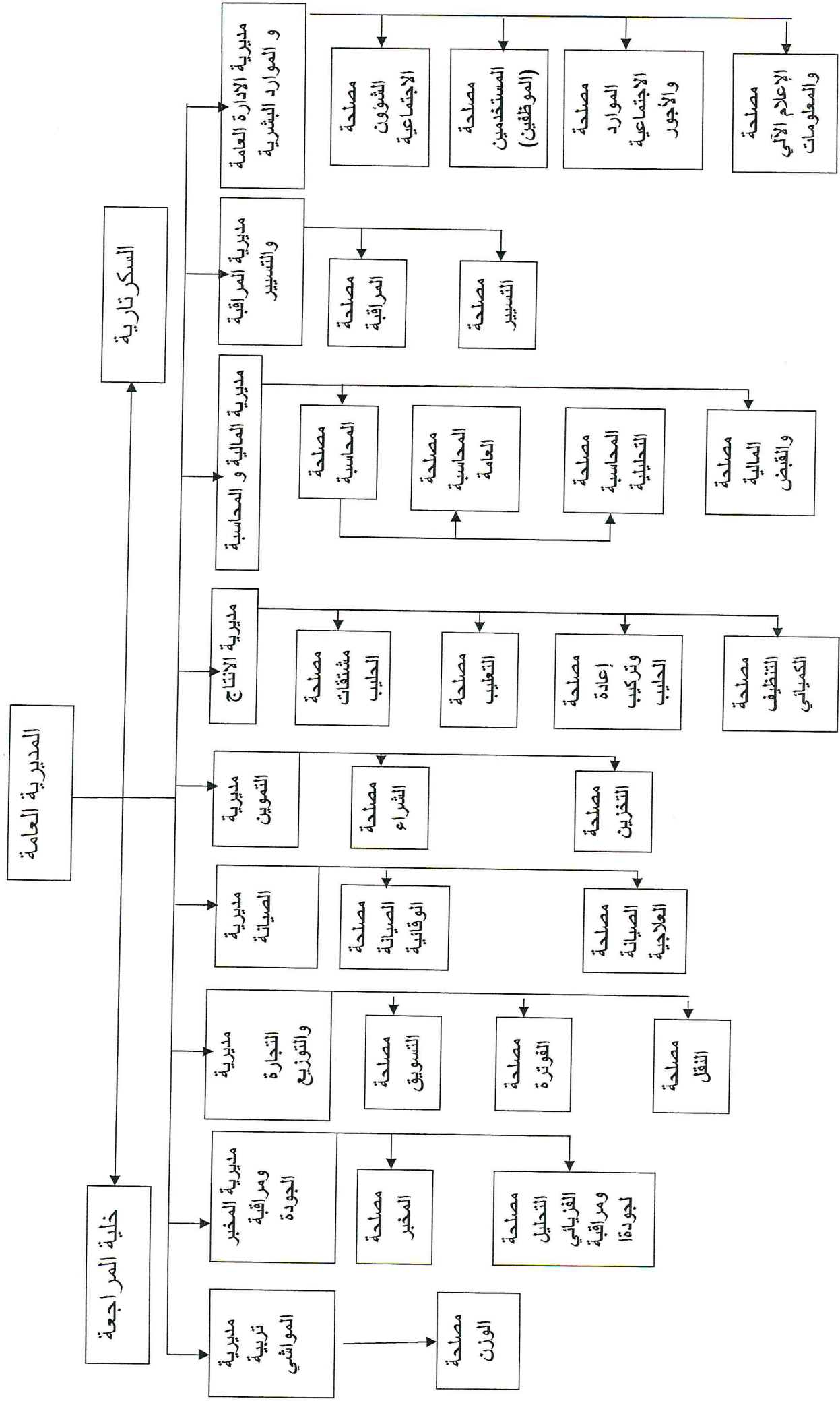
المنتوج	سنة 2013	2014	2015
الحليب المبستر	27186827	28627465	28340645
حليب البقر	32611006	4421700	4086298
اللبن	668228	743149	867310
الرايب	334943	446022	528055
الياغورت	1100189	819644	564563
القشدة الحلوى	3076	17380	80608
الزبدة	3294420	3196524	3746256

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهم أهدافها.

أولاً: الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي هو عبارة أو بناء الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات الرئيسية والفرعية التي تقوم بمختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية، وحتى تكون المؤسسة مسيرة بشكل فعال وجب أن تقسم نشاطها إلى أنشطة جزئية كل حسب دوره وهذا حتى تسمح بتوجيه الموارد البشرية المتاحة في المناصب المناسبة من أجل تنفيذ إستراتيجية المؤسسة وكل ذلك يتم في إطار كلي والمتمثل في التنظيم الذي يمثل توزيع الوظائف والمهام على مختلف الطاقات الموجودة داخل المؤسسة، وذلك من اجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ويتكون الهيكل الإداري للملبنة من مدير عام وتحتة تسعة مصالح كما هو موضح في الشكل الموالي:



الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

ثانيا : أهداف المؤسسة.

تسعى المؤسسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- 1- البقاء والاستمرارية وهذا أهم هدف تسعى إلى تحقيقه ككل مؤسسة.
- 2- تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال، والسهر على مراقبة الجودة.
- 3- الإنتاج والتسويق.
- 4- إرضاء مختلف أذواق المستهلكين.
- 5- إنشاء مخزون أمان وتدعيم السوق بمواد التي توزعها على المستهلكين في مجال الحليب ومشتقاته، وكذا توسيع تشكيلة المواد الموزعة.
- 6- العمل على إنشاء هيئات جديدة لتعزيز وتوسيع شبكة التوزيع والاتصال.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها من جهة ، و بمدى إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها و توسيعه من جهة أخرى ، ما يضمن لها البقاء و الاستمرارية بحيث نتناول في هذا المبحث الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قراءة القوائم المالية و تحليلها من اجل معرفة وضعيتها المالية .

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة

لتطبيق عملية التحليل على المؤسسة ينبغي توفر الوثائق اللازمة و التي من خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بها من تقييم أدائها المالي، و من أهم القوائم المالية للمؤسسة الميزانية و جدول حسابات النتائج.

أولاً: عرض الميزانية المالية للمؤسسة لفترة (2012-2014).

الميزانية عبارة عن بيان محاسبي ذو جانبيين يظهر في الجانب الأيمن لها أصول الشركة و من الجانب الأيسر التزاماتها، و على سنقوم بعرض دراسة الميزانية المالية .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

1- جانب الأصول :

الجدول رقم (02-03) : الميزانية المالية من جانب الأصول لفترة (2012-2014).

البيانات	السنة 2014			السنة 2013	السنة 2012
	المبلغ الخام	الإعتمادات	الصافي	الصافي	الصافي
الأصول غير الجارية					
تثبيات معنوية	250900.00	94935.94	155964.06	111054.06	129144.06
الأراضي	473719269.00	-	473719269.00	473719269.00	473719269.00
مباني	261553213.64	241554070.20	19999143.44	23328384.15	26618784.86
تثبيات عينية أخرى	598489877.51	480610329.56	117879547.95	98320143.78	80486994.09
ضرائب مؤجلة على الأصول	10660301.25	-	10660301.25	6965602.00	16276528.51
مجموع الأصول غير الجارية	13446673561.40	722259335.70	622414225.70	602444452.99	597230720.52
الأصول الجارية					
مخزونات الجاري العمل بما	86077796.62	1865052.54	84212740.08	76926568.60	75913378.46
زبائن	124821118.67	25100931.68	99720186.99	107495597.12	143049247.93
المدينون الآخرون	100138950.99	-	100138950.99	85261907.37	115322143.28
الضرائب وما مشابها	2775641.96	-	2775641.96	5257956.96	7257911.73
الأموال الموظفة و الأصول	-	-	-	-	100000000.00
المالية الجارية الأخرى	98393961.90	-	98393961.90	97182706.37	45187017.42
الحزينة					
مجموع الأصول الجارية	412207466.14	26965984.22	385241481.92	372124736.79	486789698.82
مجموع الأصول	1756881027.54	749225319.92	1007655707.62	974569189.78	1083960419.34

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

2- جانب الخصوم :

الجدول رقم (03-03): الميزانية المالية من جانب الخصوم لفترة (2012-2014)

البيانات	السنة 2014	السنة 2013	السنة 2012
رؤوس الأموال الخاصة	519770000.00	519770000.00	519770000.00
رأس المال الصادر	41793604.51	26450413.13	17754516.04
النتيجة الصافية	128596058.61	155046471.74	132926815.36
رؤوس الأموال الأخرى :			
ترحيل من جديد			
مجموع رؤوس الأموال	432967545.90	391173941.39	404597700.68
الخصوم غير الجارية	46905103.98	37186067.30	40146847.43
مؤونات و منتجات معاينة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية	46905103.98	37186067.30	40146847.43
الخصوم الجارية	147499620.38	174934273.00	264215871.23
الموردون و الحسابات الملحقة	14270317.12	7427463.67	8607003.39
الضرائب	366013120.24	363847444.42	366454659.36
ديون أخرى			
مجموع الخصوم الجارية	527783057.74	546209181.09	639215871.23
مجموع الخصوم	1007655707.62	974569189.78	1083960419.34

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

وبعدما قمنا بعرض الميزانية المالية لفترة (2012-2014) نقوم ببعض التغييرات و التعديلات

البيسيطة و ذلك للوصول للميزانية حسب التحليل المالية فتصبح عناصر الميزانية كما يلي :

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

الأصول غير الجارية : أصول ثابتة ؛

الأصول الجارية : أصول متداولة ؛

المخزونات الجارية: قيم الاستغلال؛

حسابات الغير: قيم قابلة للتحقيق؛

الحسابات المالية و مايمثلها : قيم جاهزة؛

أما الخصوم فتصبح كما يلي :

رؤوس الأموال الخاصة : أموال خاصة ؛

الخصوم غير الجارية : ديون طويلة الأجل ؛

الخصوم الجارية: ديون قصيرة الأجل؛

وعليه تصبح لدينا الميزانيات التالية:

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

الجدول رقم (03-04) : الميزانية حسب التحليل المالي للسنوات (2012-2014) .

2014	2013	2012	المخصص	2014	2013	2012	الأصول
432967545.90	391173941.39	404597700.68	الأموال الخاصة	622414225.70	602444452.99	597230720.52	الأصول الثابتة
519770000.00	519770000.00	519770000.00	رأس المال الصادر	155964.06	111054.06	129144.06	تقييمات معنوية
41793604.51	26450413.13	17754516.04	النتيجة الصافية	473719269.00	473719269.00	473719269.00	الأراضي
(128596058.61)	(155046471.74)	(132926815.36)	ترحيل من جديد	19999143.44	23328384.15	26618784.86	مباني
				117879547.95	98320143.78	80486994.09	تقييمات عينية أخرى
				10660301.25	6965602.00	16276528.51	ضرائب مؤجلة على الأصول
46905103.98	37186067.30	40146847.43	ديون طويلة الأجل	385241481.92	372124736.79	486729698.82	أصول المتداولة
46905103.98	37186067.30	40146847.43	مؤونات و منتجات معاينة مسبقا	84212740.08	76926568.60	75913378.46	قيم الاستغلال
527783057.74	546209181.09	639215871.23	ديون قصيرة الأجل	84212740.08	76926568.60	75913378.46	مخزونات جاري العمل بما
147499620.38	174934273.00	264215871.23	الموردون و الحسابات الملحقة	202634779.94	198015461.82	265629302.94	قيم قابلة للتحقيق
				99720186.94	107495597.12	143049247.93	الزبائن
14270317.12	7427463.67	8607003.39	الضرائب	100138950.99	85261907.74	115322143.28	مدينون آخرون
366013120.24	363847444.42	366454659.36	ديون أخرى	2775641.96	5257956.96	7257911.73	الضرائب و ما يماثلها
				98393961.90	97182706.37	145187017.42	قيم الجاهزة
				-	-	100000000.00	المنقولات و الأصول الجارية الأخرى
				98393961.90	97182706.37	45187017.42	الخزينة
1007655707.62	974569189.78	1083960419.34	مجموع الخصوم	1007655707.62	974569189.78	1083960419.34	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

- عرض الميزانيات المالية المختصرة.

انطلاقا من الميزانية المالية المفصلة يمكننا استخراج الميزانية المالية المختصرة التي تعد الصورة المصغرة و الموجزة للميزانية .

• جانب الأصول :

الجدول رقم (03-05) : الميزانية المالية المختصرة لفترة (2012-2014) جانب الأصول .

2014		2013		2012		السنوات الأصول
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%62	622414225.70	%62	602444452.99	%55	597230720.52	الأصول الثابتة
%38	385241481.92	%38	372124736.79	%45	486729698.82	الأصول المتداولة
%08	84212740.08	%08	76926568.60	%07	75913378.46	قيم الاستغلال
%20	202634779.94	%20	198015461.82	%25	265629302.94	قيم قابلة
10%	98393961.9	%10	97182706.37	%13	145187017.42	للتحقيق
						قيم جاهزة
%100	1007655707.62	%100	974569189.78	%100	1083960419.34	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق:

الأصول الثابتة : تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول 55 % ، و سجلت تزايد ثابت خلال الفترة

(2013-2014) بنسبة 6 % مقارنة بسنة 2012 ، و هذا بسبب انخفاض التثبيتات عينية الأخرى

للمؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

قيم الاستغلال: تمثل اقل نسبة من مجموع الأصول حيث سجلت بنسبة 7% خلال سنتي 2012 و 2013 ثم ارتفعت بنسبة 1% خلال سنة 2014 نتيجة زيادة في استغلال المخزونات و المنتجات.

قيم قابلة للتحقيق: عرفت انخفاض في سنتي 2013 و 2014 و هذا بسبب انخفاض المبالغ المحصلة من الزبائن و كذا مبالغ المحصلة من مدينون آخرون ، لذا يجب على المسيرين أن يحتاطوا من نوعية الزبائن المتعامل معهم .

قيم الجاهزة: كانت بنسبة 13% في سنة 2012 إلا أنها انخفضت بنسبة ضئيلة خلال فترة (2013-2014) حيث سجلت بنسبة 10% في كلتا السنتين، و هذا نتيجة انخفاض الأموال المودعة في الخزينة خلال الفترة السابقة.

• جانب الخصوم:

الجدول رقم (03-06) : الميزانية المالية المختصرة لفترة (2012-2014) جانب الخصوم :

2014		2013		2012		السنوات الخصوم
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	
92%	924617197.31	44%	428360008.69	41%	444744547.43	الأموال الدائمة
42%	432967545.90	40%	391173941.39	37%	404597700.68	الأموال الخاصة
5%	46905103.98	3%	37186067.30	3%	40146847.43	ديون طويلة الأجل
52%	527783057.74	56%	546209181.09	58%	639215871.23	ديون قصيرة الأجل
100%	1007655707.62	100%	974569189.78	100%	1083960419.34	الجموع

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

التعليق:

الأموال الخاصة: تشكل الأموال الخاصة نسبة 37% من مجموع الخصوم سنة 2012 بحيث تزايد هذه النسبة من سنة الى اخرى وذلك بنسب ضئيلة لتصل في سنة 2014 الى 42% و ذلك نتيجة عدم توزيع الأرباح، وضخها في الأموال التي تحوزها المؤسسة.

الديون طويلة الأجل: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الديون طويلة الاجل تشكل اقل نسبة من مجموع الخصوم بحيث سجلت نسبة 03% خلال سنة 2012 و 2013 لتشهد تزايد ضئيل في نسبتها سنة 2014.

الديون قصيرة الأجل: تشكل أكبر نسبة من مجموع الخصوم بحيث سجلت تناقصا مستمرا في سنتين 2013-2014 مقارنة بنسبة 2012 نتيجة تسديد المؤسسة بعض ما عليها من ديون قصيرة الأجل.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (03-07): حسابات النتائج.

2014	2013	2012	البيان
1023326053.55	933187568.55	884782625.73	- رقم الأعمال
2553551.78	(829827.44)	1402806.85	- تغير مخزون المنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع
0.00	0.00	0.00	- إنتاج مثبت
29302584.00	23856378.00	24760892.00	- إعانات الاستغلال
1055182189.33	956214119.11	910946324.58	- إنتاج السنة المالية
(19785578.11)	(806154169.18)	(759381147.48)	- المشتريات المستهلكة
(883989313.56)	(24414771.08)	(23164815.88)	- الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
171192251.17	125645178.85	128400361.22	- استهلاك السنة المالية
(94142251.17)	(93225913.96)	(91352713.26)	- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
(3399376.38)	(3840581.79)	(3348066.86)	- أعباء المستخدمين
73651248.22	28578683.10	33699581.10	- الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة
13479877.89	6283253.75	4718051.13	- الفائض الخام للاستغلال
(16919606.86)	(494970.00)	(6607976.16)	- المنتجات العملية الأخرى
(55958952.72)	(50435754.28)	(8456533.25)	- الأعباء العملية الأخرى
35226531.20	40146847.43	3676654.03	- تخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
49479097.73	24078060.00	27029776.85	- استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
0.00	0.00	0.00	- النتيجة العملية
0.00	0.00	0.00	- المنتجات المالية
0.00	0.00	0.00	- الأعباء المالية
0.00	0.00	0.00	- النتيجة المالية
49479097.73	24078060.00	27029776.85	- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
(11380192.47)	(4593248.87)	(8724116.40)	- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
3694699.25	6965602.00	(551144.41)	- الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
1103888598.42	1002644220.29	919341029.74	- مجموع منتوجات الأنشطة العادية
(1062094933.91)	(976193807.13)	(901586513.70)	- مجموع أعباء الأنشطة العادية
41793604.51	26450413.13	17754516.04	- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

0.00	0.00	0.00	- عناصر غير عادية(منتوجات)
0.00	0.00	0.00	- عناصر غير عادية(أعباء)
0.00	0.00	0.00	- النتيجة غير العادية
41793604.51	26450413.13	17754516.04	- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (03-08): دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة.

2014	2013	2012	البيان
1055182189.33	956214119.11	910946324.58	إنتاج السنة المالية
98968070.22	45267794.53		قيمة التغير
10.35	04.97		نسبة التغير
883989313.56	(830568940.26)	(782545963.36)	استهلاك السنة المالية
1714558253.82	(48022976.90)		قيمة التغير
(02.06)	06.14		نسبة التغير
171192251.17	125645178.85	128400361.22	القيمة المضافة للاستغلال
45547072.32	(2755182.37)		قيمة التغير
36.25	(02.15)		نسبة التغير
73651248.22	28578683.10	33699581.10	إجمالي فائض الاستغلال
45072565.12	(5120898)		قيمة التغير
157.71	(15.20)		نسبة التغير
49479097.73	24078060.00	27029776.85	النتيجة العملياتية
25401037.73	(2951716.85)		قيمة التغير
105.5	(10.92)		نسبة التغير
41793604.51	26450413.13	17754516.04	النتيجة الصافية للسنة المالية
15343191.38	8695897.09		قيمة التغير
58	48.98		نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

حساب قيمة التغير لسنتي (2012-2013) : استهلاك السنة المالية 2013 - استهلاك السنة المالية 2012 .

حساب نسبة التغير لسنتي (2012-2013) : استهلاك السنة المالية 2013 - استهلاك السنة المالية 2012 / استهلاك السنة المالية 2012 .

التعليق:

إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية سجل ارتفاعا بنسبة 04.94 % في سنة 2013 و في سنة 2014 ارتفع تقريبا بضعف ارتفاعه في السنة السابقة و هذا راجع إلى ارتفاع في المنتوجات و المبيعات.

استهلاك السنة المالية : نلاحظ هناك زيادة بنسبة 6.14 % هذا في سنة 2013 بينما سجل تراجع بنسبة 02.06 % في سنة 2014 ، و هذا راجع إلى انخفاض في الإستهلاكات و الخدمات الخارجية .

القيمة المضافة للاستغلال : شهدت تراجع في سنة 2013 بنسبة 02.15 % هذا راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية ، و بالسنة 2014 ارتفعت بنسبة 36.25 % و هذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية.

إجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ انخفاض بنسبة 15.20 % في سنة 2013 و هذا راجع إلى ارتفاع في مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم، أما بالنسبة لسنة 2014 سجل ارتفاع ملحوظ بنسبة 142.51 % مقارنة بسنة 2013 و هذا راجع إلى انخفاض في مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم

النتيجة التشغيلية : نلاحظ هناك انخفاض في سنة 2013 بنسبة 10.92 % هذا راجع إلى زيادة في نواتج التشغيلية ، أما في سنة 2014 ارتفعت النسبة إلى 105.5 % و هذا راجع كذلك إلى زيادة في النواتج التشغيلية و انخفاض في أعباء التشغيلية الأخرى .

النتيجة الصافية: شهدت زيادة بنسبة 48.98 % في سنة 2013 و 58 % في سنة 2014 و هذا راجع لارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

المطلب الثاني : تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل .

1- رأس المال العامل الدائم :

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة .

الجدول رقم (03-09) : حساب رأس المال العامل الدائم

السنوات	البيان	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
2012		444744548.11	597230720.52	(152486172.41)
2013		428360008.69	602444452.99	(174084444.3)
2014		479872649.88	622414225.70	(142541575.82)

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق :

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاث (2012-2013-2014) و هذا يعني أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة أي أن المؤسسة تحتاج إلى تمويل قصير الأجل من أجل تمويل أصولها الثابتة .

2- رأس المال العامل الخاص :

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

الجدول رقم (03-10): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص.

السنوات	البيان	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
2012		404597700.68	597230720.52	(192633019.84)
2013		391173941.39	602444452.99	(211270511.6)
2014		432967545.90	622414225.70	(189446679.8)

المصدر: من أعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الخاص خلال الفترة سالب (2012-2014) و هذا يفسر أن الملبنة لم تعتمد على أموالها الخاصة في تغطية صولها الثابتة و إنما اعتمدت على الديون خاصة سنة 2013 .

3- رأس المال العامل الإجمالي :

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة .

رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة .

الجدول رقم (03-11): يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي .

السنوات	البيان	قيم الاستغلال	قيم قابلة للتحقيق	قيم جاهزة	رأس المال العامل الإجمالي
2012		75913378.46	265629302.94	145187017.42	486729698.82
2013		76926568.60	198015461.82	97182706.37	372124736.79
2014		84212740.08	202634779.94	98393961.90	385241481.92

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي خلال السنوات الثلاث موجب إذ سجل انخفاض ملحوظ في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بقيمة 114604962.03 وذلك نتيجة الانخفاض المحسوس للقيم الجاهزة ليعاود الارتفاع في سنة 2014 ليصل إلى قيمة 385241481.92 و هذا راجع إلى ارتفاع مجموع الأصول المتداولة.

4- رأس المال العامل الأجنبي :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل .

الجدول رقم (03-12) : يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي .

السنوات	البيان	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الأجنبي
2012		40146847.43	639215871.23	679362718.66
2013		37186067.30	546209181.09	583395248.39
2014		46905103.98	527783057.74	574688161.72

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق:

والذي يمثل ما هو على المؤسسة من حقوق الغير و التي تلجأ إليها في حالة احتياجها للتمويل و الملاحظ أن ملبنة سيدي خالد تعتمد في سياستها على الديون قصيرة الأجل أكثر من الديون طويل الأجل، كما نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في انخفاض من سنة 2012 إلى غاية 2014 وهذا راجع إلى انخفاض ديون قصيرة الأجل .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل.

- احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل .

- احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية).

- احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال - قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية) .

الجدول رقم (03-13) : يمثل حساب احتياجات رأس المال العامل .

احتياجات رأس المال العامل	تسبيقات بنكية	ديون قصيرة الأجل	قيم قابلة للتحقيق	قيم الاستغلال	البيان السنوات
(297673189.83)	0.00	639215871.23	265629302.94	75913378.46	2012
(271267150.67)	0.00	546209181.09	198015461.82	76926568.60	2013
(240935537.72)	0.00	527783057.74	202634779.94	84212740.08	2014

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال الثلاث سنوات (2012-2013-2014) و هذا

يدل على أن موارد التمويل أكبر من احتياجات التمويل .

ثالثا: الخزينة.

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالد تيارت

الجدول رقم (03-14) : يمثل حساب الخزينة .

الخزينة	احتياجات رأس المال العامل	رأس المال العامل الدائم	البيان السنوات
145187017.42	(297673189.83)	(152486172.41)	2012
97182706.37	(271267150.67)	(174084444.3)	2013
98393961.9	(240935537.72)	(142541575.82)	2014

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق :

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث (2012-2013-2014) و هذا يدل على وجود سيولة لدى المؤسسة كما نلاحظ هناك انخفاض مستمر لقيمتها من سنة إلى أخرى أي أن المؤسسة لها سيولة لم تحسن استغلالها، (تكلفة الفرصة البديلة).

المطلب الثالث : التحليل عن طريق مؤشرات السيولة و المردودية .

أولا: نسب السيولة:

1- نسبة السيولة العامة: و تحسب كما يلي :

- نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (03-15) : حساب نسبة السيولة العامة .

نسبة السيولة العامة	ديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	البيان السنوات
0.76	639215871.23	486729698.82	2012
0.68	546209181.09	372124736.79	2013
0.73	527783057.74	385241481.92	2014

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لثلاث سنوات اقل من الواحد، أي أن المؤسسة ليست قادرة على تسديد ديونها و عليه فان هذه الوضعية تعتبر سيئة بالنسبة للمؤسسة.

2- نسبة السيولة المختصرة :

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل .

الجدول رقم (03-16) : حساب نسبة السيولة المختصرة .

البيان	السنوات	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المختصرة
	2012	410816320.36	639215871.23	0.64
	2013	295198168.19	546209181.09	0.54
	2014	301028741.84	527783057.74	0.57

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة السيولة المختصرة خلال السنوات (2012-2013 - 2014) اكبر 0.5 وهي مرتفعة مقارنة بالنسب النموذجية التي تتراوح بين 0.3 و0.5 و بالتالي هناك سوء في استغلال الخزينة العامة.

3-نسبة السيولة الفورية:

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

الجدول رقم (03-17): حساب نسبة السيولة الفورية.

نسبة السيولة الفورية	الديون قصيرة الأجل	القيم الجاهزة	البيان السنوات
0.23	639215871.23	145187017.42	2012
0.18	546209181.09	97182706.37	2013
0.19	527783057.74	98393961.90	2014

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق :

تظهر هذه النسبة امكانية التسديد الفورية للديون قصيرة الاجل و من خلال الجدول يتبين لنا ان النسب للسنوات الثلاث قريبة من النسب النموذجية التي تتراوح ما بين 0.2-0.3 ، مما يعني ان المؤسسة قادرة على سديد ديونها قصيرة الاجل بواسطة السيولة الفورية، كما يجب على المؤسسة ان تراعي مدة تحويل القيم القابلة للتحقيق الى قيم جاهزة .

ثانيا: نسب المردودية.

يمكن التمييز بين ثلاث مؤشرات للمردودية حيث سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مردودية النشاط و المردودية الاقتصادية بينما المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة) و هي موضوع المبحث الموالي .

1- نسبة مردودية النشاط :

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال .

الجدول رقم (03-18) : حساب نسبة مردودية النشاط.

نسبة مردودية النشاط	رقم الأعمال	النتيجة الإجمالية	البيان
0.05	519770000.00	27029776.85	2012
0.05	519770000.00	24078060.00	2013
0.10	519770000.00	49479097.73	2014

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مردودية النشاط بقيت ثابتة نوعا ما في سنتي (2012-2013) بنسبة 05% بينما في سنة 2014 شهدت ارتفاعا طفيفا لتصل نسبتها إلى 10% وتعتبر مردودية مرضية بالنسبة للمؤسسة و هذا راجع إلى ارتفاع في نتيجة الدورة ، حيث تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال للمؤسسة ، فكل دينار من رقم الأعمال يحصل نتيجة إجمالية تقدر بحوالي (0.05-0.05-0.10) خلال الثلاث سنوات على التوالي.

2- نسبة المردودية الاقتصادية :

و يمكن حسابها بالعلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال / مجموع الأصول .

الجدول رقم (03-19) : حساب مردودية الاقتصادية .

المردودية الاقتصادية	مجموع الأصول	إجمالي فائض الاستغلال	البيان السنوات
0.03	1083960419.34	33699581.10	2012
0.03	974569189.78	28578683.10	2013
0.07	1007655707.62	73651248.22	2014

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

التعليق :

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية ايجابية و لكنها ضعيفة و ذلك في السنتين (2012-2013) بنسبة 03% إما في سنة 2014 ارتفعت بنسبة 04% مقارنة بالسنتين السابقتين لتصل إلى نسبة 07% و هذا ناتج عن الزيادة في إجمالي فائض الاستغلال .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالد تيارت

المبحث الثالث : دراسة و تحليل المردودية المالية

إن حساب و تحليل المردودية المالية أمرا لا بد منه و ذلك من اجل الحكم عل وضعية المؤسسة خلال فترة معينة كما يفترض عليها التركيز على الرفع المالي لمدى مساهمته في تحقيق مردودية الأموال الخاصة و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : قياس و تحليل المردودية المالية

- حساب المردودية المالية

يمكن حساب المردودية المالية كما يلي :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة .

الجدول رقم (03-20) : حساب المردودية المالية .

السنوات	البيان	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2012		17754516.04	404597700.68	0.04
2013		26450413.13	391173941.39	0.07
2014		41793604.51	432967545.9	0.10

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة .

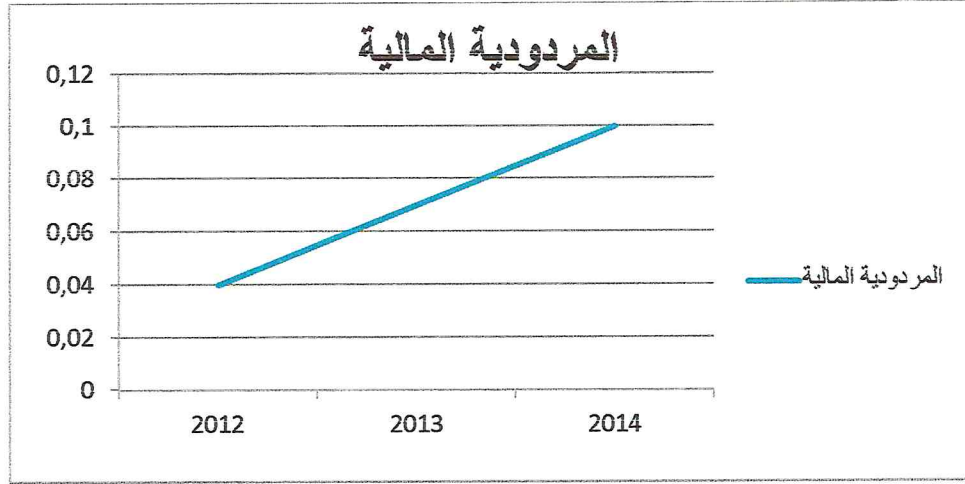
التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية في تزايد مستمر خلال الثلاث سنوات (2012-2013-2014) ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة خلال الفترة (2012-2014) يعطي نتيجة صافية قدرها (0.04-0.07-0.10) على التوالي ، ففي سنة 2012 بلغت نسبتها 04 % وهي مردودية ضعيفة لتشهد تحسن طفيف في السنة الموالية مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت نسبتها 07% بينما في سنة 2014 ارتفعت نسبتها 10 % و هذه الزيادة سببها الزيادة الملحوظة في النتيجة الصافية للمؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبة سيدي خالدتيارت

وبناء على حساب و تحليل المردودية المالية تبين لنا إن استمرارها في الزيادة خلال الفترة المدروسة أمر ايجابي بالنسبة للمؤسسة و حتى تتمكن هذه الأخيرة من رفع و تحسين مستوى مردوديتها المالية أكثر لا بد عليها أن تطبق أحكامها على المردودية الاقتصادية لان تحقق المردودية المالية يأتي بعد تحقق المردودية الاقتصادية .

منحنى رقم (03-01) : اتجاه المردودية المالية .



المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول السابق .

التعليق:

يبين الشكل أعلاه اتجاه المردودية المالية للمؤسسة ، حيث نلاحظ أن منحنى المردودية المالية يتوجه نحو الأعلى وهذا يعني أن المردودية المالية تشهد زيادة خلال سنتي 2013-2014 ، و هذا يدل على تحسن في مستوى المردودية المالية خلال تلك الفترة .

المطلب الثاني : المردودية المالية و علاقتها بالمردودية الاقتصادية

إن الفرق بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية أو ما يسمى بأثر الرفع المالي فهذا الأخير يقيس لنا تأثير القرارات المالية على المردودية الاقتصادية بمدى تأثر المردودية المالية بذلك ، فتحسين المردودية يتوقف على مدى قدرة المؤسسة على التحكم في التكاليف و خاصة تكلفة الاستدانة التي تستهلك جزء كبير من إيرادات المؤسسة و خاصة في مرحلة النمو و بالتالي فالمسير المالي مخير بين تحقيق النمو أو تحسين المردودية .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

أولاً : اثر الرافعة المالية لها ثلاث حالات و هي :

- 1- حالة اثر الرافعة موجب بصدد تحقيق المؤسسة مردودية اقتصادية تفوق تكلفة اللجوء إلى الاستدانة و القرار المالي هو الرفع من معدلات الاستدانة و ذلك لما يخلفه من اثر ايجابي على المردودية المالية .
- 2- حالة اثر الرافعة المالية سالب و يتحقق عندما تكون المردودية الاقتصادية اقل من تكلفة الاستدانة و في هذه الحالة فان أي زيادة في الاستدانة سيكون له اثر سلبي على المردودية المالية و القرار المالي فمن الأحسن التقليل من الاستدانة و اللجوء إلى الموارد مالية بديلة .
- 3- حالة اثر الرافعة المالية معدوم و ذلك في عدة حالات من بينها حالة تساوي المردودية الاقتصادية مع الاستدانة ، وفي هذه الحالة تكون للرافعة المالية اثر حيادي هذه آلية لاتخاذ القرار المالي مناسب لان الهيكل المالي مستقل تماما عن المردودية المالية .

ثانياً :تحليل أثر الرافعة المالية.

يبين الجدول أدناه مركبات آلية الرافعة المالية ، حيث تساعد على تفسير العلاقة بين المردودية الاقتصادية و المردودية المالية ، وذلك بهدف إيجاد الأسباب و العوامل التي تؤثر على المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة).

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

جدول رقم (03-21) : دراسة اثر الرفع المالي .

البيان	2012	2013	2014
المردودية المالية	0.04	0.07	0.10
المردودية الاقتصادية	0.03	0.03	0.07
اثر الرافعة المالية	0.01	0.04	0.03
الاستدانة الصافية D	40146847.43	37186067.30	46905103.98
الأموال الخاصة CP	404597700.68	391173941.39	432967545.9
الرفع المالي D/CP	0.09	0.09	0.10

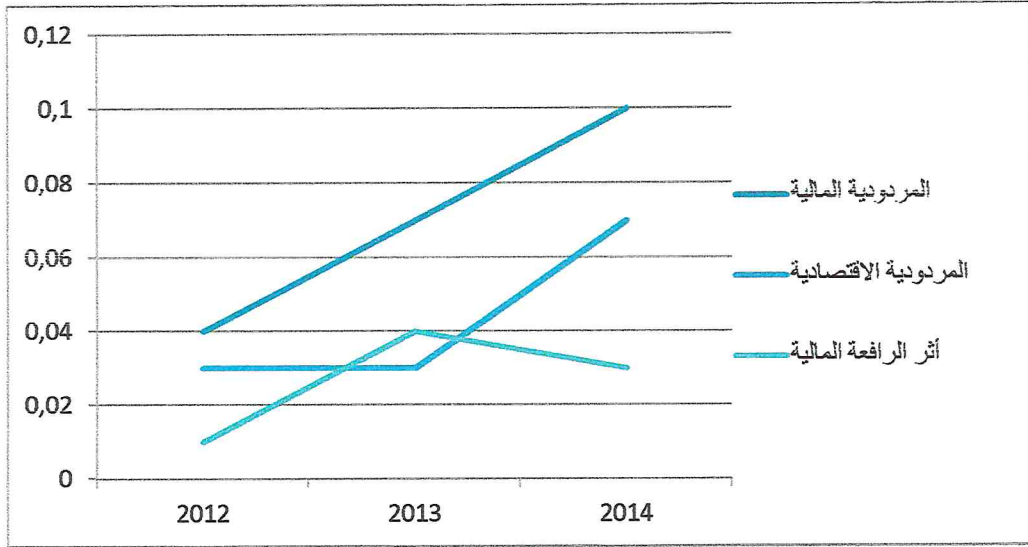
المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

بعد دراسة كل من المردودية المالية و المردودية الاقتصادية نأتي إلى دراسة العلاقة بينهما و التي يفسرها اثر الرافعة المالية .

نلاحظ من خلال الجدول أن اثر الرفع المالي موجب في كل السنوات الثلاث و هذا راجع للأثر الايجابي لكل من المردودية الاقتصادية و المردودية المالية للمؤسسة كما نلاحظ أن الرفع المالي يسلك سلوك المردودية المالية أي انه إذا كان اثر الرفع المالي موجب هذا يساهم بالتأكيد في الرفع من معدل المردودية المالية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ الرفع المالي يأخذ قيم مرتفعة هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها بنسبة كبيرة على الديون الخارجية ، وهذا ليس في صالحها .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

المنحني رقم (02-03) : يوضح اثر الرافعة المالية .



المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول السابق .

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع المرودية المالية خلال سنتي (2013-2014) مقارنة بسنة 2012، وهذا نتيجة زيادة النتيجة الصافية للمؤسسة خلال فترة الدراسة ، كما نلاحظ ارتفاع في المرودية الاقتصادية في سنة 2014 ب 04 % مقارنة بالسنتين السابقتين التي كانت فيهما المرودية الاقتصادية ثابتة تقريبا بنسبة 03 %، أما بالنسبة لأثر الرفع المالي الذي شهد زيادة خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ب 03 % ليصل إلى نسبة قدرها 04 % و انخفض في سنة 2014 بنسبة 01 % و هذا يعود الى ارتفاع المرودية الاقتصادية خلال تلك السنة .

المطلب الثالث :عراقيل و توصيات

أولا:العراقيل.

من خلال تعايشنا مع الواقع ولو لفترة قصيرة ادركنا ان رغم الجهود المبذولة من قبل الملبنة لتوفير احتياجات و رغبات زبائنها الا انها تواجه مشاكل داخلية و خارجية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- سعر الحليب الذي تتدخل الدولة في تحديده ب 25 دج دون الاخذ بعين الاعتبار التكاليف التي صرفت في انتاجه .

2- تقادم الآلات و معدات الإنتاج ما يسبب توقف الإنتاج مثل انتاج الجبن ما يؤدي بالملبنة الى فقدان زبائنها .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

- 3- سياسة البيع باجل تتيح الفرصة للزبائن في التماطل بالتسديد مما ادى الى تراكم الديون .
- 4- مشكلة نقص المياه او انعدامها و هذا يؤدي الى تمويل الملبنة من طرف الخواص مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف و عدم التأكد من صلاحية المياه .
- 5-نقص التشجيع من طرف الجهة الوصية ، فهي لا تدعم اي اضافات جديدة تعود بالمنفعة على المؤسسة للرفع من مكائتها في السوق .
- 6- التأخر في استلام الطلبات المواد الاولية او وصولها غير كاملة مما يؤدي الى الانقطاع في الانتاج و نفاذ المخزون .
- 7- احتمال تلف المواد نتيجة عملية النقل .
- 8- تكدس المواد المصنعة في المخازن و عدم بيعها .
- 9- انقطاع التيار الكهربائي يعطل الموظفين عن القيام بأعمالهم داخل المؤسسة.
- 10- بعد المؤسسة عن مقر السكن العمال مما يؤدي الى تأخرهم عن وقت العمل او التغيب .
- 11- منافسة القطاع الخاص في هذا المجال يصعب تسويق منتجات المؤسسة.

ثانيا: التوصيات.

بناء على ما تقدم من الاستنتاجات و الملاحظات التي سجلت في الدراسة النظرية و الاخرى التطبيقية و سعيا للتخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها الملبنة و لتحسين ظروف العمل داخلها تمكنا من صياغة التوصيات التي اعتبرناه اهدافا مقترحة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- 1- البحث عن الشراكة الوطنية و الاجنبية و الاستفادة من خبرة المؤسسات العالمية في انتاج الحليب و مشتقاته .
- 2-توفير التجهيزات العلمية المتطورة الخاصة بالإنتاج .
- 3- توفير التقنيات الحديثة لتمكين من انجاز الاعمال في فترة وجيزة .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالدتيارت

- 4- تطوير الادارة بتحديث خبرات العمال عن طريق وضع برامج لتكوينهم و محاولة التوفيق بين قدرات العامل و متطلبات المنصب .
- 5- تنمية سياسة التسويق و ذلك بدراسة السوق و البحث عن أسواق جديدة.
- 6- إعادة تأهيل المناطق الصناعية نظرا لتدهور الكبير في هياكلها القاعدية.
- 7- احترام مواعيد الصيانة لتفادي التعطيلات و إدخال التكنولوجيا الحديثة لآلات الإنتاج .
- 8- التنسيق بين المؤسسة و الجامعة في ميدان المعلومات و محاولة الإلمام بمختلف التطورات الحاصلة على المستويين .
- 9- شحن العمال بثقافة إنتاجية و تقديم تحفيزات لهم لتحسين مردوديتهم .
- 10- نظرا لتدخل الدولة في تحديد سعر إحدى منتوجات المؤسسة (الحليب) يجب عليها أن تعوض ذلك بزيادة أسعار المنتوجات الأخرى للرفع من مردوديتها .
- 11- يجب على المؤسسة اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على مستوى النتيجة او رفعها .

الفصل الثالث: دراسة حالة المردودية المالية في ملبنة سيدي خالد تيارت

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل تطبيق ما درسناه في الجانب النظري على ملبنة سيدي خالد تيارت ، حيث قمنا بالتطرق إلى بعض أفضل النسب و المؤشرات المالية التي يستند إليها عند تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية العمومية بما فيها مؤسسة محل الدراسة ، إضافة إلى ذلك قمنا بحساب المردودية المالية و تحليلها خلال ثلاث سنوات (من سنة 2012 حتى سنة 2014) و معرفة مدى مساهمة مؤشر المردودية المالية في النمو و التطور و تحقيق الاستقلالية المالية .

خاتمه

خاتمة :

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع إشكالية المردودية المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية، معالجة الإشكالية المطروحة و المتمثلة في واقع المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية و هذا انطلاقا من الفرضيات الرئيسية، و باستخدام الأدوات و الأساليب المشار إليها في المقدمة .

يعتبر تحقيق المردودية المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة، إذن التحكم والتحصيل الجيد لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية و ضمان لبقاء و استمرار المؤسسة، حيث تلعب المردودية بصفة عامة و خاصة المردودية المالية دورا هاما و فعالا في تعظيم و تعزيز المركز المالي للمؤسسة .

إن تحليلنا للمردودية المالية اظهر لنا انها تعتبر الاساس و المنبع الرئيسي للمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة هذه الاخيرة على تحقيق مردود مالي و اقتصادي من استخدامها لأموالها المستثمرة، وعليه تجدر الإشارة إلى أن موضوع تحليل المردودية المالية للمؤسسة من ابرز المواضيع التي تستحق الاهتمام من قبل المسيرين بغية الوصول الى مردودية عالية و كافية تسمح لها بتغطية الاخطار المترتبة عنها، و بذلك نقول انها تتمتع بأداء مالي و اقتصادي جيد.

اختبار الفرضيات :

- يعبر الافتراض الأول على أن المؤسسة العمومية الاقتصادية هي الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر، و يتمثل هدفها الرئيسي في تعظيم الأرباح و خدمة الصالح العام و هذا الافتراض صحيح ، فمن خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول تم إثبات صحة هذه الفرضية .

- اما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على اعتبار المؤسسة العمومية الاقتصادية حلقة كبيرة لأي نشاط اقتصادي و يتوقف نمو و تطور هذه الأخيرة على كفاءة إدارتها، وقد تكون أول مرحلة عرفتها من تطورها هي مرحلة التسيير الذاتي ولقد تم اثبات صحة هذه الفرضية حيث تلتها مرحلة التسيير الاشتراكي .

- اما الفرضية الثالثة و التي تنص على ان اهمية المردودية المالية تتجلى من خلال الهدف الاسمي للمؤسسة العمومية الاقتصادية الا و هو تحقيق الربح من اجل خلق المنفعة العامة و هذه الفرضية صحيحة .

- اما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة و المتضمنة اعتبار مؤشر المردودية المالية المقياس الوحيد أو المعيار الكلي لفعالية أنشطة المؤسسة، و هذا الافتراض خاطئ لأنه بالإضافة إلى مؤشر المردودية المالية يوجد عدة مؤشرات أخرى و التي على أساسها أو من خلالها يمكننا الحكم على وضعية المؤسسة ككل .

النتائج :

- حققت المؤسسة المدروسة، نتيجة صافية موجبة مما يدل على الأداء المالي الجيد للمؤسسة.
- تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة حيث تبنى على أساسها كثير من القرارات الهامة و الاستراتيجية ،كما يجب مراقبتها باستمرار و ملاحظة تغيراتها عن كثب و هذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة و حماية مستقبلها.
- حققت المؤسسة نسب مردودية مرضية رغم أنها كانت ضعيفة في سنة 2012 إلا أنها تحسنت بعد ذلك، حيث بلغت أعلى قيمة لها خلال سنة 2014 ب 10% .
- المردودية الاقتصادية تعكس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها و أصولها ، و هي تتأثر بإجمالي فائض الاستغلال الذي تميز بالتطور خلال فترة الدراسة .
- حققت المؤسسة نسبة ضئيلة في مؤشر الرافعة المالية خلال سنة 2012 و هذا راجع للنسب الضعيفة لكل من المردودية المالية و الاقتصادية لترفع خلال السنتين الموالتين فسلوكها يتبع سلوك المردودية المالية و الاقتصادية و بلغت أعلى نسبة لها ب 4% خلال سنة 2013 .
- ان المؤسسة العمومية الاقتصادية و بما فيها ملبنة سيدي خالد لا تهتم بالمردودية بشكل كبير على عكس المؤسسات الخاصة , وهذا ما تم استنتاجه من خلال دراستنا التطبيقية .

التوصيات :

- وانطلاقا مما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات التي قد تهدف إلى تحسين وضعية المؤسسة و زيادة فعاليتها و التي تتمثل في النقاط التالية :
- شحن العمال بثقافة إنتاجية و تقديم تحفيزات لهم لتحسين مردوديتهم .
- توفير التقنيات الحديثة لتمكن من إنجاز الأعمال في فترة وجيزة .
- اقترح على المؤسسة القيام ببعض التحليلات المالية و التي لا تتطلب اخصائيين ماليين ,و ذلك من اجل الرفع و تحسين مردوديتها المالية من خلال تطبيق احكامها على المردودية الاقتصادية من خلال هامش النتيجة .
- تنمية سياسة التسويق و ذلك بدراسة السوق و البحث عن أسواق جديدة.

- احترام مواعيد الصيانة لتفادي التعطيلات و إدخال التكنولوجيا الحديثة لآلات الإنتاج .

آفاق البحث:

و في الختام لايزال موضوع المردودية المالية أمامه الكثير من البحث و العمل و التغير، لذلك نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية في سبيل إثراء مكتبة العلوم و المعرفة من خلاله تصبح مفتاح لمواضيع أخرى ذكر منها :

- ❖ الفرق بين المردودية المالية في مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص .
- ❖ العلاقة بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية .
- ❖ أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

فائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
143	ميزانية المؤسسة لسنة 2012 جانب الأصول.	01
144	ميزانية المؤسسة لسنة 2012 جانب الخصوم.	02
145	ميزانية المؤسسة لسنة 2013 جانب الأصول.	03
146	ميزانية المؤسسة لسنة 2013 جانب الخصوم.	04
147	ميزانية المؤسسة لسنة 2014 جانب الأصول.	05
148	ميزانية المؤسسة لسنة 2014 جانب الخصوم.	06
149	جدول حسابات النتائج لسنة 2012.	07
150	جدول حسابات النتائج لسنة 2013.	08
151	جدول حسابات النتائج لسنة 2014.	09

ANNEXES : ETATS FINANCIERS

ACTIF

RUBRIQUE	EXERCICE 2012			EXERCICE 2011
	Montants brut	amortissements provisions et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	-	-	-	-
Ecart d'acquisition (goodwill)	-	-	-	-
Immobilisation incorporelles	180 900,00	51 755,94	129 144,06	147 234,06
Immobilisation corporelles (terrain)	473 719 269,00	0,00	473 719 269,00	473 719 269,00
Immobilisation en cours (bâtiments)	261 553 213,64	234 934 428,78	26 618 784,86	21 829 883,75
Autres immobilisation corporelles	554 494 413,06	474 007 418,97	80 486 994,09	24 588 424,16
Immobilisation en cours	-	-	-	20 191 171,00
Immobilisation financières	-	-	-	0,00
Titres mis en équivalence-entreprise associées	-	-	-	0,00
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêt et autres actifs financiers non courants	-	-	-	-
Impôts différés actif	16 276 528,51	-	16 276 528,51	19 125 121,92
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 306 224 324,21	708 993 603,69	597 230 720,52	559 601 103,89
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	77 778 431,00	1 865 052,54	75 913 378,46	119 904 827,43
Clients	159 471 675,59	16 422 427,66	143 049 247,93	126 923 315,03
Autres débiteurs	115 322 143,28	-	115 322 143,28	14 714 344,92
Impôts	7 257 911,73	-	7 257 911,73	986 694,94
Autres actifs courant	-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courant	100 000 000,00	-	100 000 000,00	-
Trésorerie	45 187 017,42	-	45 187 017,42	89 247 739,98
TOTAL ACTIF COURANT	505 071 179,02	18 287 480,20	486 729 698,82	351 776 922,30
TOTAL ACTIF GENERAL	1 811 241 503,23	727 281 083,89	1 083 960 419,34	911 378 026,19

PASSIF

PASSIF	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	519 770 000,00	519 770 000,00
Autres Fonds propres	0,00	0,00
primes et réserves-Réserves consolidées (I)	0,00	0,00
Ecart de réévaluation	0,00	0,00
Ecart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat net- Résultat net du groupe (I)	17 754 516,04	26 291 147,67
autres capitaux propres- Report à nouveau	-132 926 815,36	-178 802 965,96
Part de la société consolidant (I)	0,00	0,00
part des minoritaires (I)	0,00	0,00
T O T A L I	404 597 700,68	367 258 181,71
PASSIF NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
impôts (différés et provisionnés)		2 297 449,00
autres dettes non courantes		0,00
provisions et produits constatés d'avance	40 146 847,43	65 191 950,35
T O T A L II	40 146 847,43	67 489 399,35
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	264 215 871,23	104 071 062,78
Impôts	8 607 003,39	785 690,65
Autres dettes	366 454 659,36	371 773 691,71
Trésoreries passif		
T O T A L III	639 215 871,23	476 630 445,14
T O T A L G E N E R A L (I+II+III)	1 083 960 419,34	911 378 026,19

ACTIF

RUBRIQUE	EXERCICE 2013			EXERCICE 2012
	Montants brut	Amortissements provisions et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	-	-	-	-
Ecart d'acquisition (goodwill)	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	180 900,00	69 845,94	111 054,06	129 144,06
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	473 719 269,00	-	473 719 269,00	473 719 269,00
Bâtiments	261 553 213,64	238 224 829,49	23 328 384,15	26 618 784,86
Autres immobilisations corporelles	576 472 448,24	478 152 304,46	98 320 143,78	80 486 994,09
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en équivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêt et autres actifs financiers non courants	-	-	-	-
Impôts différés actif	6 965 602,00	-	6 965 602,00	16 276 528,51
TOTAL ACTIF NON-COURANT	1 318 891 432,88	716 446 979,89	602 444 452,99	597 230 720,52
ACTIF COURANT	-	-	-	-
Stocks et encours	78 791 621,14	1 865 052,54	76 926 568,60	75 913 378,46
Clients	129 632 338,56	22 136 741,44	107 495 597,12	143 049 247,93
Autres débiteurs	85 261 907,74	-	85 261 907,74	115 322 143,28
Impôts et assimilés	5 257 956,96	-	5 257 956,96	7 257 911,73
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courant	-	-	-	100 000 000,00
Trésorerie	97 182 706,37	-	97 182 706,37	45 187 017,42
TOTAL ACTIF COURANT	396 126 530,77	24 001 793,98	372 124 736,79	486 729 698,82
TOTAL ACTIF GENERAL	1 715 017 963,65	740 448 773,87	974 569 189,78	1 083 960 419,34

PASSIF

PASSIF	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	519 770 000,00	519 770 000,00
Capital non appelé	-	-
Primes et réserves-Réserves consolidées (1)	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Résultat net- Résultat net du groupe (1)	26 450 413,13	17 754 516,04
Autres capitaux propres- Report à nouveau	-155 046 471,74	-132 926 815,36
Par de la société consolidant (1)	-	-
part des minoritaires (1)	-	-
T O T A L I	391 173 941,39	404 597 700,68
PASSIF NON COURANTS	-	-
Emprunts et dettes financières	-	-
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	-	-
Provisions et produits constatés d'avance	37 186 067,30	40 146 847,43
T O T A L II	37 186 067,30	40 146 847,43
PASSIF COURANT	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	174 934 273,00	264 154 208,48
Impôts	7 427 463,67	8 607 003,39
Autres dettes	363 847 444,42	366 454 659,36
Trésoreries passif	-	-
T O T A L III	546 209 181,09	639 215 871,23
T O T A L GENERAL (I+II+III)	974 569 189,78	1 083 960 419,34

ACTIF

ACTIF	ANNEE 2014			ANNEE 2013
	Montants brut	amortissements provisions et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	-	-	-	-
Ecart d'acquisition (goodwill)	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	250 900,00	94 935,94	155 964,06	11 054,06
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	473 719 269,00	-	473 719 269,00	473 719 269,00
Bâtiments	261 553 213,64	241 554 070,20	19 999 143,44	23 328 384,15
Autres immobilisations corporelles	598 489 877,51	480 610 329,56	117 879 547,95	98 320 143,78
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Impôts différés actif	10 660 301,25	-	10 660 301,25	6 965 602,00
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 344 673 561,40	722 259 335,70	622 414 225,70	602 344 452,99
ACTIF COURANT	-	-	-	-
Stocks et encours	86 077 792,62	1 865 052,54	84 212 740,08	76 926 568,60
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	124 821 118,67	25 100 931,68	99 720 186,99	107 495 597,12
Autres débiteurs	100 138 950,99	-	100 138 950,99	85 261 907,74
Impôts et assimilés	2 775 641,96	-	2 775 641,96	5 257 956,96
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courant	-	-	-	-
Trésorerie	98 393 961,90	-	98 393 961,90	97 182 706,37
TOTAL ACTIF COURANT	412 207 466,14	26 965 984,22	385 241 481,92	372 124 736,79
TOTAL ACTIF GENERAL	1 756 881 027,54	749 225 319,92	1 007 655 707,62	974 469 189,78

PASSIF

PASSIF	ANNEE 2014	ANNEE 2013
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	519 770 000,00	519 770 000,00
Résultat net- Résultat net du groupe (1)	41 793 604,51	26 450 413,13
Autres capitaux propres- Report à nouveau	-128 596 058,61	-155 046 471,74
T O T A L I	432 967 545,90	391 173 941,39
PASSIF NON COURANTS	-	-
Provisions et produits constatés d'avance	46 905 103,98	37 186 067,30
T O T A L II	46 905 103,98	37 186 067,30
PASSIF COURANT	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	147 499 620,38	174 934 273,00
Impôts	14 270 317,12	7 427 463,67
Autres dettes	366 013 120,24	363 847 444,42
T O T A L III	527 783 057,74	546 209 181,09
T O T A L G E N E R A L (I+II+III)	1 007 655 707,62	974 569 189,78

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ventes et produits annexes	884 782 625,73	765 979 597,81
variation stocks produits finis et en cours	1 402 806,85	2 280 503,55
production immobilisée	0,00	0,00
subvention d'exploitation	24 760 892,00	22 869 584,00
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	910 946 324,58	791 129 685,36
Achat consommés	-759 381 147,48	-659 978 888,86
service extérieurs et autres consommations	-23 164 815,88	-18 095 414,45
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-782 545 963,36	-678 074 303,31
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	128 400 361,22	113 055 382,05
charges de personnel	-91 352 713,26	-79 923 578,14
Impôts, taxes et versement assimilés	-3 348 066,86	-3 354 437,83
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	33 699 581,10	29 777 366,08
Autres produits opérationnels	4 718 051,13	3 901 959,28
Autres charges opérationnelles	-6 607 976,16	-305 914,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-8 456 533,25	-28 384 200,45
Reprises sur pertes de valeur et provisions	3 676 654,03	13 897 414,71
V. RESULTAT OPERATIONNEL	27 029 776,85	18 886 625,62
produits financiers		
Charges financières		
VI. RESULTAT FINANCIER		
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	27 029 776,85	18 886 625,62
impôts exigibles sur résultats ordinaires	-8 724 116,40	
impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	-551 144,41	7 404 522,40
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRE	919 341 029,74	808 929 059,35
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRE	-901 586 513,70	-782 637 911,33
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE	17 754 516,04	26 291 148,02
Eléments extraordinaires (produits) à préciser		
Eléments extraordinaires (charges) à préciser		
IX. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE		
X. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE	17 754 516,04	26 291 148,02

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
ventes et produits annexes	933 187 568,55	884 782 625,73
variation stocks produits finis et en cours	-829 827,44	1 402 806,85
production immobilisée	0,00	0,00
subvention d'exploitation	23 856 378,00	24 760 892,00
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	956 214 119,11	910 946 324,58
Achat consommés	-806 154 169,18	-759 381 147,48
service extérieurs et autres consommations	-24 414 771,08	-23 164 815,88
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-830 568 940,26	-782 545 963,36
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	125 645 178,85	128 400 361,22
charges de personnel	-93 225 913,96	-91 352 713,26
Impôts, taxes et versement assimilés	-3 840 581,79	-3 348 066,86
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	28 578 683,10	33 699 581,10
Autres produits opérationnels	6 283 253,75	4 718 051,13
Autres charges opérationnelles	-494 970,00	-6 607 976,16
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-50 435 754,28	-8 456 533,25
Réprises sur pertes de valeur et provisions	40 146 847,43	3 676 654,03
V. RESULTAT OPERATIONNEL	24 078 060,00	27 029 776,85
produits financiers	-	-
Charges financières	-	-
VI. RESULTAT FINANCIER		
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	24 078 060,00	27 029 776,85
impôts exigibles sur résultats ordinaires	-4 593 248,87	-8 724 116,40
impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	6 965 602,00	-551 144,41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRE	1 002 644 220,29	919 341 029,74
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRE	-976 193 807,16	-901 586 513,70
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE	26 450 413,13	17 754 516,04
Eléments extraordinaires (produits) à préciser	-	-
Eléments extraordinaires (charges) à préciser	-	-
IX. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE		
X. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE	26 450 413,13	17 754 516,04

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	ANNEE 2014	ANNEE 2013
Ventes et produits annexes	1 023 326 053,55	933 187 568,55
Variation stocks produits finis et en cours	2 553 551,78	-829 827,44
Subvention d'exploitation	29 302 584,00	23 856 378,00
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	1 055 182 189,33	956 214 119,11
Achat consommés	-864 203 735,45	-806 154 169,18
Service extérieurs et autres consommations	-19 785 578,11	-24 414 771,08
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-883 989 313,56	-830 568 940,26
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	171 192 875,77	125 645 178,85
Charges de personnel	-94 142 251,17	-93 225 913,96
Impôts, taxes et versement assimilés	-3 399 376,38	-3 840 581,79
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	73 651 248,22	28 578 683,10
Autres produits opérationnels	13 479 877,89	6 283 253,75
Autres charges opérationnelles	-16 919 606,86	-494 970,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-55 958 952,72	-50 435 754,28
Reprises sur pertes de valeur et provisions	35 226 531,20	40 146 847,43
V. RESULTAT OPERATIONNEL	49 479 097,73	24 078 060,00
Produits financiers	-	-
Charges financières	-	-
VI. RESULTAT FINANCIER	-	-
VII. RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOTS (V+VI)	49 479 097,73	24 078 060,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-11 380 192,47	-4 593 248,87
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	3 694 699,25	6 965 602,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 103 888 598,42	1 002 644 220,29
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 062 094 993,91	-976 193 807,16
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	41 793 604,51	26 450 413,13
IX. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	-
X. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	41 793 604,51	26 450 413,13

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : الكتب بالعربية

- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- براق محمد عزمي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، ط01، دار الكتب والوثائق القومية، الجزائر، 2014.
- بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2002.
- جبار محفوظ، الأوراق المالية، ط01، دار هومة، الجزائر، 2002.
- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- حنفي عبد الغفار، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2003.
- دريد كامل آل تشيب، مبادئ الإدارة المالية، ط02، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
- زغيب مليكة و آخرون، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2010.
- زياد رمضان، أساسيات الإدارة المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية و الصناعية الخدمية، ط01، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
- سعد صادق البحيري، إدارة توازن الأداء، دار الجامعية، مصر، 2004.

قائمة المراجع

- عبد الحليم كراجة، محاسبة التكاليف، ط01، دار الأمل للنشر و التوزيع، الجزائر، 1991.
- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد الكريم بويقوب، المحاسبة التحليلية، ط 03، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر.
- عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية استخدام النسب المالية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2008 .
- محمد الفيومي، أصول محاسبة التكاليف، دار النهضة العربية، مصر.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط 02، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 56.
- هاشم أحمد عطية، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية "مستشفيات"، دار الجامعية للطبع و النشر، التوزيع.
- كراجة و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- كمال الدن الطهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، ط01، دار الجمعة الإبراهيمية، الإسكندرية، 2001.
- ثانيا : الكتب بالأجنبية
- Boukhazar Omar, la gestion de l'entreprise, édition N°83405181, opu.
- Dfoss f Gaston, gestion de financier de l'entreprise, 1988.

قائمة المراجع

-dédier évaluation et prise de contrôle de l'entreprise,
tomé2 ,2émeédition económica.

ثالثا : أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية

- ابن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة ، (مذكرة تخرج شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة- مركز الجامعي يحي فارس، غير منشورة)، المدية، 2005.
- أحلام محبي ، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة متنوري، غير منشورة)،قسنطينة، 2006.
- الجوزي غنية،أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطويرها، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، غير منشورة)، 2011.
- بالضياف العيد، المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم اقتصادية- جامعة قاصدي مرباح ، غير منشورة) ، ورقلة ، 2013.
- بطاهر آمال، سياسة تسعير المنتجات و آثارها على مردودية المؤسسة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم تخصص تسويق- جامعة ابن خلدون ، غير منشورة) تيارت، 2012.
- بن الموفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- جامعة قسنطينة ، غير منشورة)،الجزائر ، 2005 .
- بن بلقاسم سفيان،النظام المحاسبي المالي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياسة العولمة وتطور الأسواق المالية،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر،غير منشورة)، الجزائر،2010.
- بن شهبة أمحمد وأخرون، المؤسسة الاقتصادية والتحويلات الإستراتيجية الكبرى، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص علوم التسيير- المركز الجامعي ابن خلدون، غير منشورة)، تيارت ، 2001.

قائمة المراجع

- بهلول سمية، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري- جامعة محمد خيضر ، غير منشورة) ، بسكرة ،2012.
- بوداوي مريم وآخرون، دور بحوث التسويق في تفعيل علاقة المؤسسة بمحيطها،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر- جامعة البويرة ،غير منشورة)، الجزائر، 2011 .
- بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات- جامعة 20 أوت 1955، غير منشورة)، سكيكدة،2007
- تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال- المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج ، غير منشورة)، الجزائر،2011.
- حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- جامعة 20 أوت 1955، غير منشورة)، سكيكدة، 2006.
- حملاوي ربيعة، مردودية المؤسسات المينائية،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علوم تجارية- جامعة الجزائر، غير منشورة)،2007.
- خديجة دزايت و آخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة- جامعة قاصدي مرباح ، غير منشورة)، ورقلة، 2012.
- خرفي محمد شريف، أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير- جامعة قاصدي مرباح ، غير منشورة)، ورقلة، 2013.
- راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة- جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة،2013.

قائمة المراجع

- رحمون هلال، المحاسبة التحليلية، نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة مقارنة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه-جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر.
- زاوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير - جامعة بومرداس)، 2008.
- زياني سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة أبي بكر بالكايد، غير منشورة)، تلمسان، 2013.
- سكساف صباح وآخرون، إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية وظاهرة تسريح العمال، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة)، تيارت، 2003.
- شربان وحيدة، التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير - جامعة بومرداس، غير منشورة)، الجزائر، 2009.
- مبارك مبروكي وفيصل سويقات، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، - مغريش هارون، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي - جامعة محمد خيضر، غير منشورة)، بسكرة، 2012.
- ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة - جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2012.
- (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية - جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2012.
- ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية - معهد العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، غير منشورة)، البويرة، 2004.

قائمة المراجع

-عكوس محمد أمين، أثر التطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التجارية تخصص تدقيق و محاسبة - جامعة الجزائر 3 ، غير منشورة) الجزائر ، 2010.

رابعا : المؤتمرات و الملتقيات

- أو سرير منصور و مجبر محمد، أثر التطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية حالة جدول حسابات النتائج، الملتقى الدولي حول نظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، معهد علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

- زغيب مليكة و غلاب نعيمة، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، الجزائر ، 21 - 22 مارس 2006.

خامسا: الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 لسنة 2009، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، ص 31 .